المشروع الوطني للترجمة
العلوم الإنسانية

وزارة الثقافة
الهيئة العامة السورية للكتاب

تناقضات أنطونيو غرامشي

مع مقدّمة جديدة

تأليف: بيري أندرسون
ترجمة: فاديا جادو العوام

تناقضات أنطونيو غرامشي

مع مقدّمة جديدة

رئيس مجلس الإدارة

محمد صالح

وزير الثقافة

المشرف العام

د. نايف الياسين

المدير العام للهيئة العامّة السوريّة للكتاب

رئيس التحرير

د. باسل المسالمة

الإشراف الطباعي

أنس الحسن

تصميم الغلاف

عبد العزيز محمد

تناقضات أنطونيو غرامشي
مع مقدّمة جديدة

تـأليـف: بيري أندرسون
تـرجـمة: فاديا جادو العوام

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب
وزارة الثقافة - دمشق ٢٠٢٥م

العنوان الأصلي للكتاب:

The Antinomies of Antonio Gramsci
With a New Preface

الكاتب: Perry Anderson

الناشر: Verso 2017

المترجمة: فاديا جادو العوام

الآراء والمواقف الواردة في الكتاب هي آراءُ المؤلِّفِ ومواقِفُهُ ولا تعبِّر **(بالضرورةِ)** عن آراء الهيئة العامة السورية للكتاب ومواقفها.

تناقضات أنطونيو غرامشي مع مقدّمة جديدة / تأليف بيري أندرسون؛ ترجمة فاديا جادو العوام .- دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠٢٥م.- ١٦٨ص؛ ٢٥سم.- (المشروع الوطني للترجمة. العلوم الإنسانية).

١- ٣٢٠,٥ أ ن د ت ٢- العنوان ٣- أندرسون
٤- العوام ٥- السلسلة
المكتبة الوطنية

مُقَدِّمَة

ما مِن مفكّر إيطالي، في الوقت الراهن، يتمتع بشهرة أكبر من شهرة أنطونيو غرامشي. وإذا كانت الاستشهادات الأكاديمية ومراجع الإنترنت تعدُّ دليلاً على هذا، فهو أكثر تأثيراً من مكيافيلي. إذ تصل الآن قائمة مصادر المقالات والكتب التي تتحدث عنه إلى نحو عشرين ألف مصدر. هل لدينا، وسط هذا الكمِّ الضخم من المعلومات، بوصلة يمكن أن تقودنا إليه؟ لقد أصبح كِتَاب **دفاتر السجن** *Prison Notebooks*، المعدّ موضوعياً والمحرر سياسياً، متاحاً لأول مرة في إيطاليا منذ أواخر الأربعينيات. ومن ثمَّ بدأت الترجمة المكثّفة الأولى لهذا الكتاب إلى كل اللغات في بداية السبعينيات، بعد نشر كتاب **مختارات** *Selections* المترجم إلى اللغة الإنكليزية الذي أنتجه كوينتين هواري وجيفري نويل سميث، ومنحاهُ قُرَّاءً عالميين؛ إذ لا يزال على الأرجح هو النسخة الوحيدة الأكثر تبادلاً في كتاباته. وبعد قرابة أربعة عقود، أصبح تناول كتابهما في جميع أنحاء العالم في حدِّ ذاته موضوعاً علمياً، ويغطي استخدامات شاملة.[1] ويعود مقدار تفرّد الكتاب، في حقبةٍ مختلفةٍ تماماً عن الحقبة التي عاشها غرامشي وفكّر فيها، إلى سمتين تميزان إرثه من إرث أي ثوريّ آخر في عصره.

تكمن السِّمة الأولى في تعدّدية أبعاده. إذ لم يكن لمجموعة الموضوعات التي تناولها في **دفاتر السجن** _كموضوع تاريخ الدول الأوروبية الرائدة، وبنية طبقاتها الحاكمة، وطابع سلطاتها على المحكومين، ووظيفة المثقفين وتنوعهم، وتجربة العمال ومستقبل الفلاحين، والعلاقات بين الدولة والمجتمع المدني، وأحدث أشكال الإنتاج والاستهلاك، وأسئلة الفلسفة والتعليم، والترابط بين الثقافة التقليدية أو الطليعية والشعبية والفولكلورية، وبناء الدول وبقاء الأديان، وأخيراً

(١) انظر، من بين الكتب الأخرى الكثيرة، مجموعة (غرامشي في أوروبا وأمريكا، باري ١٩٩٥، وغرامشي في آسيا وإفريقيا، كاجلياري ٢٠١٠.

وليس آخِراً، الطرائق والوسائل المستخدمة لِما وراء الرأسمالية واستدامة الاشتراكية_ مثيل في الأدب النظري اليساري، ليس في تدرّجه الموضوعي فحسب، بل المكاني أيضاً، لأن إيطاليا جمعت بين صناعة الرأسمالية المتقدمة في الشمال ومجتمع قديم ما قبل الرأسمالية في الجنوب، فكتب غرامشي **دفاتره** من تجربته المباشرة لكليهما، لذا استطاع في وقت آخر أن يتحدث إلى قرّاء **العالم الأول والثالث** على حدٍّ سواء، إذ احتوى كتابه أفكاراً كثيرة يمكن الاختيار منها.

وتكمن الجاذبية الثانية لهذه الكتابة في تجزئتها. إذ كانت مذكرات غرامشي، في السجن، تدوينات موجزة وأولية للأعمال التي لم يكن قادراً على تأليفها بحرّية. وهذا ما جعلها، كما يشير ديفيد فورغاكس، موحية أكثر من كونها حاسمة، ومشجّعة على إعادة البناء التخيّلي بعد وفاة غرامشي بأي نمط من أنماط الشمولية[1]، وهي أقل إلزاماً من نظرية المنتهية، التي كانت أكثر جاذبية لدى المترجمين جميعهم من كل نوع، وسبباً يدعو إلى الارتجال، حيث يكمن الإغراء حتماً في هذه الجاذبية. فما الحدود التي اختُرِقت للوصول إلى النتيجة نفسها؟ كان هذا أحد الأسئلة الأساسية التي تعرّض لها البحث أدناه. وفي وقتنا هذا، ثمّة حاجة إلى بعض الشرح بشأن أصوله وأهدافه وتلقّيه. إذ أتى كدراسة للمفاهيم السياسية المركزية لدى غرامشي بعد نشر عمله في **مجلّة نيو لفت ريفيو** البريطانية (*New Left Review*) في أوائل الستينيات، وهي أول محاولة مستدامة تاريخياً للاستفادة منها خارج وطنه. ونظراً لاهتمامها بتحليل ماضي المجتمع البريطاني وحاضره، بدأ هذا النّص الكتابي تطبيق أفكار غرامشي أكثر من شرحها. غير أنه بعد ذلك بوقت قصير، بدأت المجلة في نشر ترجمات وعروض لقانون الماركسية الغربية التي تطوّرت في أوروبا خارج الاتحاد السوفييتي بعد ثورة تشرين الأول (البلشفية)، وكانت لا تزال حيوية في ذلك الوقت، ولا زال كل من لوكاش، وسارتر، وأدورنو، وألتوسير نشيطين في عملهم، بهدف شرح مفكريها الرئيسيين وتقييمهم[2]، وقد احتلّ غرامشي مكانة مركزية في هذا الصف. وكان نتاج

---

(١) «غرامشي والماركسية في بريطانيا»، مجلة نيو لفت ريفيو (New Left Review I / 176)، تموز ١٩٨٩، ص٧١.

(٢) انظر المقالات التي جُمِعت في الماركسية الغربية: القارئ الناقد، لندن ١٩٧٨.

هذا المشروع الجماعي نشر مقالاً عام ١٩٧٤ في محاولة لمتابعة هذا التراث بعنوان: **دراسات متعلقة بالماركسية الغربية.**

بعد مرور عام، ظهرت أول طبعة أساسية **للدفاتر** التي ألّفها غرامشي في السجن في إيطاليا، وهي ثمرة سنوات من العمل الدقيق أنجزها فالنتينو جيراتانا، الباحث الشيوعي المتميز برصانته ووقاره. وفي أعقاب ذلك، وبوجود هذا الكتاب في متناول اليد، كَتَبتُ في أواخر ١٩٧٦ نص **التناقضات** *Antinomies* لهدفين، من الناحيتين اللغوية والتاريخية، أولاً، من أجل التمعّن عن كثب في استخدام المفاهيم الجوهرية في **دفاتر السجن**، بطريقة لم تستخدم من قبل، وثانياً، لإعادة بناء السياقات السياسية التي نشأت فيه، وأشارت إلى معانيها. وكان تأثير القيام في ذلك، على حدٍّ سواء، ذا شقين، أولاً، إظهار التذبذبات والتناقضات، أو ربما على وجه التحديد، أكثر الموضوعات اللافتة للنظر والأصلية، مع الأسباب الواضحة لها. وثانياً، لإثبات أن غرامشي، من الناحية السياسية، كان ثورياً من الطابع اللينيني، ولا يمكن فهم فكره الإستراتيجي إلا ضمن معايير الأممية الثالثة ومناقشاتها.

أَلَّفتُ كتاب **التناقضات** كونه تكملة لمشروع **الدراسات**، في أواخر عام ١٩٧٦، وظهر في مجلة نيو لفت ريفيو (*New Left Review*) في بداية عام ١٩٧٧. وفي العام التالي نُشِر ككتاب باللغة الإيطالية تحت عنوان **غموض غرامشي** *Ambiguità di Gramsci*. إذ أعلن الحزب الشيوعي الإيطالي (*PCI*) لوقت طويل أن الطريق المباشر إلى الحزب والبلد يكمن في تسوية تاريخية مع الديمقراطية المسيحية، وحقق في صيف عام ١٩٧٦ أعلى مستوى من الدعم الانتخابي وصل أكثر من ثلث الأصوات. وفي أعقاب هذا النجاح، دعم حكومة **التضامن الوطني** بقيادة جوليو أندريوتي. ويعدّ هذا تحولاً كان له نظيره في معظم الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية بطرائق مختلفة. وقد ساعدت نظرية الشيوعية الأوروبية زعيم الحزب الإسباني سانتياغو كاريلو في استعادة نظام بوربون الملكي في مدريد، وأعادت ثانية بأسلوبها نظام الحزب الشيوعي في فرنسا، حيث وُجِد للعقيدة الجديدة أتباع مبكرون. وكان القاسم المشترك بين جميع المتغيرات هو رفض المبادئ التي تأسست عليها الأممية الثالثة، والالتزام من الآن فصاعداً

بالإصلاحات البرلمانية التدريجية كمسار أوروبا الغربية للاشتراكية. وأضافت النسخة الإيطالية إعلان الولاء لحلف شمال الأطلسي. وفي ظل هذه الظروف، كان لا بدّ من تعديل صورة غرامشي، كونه رمزاً وطنياً في الحزب الشيوعي الإيطالي، ولا يمكن التخلي عنه عرضياً، وفقاً لاحتياجات الوقت الراهن، كونه رائداً متبصِّراً لتحول الحزب إلى التقدّم السلمي التدريجي نحو مزيد من أشكال الديمقراطية المتقدمة.

ومع ذلك، فإن الحزب الاشتراكي الإيطالي، بقيادة زعيمه الجديد بيتينو كراكسي، لم يكن ينوي أن يسمح **للتسوية التاريخية** بتهميشه، وسرعان ما أظهر قدرته على التلاعب بمنافسه الأكبر. وتمثّلت إحدى علاماتها المبكرة في ظهور أربع مقالات في خريف عام ١٩٧٦ في مجلتها الشهرية **(**عالم العمل *Mondoperaio***)** كتبها كبار المثقفين، منهم المؤرخان ماسيمو سلفادوري وإرنستو غالي ديلا لوجيا، والفيلوسفان، نوربرتو بوبيو ولوسيو كوليتي، مهنئين الحزب الشيوعي الإيطالي على نظرته الجديدة، لكنهم دعوه إلى التخلي عن الادعاء بأن هذا التغير له علاقة بغرامشي، الذي كان ثورياً مخلصاً ملتزماً للغاية بالإطاحة بالديمقراطية الليبرالية، التي كان الحزب الشيوعي الإيطالي قد استبدلها أخيراً، إذ أصبح متطوراً وإيجابياً تماماً لجميع الأغراض العملية، وحزباً إصلاحياً وفقاً لنهج كاوتسكي والاشتراكية الديموقراطية الأوروبية[1] وفي موقف دفاعي استجاب الحزب الاشتراكي الإيطالي،

(١**)** الهيمنة والديمقراطية غرامشي والمسألة الشيوعية في سجال موندوبيرايو روما ١٩٧٧، ص 91–33. كان سلفادوري قد نشر عام **(**١٩٧٦**)** ما تبقى حتى الآن من أفضل دراسة لكاوتسكي، التي تُرجمت إلى الإنكليزية عام ١٩٧٩ باسم كاوتسكي والثورة الاشتراكية، ١٨٨٠-١٩٣٨، وهو العمل الأساسي؛ وظهر أيضاً **(**أين الاشتراكية في بيان بوبيو؟ عام ١٩٧٦، تُرجم إلى الإنكليزية بعد عقد من الزمان باسم أي اشتراكية؟ واستمر غالي ديلا لوجيا في إنتاج العمل الأكثر لفتاً للانتباه عن الهوية الوطنية الإيطالية، **(**1996)؛ وتسبب كوليتي، عضو مجلس النواب الإيطالي من ١٩٥٤ إلى ١٩٦٤، في إثارة ضجة كبيرة في نشر كتاب على شكل مقابلة سياسية فلسفية أجرتها معه مجلة نيو لفت ريفيو **(**New Left Review**)** عام ١٩٧٤ العدد **(**86 / I، تموز-آب ١٩٧٤**)**، التي ظهرت بعد ذلك بعام، وتعرضت للهجوم الشديد في أحد جلسات مجلس النواب الإيطالي في موندوبيرايو باعتبارها جذراً لأضرارها.

الذي ضمّن نقاشه الخاص شرح كيفية أن مواقفه الحالية هي تطورٌ إبداعيٌّ لتراث غرامشي، بداية على نحوٍ حاد، ثم أكثر اعتدالاً لكنه في الغالب واهناً، بعد إدراكه حاجته إلى التضامن الوطني في أوائل عام ١٩٧٧. وقد تداخل هذا التبادل مع ظهور نص **«التناقضات»** في مجلة نيو لفت ريفيو. غير أنني لم أكن على علمٍ بها بسبب عدم متابعتي المشهد السياسي الإيطالي عن كثب في تلك المرحلة.

في وقتٍ لاحق من ذلك العام، في الاحتفال بالذكرى الأربعين لوفاة غرامشي، نظّم الحزب الشيوعي الإيطالي أكبر مؤتمر له على الإطلاق عن فكره. عُقد المؤتمر في فلورنسا، وحضره العديد من المشاركين الأجانب، وشهد على حدٍّ تعبير أغنى تاريخ احتفاء لغرامشي في إيطاليا، أوج تأثيره في الحياة العامة للبلد. غير أنه، كما أضافت الرواية نفسها، كان لحظة أزمتها أيضاً[1] فقد كان هذا أيضاً عام الانتفاضة الطلابية والشبابية الواسعة النطاق ضد التسوية التاريخية وكل ما تمثّله، التي أصبحت **مستقلة ذاتياً**. وفي شباط، طُرِد رئيس الجناح النقابي في الحزب الشيوعي الإيطالي، الذي أخبر العمال أنه ينبغي لهم تقديم تضحيات اقتصادية لدعم حكومة التضامن الوطني، من جامعة روما وسط مشاهد غاضبة، وبحلول الخريف كانت مدينة بولونيا مسرح انتفاضة عملية. لقد تلاشى الحكم الذاتي، غير أن الحزب الشيوعي الإيطالي لم يتعافَ قطُّ من الاغتراب الذي تسبب فيه ارتباطه بالديمقراطية المسيحية في الأرواح الأكثر تسيّساً لجيل الشباب. وفي نهاية عام ١٩٧٨، كان واضحاً فشل التسوية التاريخية حتى في شروطها، فقد حصلت الديمقراطية المسيحية «*DC*» على أصوات شيوعية ولم تسفر عن أي شيء في المقابل، وفي العام التالي، عوقب الحزب الشيوعي الإيطالي في حينه في الانتخابات، ثمّ بدأ ينحدر لينحلَّ تدريجياً.

---

(١) انظر تناقض غرامشي لـ غويدو ليغوري، التفسيرات والنقاشات والاختلافات، روما ٢٠١٢، ص ٢٦٩–٧٢. هذا النص المتوازن المصدق هو عمل عضو مخلص في الحزب، ومخلص لذكرى الحزب الشيوعي الإيطالي كما كان من قبل.

نُشِر كتاب **الغموض لدى غرامشي** في ربيع عام ١٩٧٨ في مرحلة إصرار الحزب الشيوعي الإيطالي المستمرّ على أن دعمه للتضامن الوطني هو دعمٌ غرامشيٌّ كليّاً، وتمرّد ضد كل من الخط السياسي وثقافة الحزب الشيوعي الإيطالي بوساطة القوى المتطرفة لجيل جديد على يساره. ولم يكن جيل اليسار الجديد له أي علاقة مع غرامشي. أما الحزب الشيوعي الإيطالي فأي تذكير بعلاقته بالبلشفية ليس سوى إحراج للسعي وراء الاقتران بالديمقراطية المسيحية. فكان منطقياً أن يتجاهل أحدهما هذا الكتاب ويرفضه الآخر.[١]

ومع ذلك، كان الردّ وشيكاً، بعد قرابة ست سنوات، إذ كانوا في هذا الوقت قد تخلّوا عن التسوية التاريخية على الرغم من عدم التنصّل منها حقاً. وحدّد كتاب **ورشة العمل الغرامشية** *L'officina gramsciana* بداية ظهور مفكر حزبي لهُ مستقبل، جياني فرانشيوني، الذي اقترح إعادة كتابة **دفاتر السجن** بالاعتماد على محاولة تحديد، قدر الإمكان، التسلسل التاريخي الدقيق لتأليفه ويكون هدفه ذا شقين. أولاً، فكّ ترتيب النسخة الأساسية التي أنتجها جيراتانا، وثانياً، دحض **التناقضات**، مُمارسةً خُصِّص لها القسم الأخير من الكتاب[٢] لهذا حين انقضى الهدف الأول جعلت مجموعة الجداول والمخططات المصممة لإثبات حداثة نتائج فرانشيوني وأهميتها نسخة جيراتانا غير مقنعة سلوكياً[٣] وفي ظلِّ عدم وجود أي إشارة إلى مسار الظروف الواقعية والمادية والأخلاقية فيما كتب

---

(١) وسط التيارات المتقاطعة في ذلك الوقت، غالباً ما غيّرت الشخصيات الفردية مواقفها. مثل كوليتي، في العقد من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٤، الناقد البليغ للحزب الشيوعي الإيطالي اليساري، الذي اقترب بحلول عام ١٩٧٧ من الحزب الاشتراكي الإيطالي اليميني. لدى قراءته كتاب «التناقضات Antinomies»، كتب لي قائلاً إنه فكّر جيداً في الأمر، وأوصى بنشره في إيطاليا مع الدار التي أجرت المقابلة معه، لكنه قرر بنفسه أنه من الضروري إعادة التفكير في كل شيء في أسفل خطابه بتاريخ 1/6/1977. وبعد ذلك بوقت طويل، انتُخِبَ لعضوية البرلمان عن قائمة يمين الوسط بقيادة سيلفيو برلسكوني.

(٢) «ورشة العمل الغرامشية»، فرضيات بشأن بنية دفاتر السجن، نابولي ١٩٨٤: ص ١٧-١٤٦ مخصّصة للمهمة الأولى، ص ١٤٩ - ٢٢٨ إلى المهمة الثانية.

(٣) غرامشي. مشكلات الأسلوب، روما ١٩٩٧، «تخطيط وتحليل الدفاتر»، ص. ١٤٣–١٥٣.

غرامشي في السجن، فإن النتيجة ستكون أقل بكثير بشأن تاريخ تأليفه من الرواية الحاسمة والمؤثرة التي قالها باحث آخر، راؤول موردنتي، في العقد اللاحق[1].

أما فيما يتعلق بهدف فرانشيوني الآخر، فإن المبادئ التوجيهية وراء حجته كانت تأكيداً على الاقتران الجوهري لفكر غرامشي المنتج، وتجريده من أي سياق تاريخي مهم. وأوّل ما يدور بشأن إعادة التأكيد على الادِّعاء الذي قدَّمَته كريستين بوشي غلوكسمان، في وقت سابق، إحدى الداعمين الفرنسيين للشيوعية الأوروبية، أن التناقضات في تعامل غرامشي مع مصطلحي **الدولة** و**المجتمع المدني** اختفت ما إن أدرك أنّه توصَّل إلى أن مفهوم **«موسّع»** أو **«متكامل»** يشمل كليهما. وتضمنت الثانية حظر جميع الأدلة، مهما كانت واضحة، لأن النظرة السياسية لغرامشي لم يكن لها في ذلك الوقت أي شيء مشترك تقريباً مع ما أصبح عليه الحزب الشيوعي الإيطالي. ولم تضف المراوغات الزمنية إلا القليل إلى القضية.[2] وكمشروع في الدفاع المحلي، سرعان ما تجاوزت الأحداث كتاب **ورشة العمل الغرامشية** *L'officina gramsciana*، حيث كان الحزب يقترب من نهايته.

بعد ثلاث سنوات، في الذكرى الخمسين لوفاة غرامشي عام ١٩٨٧، استطاع كوليتي أن يلحظَ براحة أن اليسار في إيطاليا أصبح الآن إصلاحياً عالمياً، أمّا غرامشي فلم يكن كذلك قطُّ، ومِنْ ثَمَّ اتخذ الحزب مسافة منه لا رجعة فيها. واتفق على هذا الرأي، داخل الحزب الشيوعي الإيطالي، على ما لا يقل من سلطة ألدو شيافوني، مدير معهد غرامشي نفسه، وأعلن أنه في السياسة العامة للحزب،

---

(١) دفاتر السجن لأنطونيو غرامشي، في الأدب الإيطالي لـ ألبرتو أسور روزا **(محرر)**، المجلد الرابع، تورين ١٩٩٦، ص ٥٥٣-٦٢٩. يكفي مقارنة الجدول التحليلي لموردنتي وتعليقات السيرة الذاتية، ص ٥٨٠-٥٨٢ وما يليها، مع ملحق فرانشيوني في الصفحات ١٣٧-١٤٦ لمعرفة الفرق.

(٢) كانت قطع المقاومة التي قدمها فرانشيوني هي الاعتراض على أن معالجتي للاستخدامات الثلاثة المختلفة لمصطلح «الهيمنة» في الدفاتر لم تحترم الترتيب الذي ظهرت فيه لأول مرة فيها. في الواقع، منذ أن أشرت إلى أنها كانت تعمل في وقت واحد في كتابات غرامشي عبر امتداد دفاتر السجن، كان من المنطقي تقديم تفسير تحليلي بدلاً من سرد تاريخي لها.

لم يتبقَّ فيه أي فكرة غرامشية.[1] ولا يمكن أن يُقال ذلك عن أي فكرة أخرى من اللحظة التي تسبب أولئك في انقراضها بعد ذلك مباشرةً.

لا يعني اختفاء الحزب الشيوعي في إيطاليا، فقدان الاهتمام العام بأعظم مفكريها. فقد ظلّت العديد من المهن، سواء كانت مؤسسية أم أكاديمية، مستثمرة في شخصه وتعمل من أجل إنهاء عمل غرامشي في البلاد إلى جانب الحزب الذي أوجدها. في التسعينيات والقرن الجديد، استمرّ سريان التفسير الذي لا يعرف الكلل، في فقه اللغة المنفصل الآن عن السياسة الحالية، إن لم يكن الدائمة، وبلغت ذروته في بداية الطبعة الوطنية (*Edizione Nazionale*) **لأعمال غرامشي الكاملة**، تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية عام ٢٠٠٧. ومن المخطط أن يصل العدد الإجمالي إلى تسعة عشر مجلداً، وبعد عقد من الزمان، لم يظهر سوى ثلاثة منها حتى الآن، اثنان منها ببساطة ترجمتان لكاتبين آخرين بقلم غرامشي، والتاريخ المتوقع أن يكتمل فيه المشروع نحو عام ٢٠٧٠. لقد أُسنِدت مسؤولية إنجاز المجلدات التي تحتوي **دفاتر السجن** في الوقت المناسب إلى فرانشيوني، لتحقيق طموحه في استبدال عمل جيراتانا، وهو عالم ذو أسلوب قديم من النزاهة يرفضه المندوبون التابعون لحزبه.[2] وعبَّرَ العلماء عن شكوكهم بشأن المشروع في ذكرى غرامشي بطريقة أقل واقعية. وتعرّضت الترتيبات التي اقترحها

---

(١) «لم نعد نعثر اليوم على مؤشر واحد من مؤشرات غرامشي السياسية في السياسة العامة للحزب الشيوعي الإيطالي». انظر كتاب غموض غرامشي، ليغوري ص. ٣١٠.

(٢) في واقعة تكريم بلزاك، التي يمكن لخلفائه أن يخرجوا من صفحاتها، لم يُدعَ حتى إلى الذكرى الستين لإحياء ذكرى وفاة غرامشي. ولد جيراتانا في صقلية عام ١٩١٩، وانضم إلى المقاومة في روما في سنِّ الرابعة والعشرين، وقاتل في مجموعات العمل الوطني (GAP) وساعد في تنظيم إعادة بناء الحزب الشيوعي الإيطالي في المدينة. كان صديقاً ومعاصراً لـ جيمي بنتور، أحد أكثر الكتاب الموهوبين في جيله، الذي قُتل عام ١٩٤٣، وقد حُرِّرت وقُدِّمت مجموعته بعد وفاته «جيراتانا دماء أوروبا Il sangue d'Europa Gerratana» عام ١٩٥٠. ويمكن للقراء الناطقين بالإنكليزية تعرُّف صفات جيراتانا كونه مؤرخاً فكرياً من مقالات عن روسو وفولتير، وماركس وداروين، ولينين وستالين، ألتوسير وهايدجر، المترجمة في مجلة نيو لفت ريفيو، 86 / I، 3–101 / I، 106 / I، 111 / I. وتُوُفِّيَ عام ٢٠٠٠.

فرانشيوني لإعادة ترتيب **الدفاتر** للنقد كونها قرارات شخصية تعسفية، تخدم جهة واحدة _مقدّمة بالفعل- وتخفي نية سياسية ليس لها أساسٌ لغويٌّ؛ في حين أثار الطابع الضخم للطبعة الوطنية، نتاج مرسوم صادر عن وزارة الثقافة، المخاوف حتى بين النقاد المتعاطفين من أن تأثيره يهدد بالتحنيط الرسمي لغرامشي.[1]

كانت المجموعة الأدبية الأخرى الأكثر وضوحاً فيما يخصّ غرامشي في إيطاليا ذات مضمون مختلف تماماً، ويتعلق هذا، في الآونة الأخيرة إثر نوبة واقعية، بأسئلة عن سيرته الذاتية وحياته الشخصية ومصيره السياسي. وظهرت هذه على السطح حيث خفّت سيطرة الحزب المشدّدة على الأرشيفات الموجودة في روما، ولو بشكل انتقائي، إن لم تكن كاملة، وفتح ما كان في السابق ملفات مغلقة في موسكو. وظهرت أدلّة وثائقية جديدة تخصّ الأسرة الروسية التي تزوج فيها، ودَور بييرو سرافا وأخت زوجته تاتيانا شخت في اتصالاته مع الحزب في أثناء وجوده في السجن، والإجراءات التي اتخذها الحزب الشيوعي الإيطالي ومنظمة الأممية الشيوعية (الكومنترن) تجاهه في تلك السنوات، ومصير **دفاتره** بعد وفاته، وغير ذلك الكثير. تحتوي الأدبيات الغزيرة التي أنتجها كلُّ هذا كثيراً من الاهتمام، إنما أبطلها دافعون مساهمون متعارضون باستمرار.[2] ربما اختفت الشيوعية في إيطاليا، غير أنّ العداء للشيوعية لم يختفِ، إذ يساعد حقاً تقديم الكثير من هذه الحوادث الشخصية كعصا للتغلب على الحزب

---

(١) تناقض غرامشي، Gramsci conteso، ليغوري 43–337 .pp، 20–418: أُهملت التعديلات التي اقترحها فرانشيوني للدفتر رقم ١٠ كمونتاج لتغييره من نقد لكروتشه إلى نقد بوخارين، لإثبات عداء غرامشي للماركسية السوفيتية في زمن ستالين.

(٢) من الإسهامات الرائدة: أحدث أبحاث باولو سبريانو، روما ١٩٨٨؛ ألدو ناتولي، أنتيغون والسجين، روما ١٩٩١؛ جوزيبي فيوري، غرامشي، توليا تي، ستالين، روما ١٩٩١؛ ماسيمو كابرارا، غرامشي وسجّانيه، ميلانو ٢٠٠١؛ أنجيلو روسي، غرامشي من ملحد إلى أيقونة، نابولي ٢٠١٠؛ لوسيانو كانفورا، غرامشي في السجن والفاشية، روما-ساليرنو 2012؛ جوزيبي فاكا، حياة أنطونيو غرامشي وأفكاره، 1926-1937، تورين ٢٠١٢؛ فرانكو لو بيبارو، سجنا غرامشي، روما ٢٠١٢ مثل غموض الدفاتر، روما ٢٠١٣؛ ماورو كانالي، الخيانة، البندقية ٢٠١٣. في فئة مختلفة، توجد طبعة جيراتانا لمراسلات بييرو سرافا مع تاتيانا شوشت، رسائل تانيا من غرامشي، روما١٩٩١.

الشيوعي الإيطالي أو على توليياتي، بغض النظر عن المدّة التي ظلّ فيها الحزب، فمن الناحية السياسية، بقي الأمر يزداد سوءاً. وعلى النقيض من ذلك، بذلت ما بعد الشيوعية كل جهد للدفاع عن تحوّلها عبر تقديم صورة جديدة لغرامشي ليس فقط كونه رائداً، بل لأنه يجسّد حقّاً السلام الذي حققه مع الرأسمالية عموماً، والنظام العالمي الأمريكي على نحوٍ خاص.[1] لقد ميّز الإحساس والتكهنات والمناورة المعاملات في كلا الجانبين. وكانت أكثر البنى مغالاة، إذ بلغت ذروة ادعاءاتها، أن غرامشي كان ديمقراطياً ليبرالياً، وانفصل عن الشيوعية في السجن، وأن توليياتي لم يتواطأ في استمرار سجنه فحسب، بل أبقى طي الكتمان بعد وفاته أو أتلف دفتراً مفقوداً سُجِّل فيه بلا شك تحوّله إلى القيم الغربية، وقد أتى من الجانب المناهض للشيوعية، ما أثار ردّاً على استبانة جمع قرابة عشرين رداً ساخطاً أو رافضاً لما بعد الشيوعية.[2] ولم تكن الضجّة التي انتشرت في وسائل الإعلام دعاية للوضع الحالي للحياة الفكرية في إيطاليا.

في الخارج، كانت الدراسة الأكثر جوهرية **لدفاتر السجن** التي ظهرت في السنوات الأخيرة هي كتاب بيتر توماس **أهميّة الغرامشية** *The Gramscian Moment*،

---

(١) للحصول على أمثلة، انظر كتاب **(**تاريخ الهيمنة H-Word**)**، ص. ٨٠-٨١.

(٢) أنجيلو دورسي **(**محرر**)**، تحقيق في غرامشي. «الدفاتر المختفية والتحولات والخيانات، أسطورة أم حقيقة؟» تورين ٢٠١٤. يصف مصطلح «ما بعد الشيوعية» بشكل عام عضوية الحزب الشيوعي الإيطالي في الوقت الذي كانت لا تزال موجودة فيه. في الغالبية العظمى من الحالات، أصبح يعني أيضاً التخلي عن أي صلة بالشيوعية. لكن في هذا المجلد، كما هو الحال في أي مكان آخر، ثمة تشتت لأولئك الذين يظلّون مخلصين لمُثل الماضي، ويرفضون ما فعله الحزب الديمقراطي، الذي يفترض أنه وريث للحزب الشيوعي الإيطالي، من هؤلاء. غالباً ما يأتون من إعادة تأسيس الشيوعية، وهو التشكيل الصغير الآن الذي قاوم الانحلال الذاتي للحزب الشيوعي الإيطالي عام ١٩٩١: يعدّ راؤول موردينتي مثالاً بارزاً في هذه المجموعة. ومن السمات الغامضة للكثير من الأدبيات المناهضة للشيوعية الادعاء أنها تمثل شكلاً من أشكال التاريخ مشتقاً من توصية كارلو جينزبورغ القرائن كمبدأ إرشادي. ومن المعسكر المقابل، كان فرانشيوني قد توغل بالغرور نفسه: ورشة العمل الغرامشية، ص.٢٣.

الذي صدر عام ٢٠٠٩. وخصص ما يقارب نصف هذا الكتاب لدحض **التناقضات** «*Antinomies*»، تجاه الخطوط المستوحاة من فرانشيوني، وتبعه سلطة بوشي غلوكسمان.[١] وتمثّل محور الممارسة مرة أخرى في الحجة القائلة إن استخدامات غرامشي المختلفة لمفهومي **الدولة** و**المجتمع المدني** المتسقة تماماً إحداها مع الأخرى، والمشتقّة من مفهوم **متكامل** للدولة يتضمّن كليهما على حدٍّ سواء. يتتبع توماس مثل هذا الفهم للدولة بالعودة إلى مفهوم هيغل، ويجادل أنه في تطويره لهذه الفكرة، وليس في اهتمامه بالهيمنة، تكمن أصالة غرامشي الحقيقية. وهكذا فإن كتاب **أهميّة الغرامشية** بالنسبة للقراء الناطقين باللغة الإنكليزية، يقدّم خدمة ما يصفه توماس على أنه عمليات اكتساب فلسفية لـ «أحدث فصل من علم غرامشي» على نطاق واسع.[٢] ويوجد عامل غريب في الأداء، وهو حقيقي، يحفّز توماس طوال نقده لـ **التناقضات**، ويؤكد أنه «الأكثر شهرة وتأثيراً من بين جميع دراسات غرامشي في اللغة الإنكليزية»، إذ «حظي بموافقة واسعة» كونه «ممثلاً لصورة أكثر عمومية من غرامشي»، ويمثّل بالفعل «محكّاً» حقيقياً في هذا المجال.[٣] تكفي نظرة سريعة على الأدبيات الموجودة، التي تهيمن عليها كثيراً مقاربات قريبة من روح توماس نفسه، لتبديد أي فكرة من هذا القبيل.

وكان الأكثر أهمية من هذه المراوغة هو طاقم العمل غير السياسي للعمل الذي يتمثل هدفه المعلن في «إعادة اقتراح برنامج بحث فلسفي ماركسي مميز»[٤]

---

(١) «خطأ أندرسون، كما أوضح فرانشيوني...»، «قدم فرانشيوني التعليق المفيد التالي...»، «كما يلحظ فرانشيوني...»، «كما جادل فرانشيوني...»، «عرض فرانشيوني...»؛ يمكن قراءة غرامشي والدولة لبوسي-غلوكمان على أنها تفنيد ضمني تقريباً نقطة نقطة لحجج أندرسون... «اقترحه بوسي غلوكسمان...»، «كما لحظ بوسي-غلوكسمان...»، «كما يجادل بوسي غلوكسمان...»، «كما يلحظ بوسي غلوكسمان...»: أهمية الغرامشية. الفلسفة والهيمنة والماركسية، ليدن ٢٠٠٩، ص ٥٧، ٨١، ٩٧، ١١٦، ١٤٠، ٢٢٠-١، ٢٢٤، ٢٣٨، ٤٠٦.

(٢) أهمية الغرامشية ص. ٤٤١.

(٣) المرجع نفسه، ص. xxi – xx، 47، 80.

(٤) المرجع نفسه، ص. ٤٤١.

ونادراً ما توجد إشارة ملموسة، في أربعمئة وخمسين صفحة عن غرامشي، لِما هو معروف عن سياسته، ناهيك عن سياسات الاحتفاء به في إيطاليا أو في أي مكان آخر، ولم يرد ذكر تقرير آتوس ليزا أبداً، غير المريح من وجهات نظر عديدة، عن محاضرات غرامشي السياسية في السجن. وعلى الرغم من اتباع هذا أيضاً لخطى فرانشيوني، إلا أنّ أسباب هذا الصمت ليست هي نفسها بصراحة، لأن توماس فوق الشك في أي تعاطف مع التسوية التاريخية، أو ما سبقها وتبعها. فما هو تفسير ذلك؟ تكمن الإجابة، في جميع الاحتمالات، في الاعتماد على بيئة علماء ما بعد الشيوعية في إيطاليا الذين تمدح أعمالهم كتاب **أهمية غرامشي**، وهم الذين من شأن أي موقف سياسي أكثر قوة أو صراحة أن يسيء إلى حساسيتهم[1] ومع ذلك، سيكون من الخطأ حصر هذا الارتباط الضمني في مسألة سياسة فقط. وتُظهر الفرضية المشتركة على نحوٍ واضح في العمل، وهي فرضية منتشرة في التاريخ الفكري عموماً، ما يتجاوز دراسة غرامشي. حين يكون هذا الافتراض الشائع جداً تلقائياً تقريباً، فلا بدَّ أن يكون فكر أي عقل عظيم متماسكاً بقدر ما هو مهيب، وأن أعلى مهمة للتعليق عليه هي إظهار وحدته الضمنية الأساسية. أما الواقع فهو خلاف ذلك تماماً، إذ سيظهر فكر العقل الأصلي الحقيقي تناقضات بنيوية مهمة أنموذجية، وليست عشوائية إنما على نحوٍ مفهوم، ولا يمكن فصلها عن إبداعه، إذ لا يمكن أن تنتهي محاولات فرض أو استخلاص تجانس اصطناعي إلا بالتبسيط والتشويه. وإن مصير ثلاثة من أقوى المفكرين السياسيين، ميكافيللي وهوبز وروسو، أمثلة واضحة في الفترة الحديثة المبكرة، إذ إن أعمالهم جميعها منقسمة بسبب التناقضات المركزية، وكل منهم ضحية للجهود المضللة لتطبيق مبدأ ديفيدسون للأعمال الخيرية عليهم. ويصبح الهدف، في قبضة هذا الافتراض التقليدي البارز، في أي دراسة حسنة النية لغرامشي إثباتاً

---

(١) من الأمثلة الأنموذجية للطريقة التي تميّز السياسة، أو تفشلها، في الكتاب صيغ مثل: «ليس من مهمتنا هنا إصدار حكم على النصوص السياسية المعقدة التي دفعت تولياتي...»؛ «ينتقد غرامشي ما يراه، سواء أكان عادلاً أم لا...» إلخ: أهمية الغرامشية، ص. ١٠٥-٦، ٢١٣.

لوحدته العليا، ما ينتج عنه ممارسات إبداعية إلى حدٍّ ما فيما أسمته الحكمة القديمة والقرون الوسطى «حفظ المظاهر».[1] فيجب أَلَّا نلقيَ اللوم على كتاب توماس بصورة خاصة بسبب خطأ عام جداً، ولا يُختزل فيه، نظراً لأن الجزء الأفضل من العمل يتعلق بالجانب الفلسفي الأكثر تشدّداً في **دفاتر السجن**.

ثمّة تناقض واضح، في حالة غرامشي، بين ما يعتقده غرامشي وما أصبح استخداماً معيارياً لنصوصه. وإذا وضعنا جانباً سجل التلاعب من قبل المسؤولين، فإن هذا لم يكن مجرد نتاج تحريفي من قبل المفسرين اللاحقين. وكان ذلك ممكناً لأن استكشافات غرامشي الفكرية تحتوي على العديد من التأكيدات المتباينة، التي كان تحت ضغط ضئيل للتوفيق بينها أو تلخيصها. فهي لا تهدف إلى بناء نظام، إذ ثمّة نقص واضح في القلق بشأن فرصة التناقضات، فضلاً عن سلسلة من الإغفالات والإسهابات بسبب الرقابة. علاوة على ذلك، في شكل الاستفسار المدرج الذي اختاره، من الواضح أن ما كان يهم غرامشي بصورة أساسية هو الأرضية التي لم تحددها المادية التاريخية، وهي أسئلة لم يتحدث عنها التقليد الماركسي كثيراً، مع الأخذ في الحسبان الكثير مما قاله. وكانت نتيجة هاتين الحالتين، من الطابع غير الملزم للفسيفساء، والشكل الاستكشافي، والطبيعة غير المعلنة لافتراضات خلفية معينة، تكويناً يستغني عن معايير التماسك التعريفي والبروتوكولات المرجعية لقانون الأممية الشيوعية. فلو كان غرامشي قادراً على إعداد مواد **دفاتره** *Quaderni* للنشر، لكان قد حضّرها بالتأكيد. ويمكننا أن نقول هذا بثقة من كتاباته وحدها قبل دخوله السجن. إن الشكل الذي لا يختلف عن كتاب شائع، الذي اتخذته أفكار غرامشي في السجن، جعل من الممكن تماماً تطوير الأفكار في اتجاهات غير متسقة دائماً، ما يترك أحياناً طريقاً منطقياً لاستنتاجات تتعارض مع ما نعرفه من أسس أخرى يعتقدها. إن القول، كما فعلت أنا، إن عبارة «ضلَّ غرامشي طريقه» في مثل هذه المناسبات هي عبارة درامية على نحوٍ مفرط، بما يتماشى مع الخط البلاغي في النص ككل. إنما من

---

(١) مصطلح سيمبليسيوس القرن السادس عشر لتعديلات علم الفلك البطليمي على الانحرافات في السماء، وهو موضوع مشهور في مصير غاليليو.

الواضح أن غرامشي نفسه كان على دراية بالطابع المؤقت الذي يحتمل أن يكون غير معصوم من تأملاته. حين كتب: «دُوِّنت الملاحظات الواردة في هذا **الدفتر**، كما في **الدفاتر** الأخرى، على أنها مطالبات سريعة بالمذكرات، التي يجب مراجعتها جميعاً وفحصها بدقة، نظراً لأنها تحتوي بالتأكيد على ارتباطات خاطئة، ومفارقات تاريخية غير دقيقة، ومكتوبة دون الوصول إلى الكتب التي تُشير إليها، فمن الممكن بعد التحقق منها أن تُصحح، لأن خلاف ما يقولونه يثبت صحتها جذرياً»[1].

كان موضوع مقالتي مفتوحاً لنوع مختلف من النقد، وأصبح واضحاً لي لدى قراءة تأمّلات إريك هوبسباوم عن غرامشي، بعد بضعة أشهر من ظهور كتاب **التناقضات** في مجلة نيو لفت ريفيو. لقد قدّم وثيقة صغيرةً، في آذار ١٩٧٧، إلى المؤتمر عن غرامشي في لندن، نُشِرت في مجلة **الماركسية اليوم** *Marxism Today* في تموز، ثمّ وسَّعها لتصبح خطاباً في المؤتمر الكبير للذكرى الأربعين، الذي نظّمه الحزب الشيوعي الإيطالي في فلورنسا في كانون الأول، ونُشر لاحقاً عام ١٩٨٢[2]. وبعد ربع قرن من الزمان، أصبحت النسخة الأولى في لندن فصلاً في مجموعته من الكتابات عن الماركسية، **كيف تغيّر العالم** *How to Change the World*، التي ظهرت عام ٢٠١١.[3] لكن النسخة الأكثر تطوراً التي سُلِّمت في فلورنسا تظل قراءة

---

(١) دفاتر السجون، ٢، تورين ١٩٧٥، ص.١٣٦٥.

(٢) نسخة لندن، «غرامشي والنظرية السياسية»، الماركسية اليوم، حزيران ١٩٧٧، ص. ٢٠٥-١٣؛ نسخة فلورنسا، «نظرية غرامشي والماركسية السياسية»، لدى آن شوستاك ساسون **(محررة)**، مقاربات لغرامشي، لندن ١٩٨٢، ص. ١٩-٣٦ ؛ الأصل في السياسة والتاريخ في غرامشي، الثاني، روما ١٩٧٧، ص. ٣٧-٥١.

(٣) غرامشي، في كيف تغير العالم: حكايات ماركس والماركسية، لندن ٢٠١١، ص. ٣١٤ - ٣٣. في ظروف غامضة - انقطاع في الذاكرة؟ - استعان هوبسباوم بهذا الفصل إلى عنوان فلورنسا، وأدرجه على أنه لم يُنشر من قبل. كان التباين بين النسختين مهمة الجمهور. احتاج المستمعون في لندن إلى شرح للخصوصيات الإيطالية التي جعلت مفكراً مثل غرامشي ممكناً، وغير ضروري في إيطاليا، في حين كان المستمعون في إيطاليا مؤهلين لإعادة بناء الخلفية السياسية للأممية الثانية والحجج الماركسية عموماً التي قارنها غرامشي. ومن اللافت للنظر أن كلا الإصدارين لم يربح الكثير مثل ذكره من قبل توماس، الذي تجد مراجعه غزيرة المساحة لعناصر نيتشه وفتجنشتاين.

أساسية. أنتج هوبسباوم في كلا النوعين، في مساحة لا تكاد تزيد على اثنتي عشرة صفحة، أفضل توصيف عام لغرامشي كُتِب حتى الآن بوصفه مفكراً ثورياً، بعمق موجز لا مثيل له في الأدب.

ناقش أن أصالة غرامشي الأساسية تكمن في الطريقة التي نظَّر بها مشكلات كل من الإستراتيجية الثورية للاستيلاء على السلطة من رأس المال، وبناء مجتمع خارج رأس المال، في إطار مفاهيمي مشترك قائم على فكرته عن الهيمنة. لقد كان من الخطأ التأكيد على المفهوم الأول فقط دون إعطاء الوزن المناسب للثاني. كان غرامشي مغرماً بالاستعارات الحربية، غير أنّه لم يكن أسيراً لها قطُّ، لأن «الحرب بالنسبة للجندي ليست سلاماً، حتى لو كانت استمراراً للسياسة بوسائل أخرى، والنصر، من الناحية المهنية، غاية في حدِّ ذاته». في حين يرى غرامشي «أن النضال من أجل الإطاحة بالرأسمالية وبناء الاشتراكية هو في الأساس سلسلة متصلة، ويحدث الانتقال الفعلي للسلطة في لحظة فحسب».[1] وتبع ذلك أن «المشكلة الأساسية للهيمنة ليست في كيفية وصول الثوار إلى السلطة، على الرغم من أن هذا المسألة مهمّة جداً، بل في طريقة قبولهم بها، ليس لكونهم حكّاماً موجودين سياسياً، ولا يمكن تجنبهم فحسب، بل كونهم مرشدين وقادة.[2] هنا من المهم أن نتذكر أنه على خلاف ماركس أو لينين، كان لدى غرامشي خبرة مباشرة، في تورينو في فترة ما بعد الحرب، في العمل في حركة عمالية جماهيرية وما تعنيه قيادة إحداها، وهو ما مَنَحَهُ إحساساً أكبر بكثير في التحولات الثقافية المطلوبة، في غياب حرب دولية، لقلب النظام القائم وبناء مجتمع جديد يدوم. لم تعنِ الاشتراكية التنشئة الاجتماعية للإنتاج فحسب، على الرغم من أن ذلك كان أساسياً، بل كانت تعني التنشئة الاجتماعية بالمعنى الاجتماعي للكلمة، وللناس في علاقات إنسانية جديدة وبُنى حكم شعبي حقيقي، وإزالة الحواجز بين الدولة

---

(١) نسخة فلورنسا، ص. ٢٨.

(٢) نسخة لندن، ص. ٢١١؛ كيف تغير العالم، ص. ٣٢٨.

والمجتمع المدني. كان لا بدّ من كسب الهيمنة ليس قبل الثورة وفي أثنائها فحسب، بل بعد الثورة، ولا يمكن تحقيقها إلا عبر المشاركة الجماهيرية النشطة والتعليم التوافقي، «مدرسة الوعي الجديدة، وإنسانية أكمل للمستقبل الاشتراكي».[1] وفي روسيا، كانت مخاطر البيروقراطية التي تسحق أي احتمال من هذا القبيل هي بوضوح أحد اهتماماته في السجن.

لَحِظ هوبسباوم أنّها كانت رؤية تستند إلى نظرية عامة للسياسة من النوع الذي تفتقر إليه الماركسية دائماً، وربط غرامشي مع مكيافيلي كونهما مفكرين في تأسيس المجتمعات وتحويلها. غير أن ما يميّز مفهوم غرامشي هو فهمه أن السياسة لديها أكثر من السلطة، وأن المجتمعات ليست هياكل للسيطرة الاقتصادية أو القوة السياسية فحسب، بل تمتلك تماسكاً ثقافياً معيناً حتى عندما تمزّقها العداوات الطبقية. وفي الظروف الحديثة، كان هذا يعني أن الأمّة كانت دائماً ساحة حرجة للصراعات بين الطبقات. إذ كان تماهي الأمة مع الدولة والمجتمع المدني للحكام تماماً أقوى عنصر في هيمنتهم، وكانت التحديات الناجحة لها إنجازاً مميزاً للثورة المنتصرة.

من الناحية الإستراتيجية، فُرِضت حرب المواقع على الطبقة العاملة في أوروبا في أعقاب هزائمها بعد الحرب العالمية الأولى وعزل الاتحاد السوفييتي. لكنها لم تكن مبدأ مطلقاً، وتبقى حرب المناورة مفتوحة إذا تغيرت الظروف. ومن ناحية أخرى، لم يكن هذا مطلباً مؤقتاً فحسب في الغرب، بل كان عنصراً ضرورياً لأي معركة ثورية قاسية، في كل مكان في العالم. لقد أخبر هوبسباوم مستمعيه الإيطاليين أن غرامشي لم يكن أي نوع من التدرجيين ولا من الشيوعيين الأوروبيين السابقين. كان يكتب في السجن، في فترة الهزائم المريرة للطبقة العاملة على يد الفاشية في وسط أوروبا وشرقها، ويبحث عن مخرج من مأزق الأممية الثالثة في ذلك الوقت. لكن على خلاف أيٍّ من قادتها الآخرين، رأى أن الهزيمة

---

(١) نسخة فلورنسا، ص. ٣٤.

لم تترك المنتصرين والمهزومين دون تغيير، و«قد تنتج إضعافاً أكثر خطورة على المدى الطويل لقوى التقدّم، عن طريق ما أسماه «الثورة السلبية». ومن ناحية، قد تمنح الطبقة الحاكمة مطالب معينة لإحباط الثورة وتجنبها، ومن ناحية أخرى، قد تجد الحركة الثورية نفسها في الممارسة (وإن لم يكن بالضرورة من الناحية النظرية) تقبل عجزها وقد تتآكل وتندمج سياسياً في النظام»[1] نطق هوبسباوم كلمات واضحة في لندن أنقذ بها جمهوره في فلورنسا.

لم يكن من المقرر الحكم على غرامشي ضد السياسات الحالية أو السابقة للحزب الشيوعي الإيطالي في فترة ما بعد الحرب، ولا يجب أن يؤخذ على أنه سلطة لا جدال فيها. لقد كانت ملاحظاته بشأن النظام السوفييتي في زمن ستالين مفرطة في التفاؤل، وسبل علاجها التي ألمح إليها بلا شك غير كافية. ولم تكن الأهمية التي علَّقها على دور المثقفين في الحركة العمالية وفي التاريخ ككل، كما بدت، مقنعة حقاً. وكان التعبير عن مثل هذه الخلافات هو اتباع المثال الذي رسمه. أنهى هوبسباوم خطابه في فلورنسا: «نحن محظوظون بما يكفي لنتمكن من مواصلة أعماله. آمل أن نفعل ذلك باستقلالية كبيرة كما فعل هو»[2].

لا يوجد مُلَخَّصٌ مُقنِعٌ عن فكر غرامشي أكثر مما كتبه في السجن، من حيثُ التدقيقُ النَّصِّيُّ عالي الجودة في أي تفاصيل مبالغ فيها. انتقل كتاب **التناقضات** إلى مستوى أقرب بكثير إلى **دفاتر السجن**، مع تركيز أكثر محدودية، أي بصورةٍ أساسية، الطرائق التي تعمل بها «الهيمنة»، وترابطها مع المهمة التي وضعها غرامشي لنفسه لتطوير إستراتيجية الثورة في الغرب، بخلاف تلك الناجحة في روسيا. ولفهم هذا، كما ناقش، لم يكن إعادة البناء الداخلي البحت لمفاهيمه كافياً، فكان لا بدَّ من وضعها في شبكة من المناقشات المكثّفة داخل الحركة الثورية العالمية وخارجها في ذلك الوقت، التي لم يُنظر إليها من قبل. ولم يُقدّم أي ادعاء أن هذا النوع من البحث الذي استنفد أهمية غرامشي

---

(١) نسخة لندن، ص. ٢١٠؛ كيف تغير العالم، ص. ٣٢٧.

(٢) نسخة فلورنسا، ص. ٣٥-٦.

الفكرية أو السياسية. إذ إن مفهومه الأكبر للسياسة، والأمة، والمثقفين، والثورة السلبية - الموضوعات التي تطرق إليها هوبسباوم جميعها - مثل الأمريكية والفردية، ناهيك عن الفلسفة، والحسّ السليم، والثقافة الشعبية وغير ذلك الكثير، تكمن خارج لائحتها. ولم يكن غيابها عاراً عليها. لقد كان استبعاد مشكلة استقرار نظام ما بعد الثورة مسألة أخرى. واختصر هذا بالتأكيد بصورة جوهرية فهم غرامشي وانشغاله بالهيمنة. في لندن، لَحَظ هوبسباوم قائلاً: «نحن نتحدث هنا عن مجموعتين مختلفتين من المشكلات، الإستراتيجية وطبيعة المجتمع الاشتراكي. وقد حاول غرامشي التعامل مع كليهما، على الرغم من أن بعض المعلقين [أضافوا في فلورنسا، بالخارج] يبدو لي أنهم ركّزوا بمغالاة على أحدهما فقط، ألا وهو الإستراتيجية»[1]. ونظراً لعدم وجود أي تحليل نقدي جاد في ذلك التاريخ لتفكير غرامشي الإستراتيجي، كان من الصعب قياس حجم المغالاة لديه. لكن تركيز **التناقضات** كان ولا يزال من جانب واحد. كان توبيخ هوبسباوم الضمني مبرراً، وتذكيره بمركزية غرامشي في قضايا ما بعد الثورة تصحيحاً ضرورياً. في إيطاليا، أدلى سيباستيانو تيمبانارو بالملاحظة نفسها لي حينما ظهرتْ في الكتاب.

لم يكن كافياً تفسيري للعرضية الواضحة في معالجة غرامشي لإشكالية الهزيمة *Niederwerfung* في **دفاتره**، لأنه أخذ مبدأ «الإطاحة» كأمر مسلّم به، بالنظر إلى محوريته في تشكيل الأممية الثالثة، ومن ثمّ انفصالها عن الأممية التي قادها، ولم يكن في أي حال شيئاً يمكن أن يسهب فيه تحت عينَيِ الرقيب في السجن. في حين اعتبر غرامشي أن الإطاحة بالدولة الرأسمالية أمر لا غنى عنه، وتصوّرها بطريقة كلاسيكية تماماً، كان ثمّة شعور أيضاً أنه اعتقد أن بناء كتلة

---

(١) نسخة لندن، ص. ٢٠٨؛ كيف تغير العالم، ص.٣٢٠-١، حيث توجد إشارة واحدة مباشرة إلى نفسي، حيث ذكّرت القراء بديون غرامشي للمناقشات في الكومنترن؛ آخر، ينتقد تعاملي مع فكرة حرب المواقع، ويسقط في إعادة نشر الحديث. على الرغم من تحفظه بالتأكيد بشأن كتاب «التناقضات» - بغض النظر عن الاختلافات السياسية، فإن التحليل النصي الدقيق لم يكن الشيء المفضل لديه، ولم يَسْتَأْ من تطبيق إجراءاته على عمله. وبعد سنوات، قال بابتسامة في مقال كتبته عن سيرته الذاتية والرباعية: «لقد حلّلتني، كما حلّلت غرامشي».

ثورية قبل الاستيلاء على السلطة، وتوطيد نظام شيوعي جديد بعد ذلك، كانا أصعب وأعمق مهمتين. ومنذ وقت مبكر جداً، يبدو أنه توصل إلى هذه القناعة، المستمدة إلى حدٍّ ما من الانهيار السريع لمجتمعي هنغارية وبافارية عام ١٩١٩، ما دفعه إلى التفكير في مدى سهولة التدمير الواضح لنظام أقدم من البناء الفعال لنظام جديد. وإلى حدٍّ ما من ازدرائه للخطاب التحريضي للمتطرفين الإيطاليين، الذين أدخلوا اسم العنف «بين كل كلمة ثالثة في خطاباتهم، واعتقدوا أن هذا يعدّ ثورياً».[١] وبعد ذلك بالطبع إلى جزء كبير من قلقه على مصير تحالف العمال والفلاحين (smychka) في روسيا، وعلى نحوٍ أعم الاتجاه الذي كان يسلكه الحزب بعد وفاة لينين. وللحماية من هذه الأخطار، كان مبدأ الهيمنة هو النسيج الرابط القادر على توحيد العملية الثورية عبر الانقسام بين الأنظمة الاجتماعية والأنظمة السياسية المتعارضة.

ثمّ أغفلت ما رآه جيراتانا، وحده في حزبه، في السبعينيات. وتحت ضغط من اجتماع الخدمات العامة الدولية *PSI* في مجلة موندوبيرايو *Mondoperaio*، نظم الحزب الشيوعي الإيطالي ندوة خاصة بها عن غرامشي في أوائل عام ١٩٧٧، حيث قدّم المساهمة المتميزة الوحيدة، التي ستظهر لاحقاً بصيغةٍ معدّلةٍ في الأوراق الخاصة بمؤتمر فلورنسا، وبعد عقد من الزمان اختصروه في تركيز أفضل لمفهوم غرامشي للهيمنة، بمستوى نصي أقرب من ذلك الذي قدّمه هوبسباوم، الذي لدينا.[٢] أشار جيراتانا عبر ربط مقطعين في **الدفاتر**، إلى أن التمييز الهيكلي بين الهيمنة البرجوازية والبروليتارية، الذي كنت قد ناقشت أنه مفقود في غرامشي، يمكن العثور عليه في الواقع. في البداية، لم يوضح غرامشي فقط تناقضه الشهير بين الهيمنة والقيادة، أحدهما موجه إلى الخصوم والآخر إلى الحلفاء، وإمكانية الثاني الذي

---

(١) «الحرب هي الحرب»، الاشتراكية والفاشية. النظام الجديد ١٩٢١-١٩٢٢، تورين ١٩٦٦، ص. ٥٨.

(٢) على التوالي: «الدولة، الحزب»، أدوات ومؤسسات الهيمنة في «دفاتر السجون»، في هيمنة الدولة الحزب في غرامشي، ص٣٧-٥٣؛ «غرامشي كمفكر ثوري»، في السياسة والتاريخ في غرامشي، ٢، ص٦٩-٩٩، و«أشكال الهيمنة» في غرامشي. مشكلات الطريقة، ص١١٩-٢٦.

يسبق الأول، مع مثال هيمنة المعتدلين على حزب العمل في حركة توحيد إيطاليا *Risorgimento*، لكنه تابع لملاحظة أنه بعد تحقيق توحيد إيطاليا، استمر المعتدلون في ممارسة الهيمنة التي كان تعبيرها البرلماني هو التحوّل *trasformismo*، أي «تطوير طبقة حاكمة أوسع باستمرار» عن طريق «الاستيعاب التدريجي والمستمر»، بأساليب متغيرة الفعالية، للعناصر النشطة للجماعات المتحالفة وحتى للأعداء الذين بدوا أعداء، ولا يمكن التوفيق بينهم. وبهذا المعنى، أصبح الاتجاه السياسي جانباً من جوانب وظيفة الهيمنة، بقدر ما أدى استيعاب نخب الجماعات المعادية إلى قطع رؤوسهم وإبادتهم فترة طويلة جداً غالباً[1]. وبعبارة أخرى، امتدت الهيمنة البرجوازية إلى ما وراء الحلفاء إلى الخصوم، وأصبحت القيادة جزءاً من الهيمنة.

هل يمكن للهيمنة البروليتارية أن تعيد إنتاج هيئة السلطة هذه؟ ناقش جيراتانا أَنه لا يمكن ذلك لسبب أشار إليه غرامشي في مكان آخر. إذ صُممت الأيديولوجيات البرجوازية لإخفاء المصالح المتناقضة عبر تقديم مظهر التصالح السلمي بينها، وإخفاء الاستغلال الذي قام عليه مجتمع رأس المال، وفرضوا الخداع. وعلى النقيض من ذلك، كانت الماركسية هي كشف التناقض بين رأس المال والعمل الذي قامت عليه الحضارة البرجوازية، وطالبت بحقيقة كليهما، لأنها لم تكن «أداة لحكم الجماعات المهيمنة للحصول على الإجماع وممارسة الهيمنة على الطبقات التابعة»، إنما هي «تعبير عن هذه الطبقات التابعة التي ترغب في تثقيف نفسها في فن الحكم التي ينصبُّ اهتمامها على معرفة الحقيقة كلها، حتى حين تكون قاسية، وتجنبها ليس خداعاً (مستحيل) للطبقة التي فوقها فحسب، بل خداعاً للذات أيضاً».[2] وهذا كان فرقاً جوهرياً. فقد اعتُبِر الكذب أمراً مفروغاً منه في النظام الراسخ، «الكذب ضروري لفن السياسة، وقدرة عقلية على إخفاء الآراء والأهداف الحقيقية للفرد، وتقديم خلاف ما يريده المرء»، لكن «في السياسة الجماهيرية، إن التحدث بالحقيقة هي ضرورة سياسية صحيحة، ومن ثَمَّ فإن أنواع الموافقة التي يقوم عليها

(١) دفاتر السجون، III، ص٢٠١١.

(٢) دفاتر السجون، ٢، ص١٣١٩.

كل شكل من أشكال الهيمنة تصبح متناقضة: في إحدى الحالات، تكون التبعية «سلبية وغير مباشرة» و«المشاركة مباشرة وفعّالة» في الحالة الأخرى».[1]

تعدّ الأخلاق في الواقع، هي الفرق في العمل في هذه المقاطع الموجودة في المصطلحات الكروتشية التي تبناها غرامشي في بعض الأحيان، ويمكن أن تسمّى الأخلاق السياسية. إنهم يتحدثون عما ينبغي أن تكون عليه هيمنة الطبقة العاملة، دون إثارة السؤال التجريبي عما يمكن أن تكون عليه، في حساب تاريخي واقعي. ومن ثَمَّ، كان لدى غرامشي إجابة في وقت مجالس المصانع في تورينو، ولهذا السبب الوجيه أحدث صحيفته بعنوان (لوردين نوفو *L'Ordine Nuovo*). كان اختبار الهيمنة البروليتارية هو قدرتها على إطلاق العنان لقوى إنتاجية متفوقة، ليس باحتلال المصانع فحسب بل بتشغيلها، بعد طرد المديرين والرأسماليين منها. كُتبت «ثورتان» في تموز ١٩٢٠ بين ذرا التمرد العمالي في شمال إيطاليا، في شهري نيسان وأيلول من ذلك العام، وكان من الواضح: إذا فشلت الثورة في ألمانيا والنمسا وبافاريا وأوكرانيا والمجر، فذلك لأن «وجود الظروف الخارجية، كالحزب الشيوعي، وتدمير الدولة البرجوازية، والنقابات عالية التنظيم والبروليتاريا المسلحة، لم تكن كافية للتعويض عن غياب شرط آخر»، هو «حركة واعية للجماهير البروليتارية لتقديم جوهر سلطتهم السياسية مع القوة الاقتصادية، والتصميم من جانب هذه الجماهير البروليتارية على إدخال النظام البروليتاري في المصنع، لجعل المصنع نواة الدولة الجديدة».[2]

في **دفاتر السجون**، واصل غرامشي التعبير عن اعتقاده أن هيمنة البروليتاريا يجب أن تكون راسخة في الإنتاج، غير أن التركيز الأساسي لمفهومه عنها قد تغير. وأصبحت الهيمنة الآن، على نحوٍ مستمر، مسألة هيمنة ثقافية. هل يمكن للطبقة العاملة أن تأمل في ممارسة ذلك قبل أن تفوز بالسلطة، كما فعلت البرجوازية من قبل؟

---

(١) المرجع نفسه، ٢، ص. ٦٩٩-٧٠٠، ٣، ص. ١٧٧١.

(٢) «الثورتان»، في مجلة لوردين نوفو ١٩١٩-١٩٢٠، تورين ١٩٨٧، ص. ٥٦٩–٧١. نص أساسي لفكره ككل.

أكّدت القراءات القياسية لغرامشي في إيطاليا وأماكن أخرى أن هذا كان اقتراحه. ولا يوجد أي شك في أن العديد من مداخله تركت مثل هذا البناء مفتوحاً، وكان هذا انتقادي لها. ولكنَّ ملاحظاته تحتوي على إشارات مضادة، وأهمها أشرت إليه، حتى لو كانت لا تزال قائمة على نحوٍ محرج وسط الاتجاه العام لتعليقاته، مثال على التناقضات التي لا يمكن فصلها عن شكلها. إذ يقدّم الظرف نفسه مرتين لتصحيح اللازم: «تخضع المجموعات التابعة دائماً لمبادرة الجماعات المهيمنة، حتى عندما تنهض وتثور: ينتصر «المستمر»، وليس المباشر، على تبعيتهم»، أي «بعد إنشاء الدولة تماماً تُطرح المشكلة الثقافية بكل تعقيداتها وتميل نحو حلٍّ متماسك».[1]

لم يُخفِ جيراتانا، الناقد الوحيد لـ سلفادوري من الحزب الشيوعي الإيطالي عام ١٩٧٧، خلافه مع وجهاء الحزب الذين كانوا يدعونه بالفعل إلى «تجاوز» الهيمنة، مجادلاً بحزم بضرورة بقائه مخلصاً لـ «المشروع العام لـ «تحول اجتماعي ذي طابع كوني»، بدلاً من مجرد إصلاحي «يكتفي بنفسه».[2] كان غرامشي مفكّراً ثورياً، فقد ذكّر الحاضرين في فلورنسا القادرين على نسيان ذلك. سُلِّمت أفكاره الأخيرة بشأن الهيمنة في موسكو عام ١٩٨٧، عشية نهاية التجربة السوفييتية.

* * *

في السنوات التي تلت ذلك، تلاشت في الأفق الإشكالية المزدوجة التي كانت جوهرية لدى غرامشي في حياته وهي التغلب على الرأسمالية، وبناء الاشتراكية. ولم تدفع قوى الإنتاج علاقات الإنتاج، فالحركة العمالية ظلُّ ماضيها. وثورة تشرين الأول، التي رثوها أو أعدموها، هي ذكرى بعيدة.

في ظل ظروف **التناقضات** «*Antinomies*»، كان هذا ينطبق على هوبسباوم أو جيراتانا كما ينطبق علي، فكنا نكتب عن حقبة مختلفة، أي وقت كان في فرنسا

---

(١) دفاتر السجون، ٣، ص. ٢٢٨٣ - ٤، ص. ١٨٦٣. في المقطع الذي لفتُّ الانتباه إليه في «التناقضات» نسبت «الدولة» في روسيا السوفياتية إلى افتقار البروليتاريا لأي «فترة طويلة من التطور الثقافي والأخلاقي المستقل، القادر على خلق مجتمع مدني خاص بها، قبل غزوها». السلطة. «انظر أدناه»، ص ١٠٠، ١١٤.

(٢) انظر إسهاماته في النقاش في نهاية الهيمنة والديمقراطية، ص. ٢١١، ٢١٦.

مؤخراً أكبر إضراب جماهيري في التاريخ، وحيث أطاح العمال في بريطانيا بالحكومة، واندلع التمرد المستمر في إيطاليا، وهُزمت الولايات المتحدة في فيتنام، وقيام ثورة في البرتغال، حيث كانت لا تزال ماثلة الآمال والمخاوف من الاضطرابات الاجتماعية، التي تحفّز واشنطن وبون على اليقظة. كانت تلك هي الساعة الأخيرة لما وصفه لوكاش، في تكريمه للينين عام ١٩٢٣، بحقيقة الثورة. تميّزت البرتغال بكل من **«التناقضات»** وفي تعليقات هوبسباوم التعويضية لها. ولدى قراءة الأول، أخبرني فرانكو موريتي، كما كتبت في مكان آخر، أنه كان وداعاً مناسباً للتقليد الماركسي الثوري.[1] ولم يكن هذا ما رأيته في ذلك الوقت، غير أنّ الوقت كان إلى جانبه، ولم يتغير.

لقد كان صديقاً معاصراً، في تلك السنوات، لغالي ديلا لوجيا، الذي رأى بوضوح أكثر من أي شخص آخر في ١٩٧٦-١٩٧٧ ما ينتظرنا في المستقبل. وعلى الرغم من تصويرهم خلاف ذلك لغرامشي، لَحِظ أن كلا الجانبين في النقاش الذي بدأه سلفادوري قد فقدَ أهميته الحقيقية، وفشل في فهم أن مفهومه للهيمنة لم يكن مجرد فئة سياسية، بل فئة تاريخية. فقد حددت رؤية إبداعية جديدة **(**نظرية كونية *Weltanschauung***)** لمجتمع بأكمله، حين تصوّر هيغل إرثهم من روح عصر إلى آخر، التي تُجسّدها في العصر الحديث الأيديولوجية الشاملة للمجتمع البرجوازي في أوروبا في أوجها، التي اعتقد غرامشي أنها ستتبعها تأثير مماثل لنظرية الرؤية الإبداعية، «فلسفة التطبيق»، في المستقبل.

لكن المجتمع الذي ولدت فيه الرأسمالية الصناعية لم يكن فيه مكان لأيديولوجيات من هذا النوع، إذ يمكن الاستغناء فيه عن الهيمنة، التي تكمن في مجموعة من أنماط الحياة، والسلوكيات، والاحتياجات، والمطالب، التي كان أصلها ونهايتها في عالم السلع في إنتاجها واستهلاكها وتوزيعها. ولم يكن للديمقراطية الصناعية الجماعية أي روح أو فكرة قيادية أو اهتمام بالحياة الداخلية

(١**)** منطقة الاشتباك A Zone of Engagement، لندن - نيويورك ١٩٩٢، ص.xi .

للفرد، التي سُلِّمت إلى السوق واللاوعي. فكان المثقفون، الذين يعلّق عليهم غرامشي مثل هذه الأهمية، إما منفصلين تماماً عن هذا الكون، وإمّا منغمسين فيه تماماً، وناقلين للثقافة العالية والمتدنية التي لم تعد قادرة على توليد أي توليفة. كانت قيمتها الأساسية هي التسامح، أي اللامبالاة. ونظراً لأن إيطاليا لا تزال مجتمعاً رأسمالياً متخلفاً نسبياً في زمن غرامشي، فقد يعتقد أن الرؤية الهيغلية قد تستمر. لقد كان إيطاليّاً للغاية، وجنوبيّاً جداً، إلى درجة أنه لم يفهم أن كل ممتلكاته الوطنية في عقله من «كروتشه» و«الفاتيكان» وفلّاحيه و«مثقفيه»، كانوا على وشك الزوال. وقد تنافس الهيمنة الجديدة بقوة لأي قوّة في التاريخ، لكنها ستكون أنثروبولوجية وليست أيديولوجية. هل كانت مستقرّة؟ بناءً على رغبات الفرد، يمكن أن يؤدي ذلك فقط إلى أزمة فردية حادة، ويمكن بالفعل اكتشاف أعراضها في المدرسة والأسرة. لقد كان بوبيو محقاً: فلم يكن أحد يعرف أين يؤدي طريق الديمقراطية، غير أنه كان من العبث التظاهر أن شيئاً لم يتغير.[1]

كانت المغالاة في هذا الحكم، بلا شك، في حدِّ ذاتها أيديولوجية إلى حدٍّ مقبول. لكن لا جدال في أنَّها استوعبت ملامح المشهد ما بعد الحداثة لرأس المال الذي سيظهر في غضون بضع سنوات، وما زال معنا. وينتمي عالم الأفكار والنقاشات المتقدة الذي استُكشف أدناه، كما رأى غالي ديلا لوجيا، إلى حقبة أخرى. إنّه صحيح، بالطبع، من بين جميع النقاشات السياسية المهمَّة في الماضي، قلة منها فشلت في الردِّ على الاستفسارات التاريخية برمّتها. فإلى أي مدى عدم وضوح هذا الماضي بالذات هو مجرد اهتمام أثري، وليس معاصراً. وإذا كان رأس المال قد شهد أي احتمال للثورة في الغرب، فقد تعامل إلى حين بهدوء لما كان بديله تقليدياً. لقد أصبحت «الإصلاحات»، منذ الثمانينيات، تعني عادةً إدخال أشكال أكثر اعتدالاً إنما أكثر قسوة من الرأسمالية، وليس أقل لكن أكثر قسوة من

(١) رماد غرامشي «Le ceneri di Gramsci»، الهيمنة والديمقراطية، ص. ٦٩–٩١، عنوانها مأخوذ من قصيدة باسوليني عام ١٩٥٧. واليوم كاتب عمود بارز في كوريير ي ديلا سيرا.

الاستغلال والإهمال. في ذلك الانقلاب الليبرالي الجديد، يُكتب المصير الأخير للديمقراطية الاجتماعية. وبالنظر إلى العالم من الناحية التاريخية، فإن الاختلاف الذي أحدثته لم يكن كبيراً. ونُسبت إلى دولة الرفاهية البلدان التي لم تتمتع فيها أبداً بسلطة كبيرة، كاليابان وسويسرا وأيرلندا وكندا، وحتى على طريقتها الولايات المتحدة، إضافةً إلى البلدان التي تتمتع بها. وفي ظروف مواتية، أسفرت عن مجموعة من المجتمعات الصغيرة في الدول الإسكندنافية أكثر تحضراً بصورة ملحوظة من الوسط البرجوازي، حتى لو كانت هذه أيضاً عرضة للزوال الآن. إن الميزانية العمومية لما كان ذات يوم إصلاحياً لا يستهان بها، لكنها متواضعة، ولا يمكن قول ذلك عن التقليد الثوري. لقد أنقذ الجيش الأحمر أوروبا إلى حدٍّ كبير من النازية، وتحتل الصين اليوم مكانة أكبر في مقاييس النمو والقوة من المكانة التي وصل إليها الاتحاد السوفييتي في أي وقت مضى. إذ إن الجرائم والكوارث، ناهيك عن المفارقات والانعكاسات، للسجل الشيوعي واضحة. ولكن من الواضح بالقدر نفسه أنها غيّرت العالم في حين لم تغيّر الأممية الثانية قطُّ. ليس عرضياً أن يكون تراث أفكارها، لدى أولئك الذين لديهم اهتمام بالأفكار، أكثر ثراءً. ويعدُّ غرامشي وحده شهادة كافية على ذلك.

* * *

يظهر كتاب **تناقضات أنطونيو غرامشي** مع دراسة مصاحبة له في كتاب **تاريخ الهيمنة** *The H-Word*، الذي كما أشرح فيه، نبت عنه، ثمة تداخل بين الاثنين، وتحتاج بعض النتائج في هذا المقال إلى تجربة قصيرة في ملحقها، التي يجب على القراء الذين يواجهون كليهما أن يبرروا ذلك. ومن أجل سهولة القراءة، خفّفتُ النصّ من بعض عبء الكلام اللفظي المسترسل في البلاغة في تلك الحقبة الزمنية لا مِن جميعه، لكنني تركتُ النقاشات كما هي دون تغيير. وفي الملحق، أدرجتُ لأول مرة تقريراً، تُرجم إلى اللغة الإنكليزية، عن غرامشي في السجن كتبه زميله السجين أتوس ليزا، الذي من دونه لا يمكن تقديم أي سرد

تاريخي صادق عن نظرته السياسية في ذلك الوقت. أخيراً، يجب أن أذكر، ما يمكن اعتباره في بعض النواحي تكملة، مقالة **ورثة غرامشي** *The Heirs of Gramsci*، التي نُشرت في العدد مئة من السلسلة الثانية من مجلة نيو لفت ريفيو *New Left Review*، حيث كان كتاب **تناقضات أنطونيو غرامشي** في العدد مئة من السلسلة الأولى. لقد استندتُ إلى فقراتها الافتتاحية في هذه المقدمة. ويمكن العثور على الباقي في كتاب **تاريخ الهيمنة** *The H-Word*، باستثناء نهايتها.

تشرين الأول ٢٠١٦

-١-

التحوّل

لم يحظَ مفكّر ماركسي بعد الحقبة الكلاسيكية باحترام الغرب عموماً كما حظيَ أنطونيو غرامشي، كما لم يُستحضر أي مصطلح يساري بحرّية وتنوّع كمصطلح الهيمنة، الذي أعطاه غرامشي انتشاراً. فبعد عقد من الزمن أصبحت شُهرة غرامشي، التي لا تزال محليّة وهامشية خارج موطنه الأصلي إيطاليا في أوائل الستينيات، تُذكر على مستوى العالم. لقد تلقّى أخيراً تكريماً جيداً، في الوقت الحالي، بسبب مشروعه الكتابي في السجن بعد ثلاثين عاماً من أوّل تاريخ نشر **لدفاتره**. لم تعد نقص المعرفة، أو قلة المناقشة عقَبة أمام انتشار فكره. فمن حيث المبدأ، يمكن لكل اشتراكي ثوري، ليس فقط في الغرب، إذا كان خاصّاً في الغرب، من الآن فصاعداً الاستفادة من تراث غرامشي. ومع ذلك، في الوقت نفسه، لم يقترن انتشار شهرة غرامشي حتى الآن بأي تحقيق معمّق مماثل في عمله. ويشير كمّ المناشدة الموجّه الآن إلى سلطته، من القطاعات الأكثر تبايناً في اليسار، إلى حدود الدراسة أو الفهم الدقيق لأفكاره. وأصبح الالتباس الحتمي ثمن هذا الإعجاب العالمي بسبب وجود تفسيرات متعددة وغير متوافقة لموضوعات **دفاتر السجن**.

ثمّة، بالطبع، أسباب وجيهة لذلك، فلا يوجد عمل ماركسي يصعب قراءته على نحوٍ دقيق ومنهجي، بسبب الظروف الخاصة لتأليفه. بادئ ذي بدء، خضع غرامشي للمصير الطبيعي للمنظِّرين الأصليين، الذي لم يُستثنَ منه ماركس ولا لينين، وهو ضرورة العمل نحو مفاهيم جديدة جذرياً في مفردات قديمة، مصممة لأغراض وأوقات أخرى، التي غطت معناها وحَرَّفته. كما كان تماماً ينبغي لـ ماركس أن يفكر في العديد من ابتكاراته في لغة هيغل أو سميث،

ولينين في لغة بليخانوف وكاوتسكي، وجب على غرامشي غالباً أن ينتج مفاهيمه داخل أدوات كروتشه أو مكيافيلي القديمة غير الملائمة. ومع ذلك، تتفاقم هذه المشكلة المألوفة عبر حقيقة أن غرامشي كتب في السجن، في ظروف مروّعة، مع وجود رقيب فاشي يدقق في كل ما ينتجه. وهكذا فإن التنكّر اللاإرادي الذي تفرضه اللغة الموروثة في كثير من الأحيان على الرائد فُرِض بوساطة قناع طوعي استغلّه غرامشي ليتهرّب من سجّانيه. ونتج عن ذلك عمل خضع للمراقبه مرتين من حيث مساحاته، ومساراته، وتناقضاته، واضطراباته، وتلميحاته، وتكريراته، نتيجة لعملية التأليف العكسية الفريدة هذه. ولا يزال يتعين إعادة بناء النظام الخفي داخل هذه البقايا الهيروغليفية. ولم يبدأ هذا المشروع الصعب حتى الآن، فثمّة حاجة إلى عمل منهجي متعافٍ لاكتشاف ما كتبه غرامشي في النص الحقيقي المطمس لفكره. ومن الضروري أن نقول هذا كتحذير ضد كل القراءات السهلة أو القانعة لغرامشي، فهو لا يزال إلى حدٍّ كبير مؤلِّفاً غير معروف لنا.

ومع ذلك، فقد أصبح من المُلحِّ الآن أن ننظر مرة أخرى، بجدّية وعلى نحوٍ مقارن، إلى النصوص التي جعلت غرامشي أكثر شهرة. وفيما يتعلّق بالأحزاب الشيوعية الجماهيرية العظمى في أوروبا الغربية، وفي إيطاليا وفرنسا وإسبانيا، فهي الآن على أعتاب تجربة تاريخية لم يسبق لها مثيل في تولّي منصب حكومي في إطار الدول الديمقراطية البرجوازية، دون الولاء لأفق «ديكتاتورية البروليتاريا» التي تجاوزوها وكانت في يوم من الأيام حجر الأساس للأممية الثالثة. وإذا ذُكِر على نحوٍ واسع ومشدّد أحد الأصول السياسية أكثر من أي سلالة أخرى لوجهات النظر الجديدة لـ «الشيوعية الأوروبية»، فهي تلك الخاصة بغرامشي. ليس من الضروري اعتماد أي رؤية كارثية للمستقبل القريب للإحساس بأهمية الاختبارات التي تقترب من تاريخ الطبقة العاملة في جميع أنحاء أوروبا الغربية. ويستدعي الوضع السياسي الحالي توضيحاً جاداً ومسؤولاً للموضوعات في عمل غرامشي التي ترتبط الآن على نحوٍ شائع بالتخطيط الجديد للشيوعية اللاتينية.

في الوقت نفسه، لا يقتصر تأثير غرامشي، بالطبع، في أي حال من الأحوال على تلك البلدان التي توجد فيها أحزاب شيوعية رئيسة على وشك الدخول في الحكومة. في الواقع، كان تبنّي المفاهيم من **دفاتر السجن** ملحوظاً ولا سيما في العمل النظري والتاريخي لليسار البريطاني في السنوات الأخيرة، وبدرجة أقل من اليسار الأمريكي. والدافع الثاني الأكثر محدودية لإعادة فحص إرث غرامشي في هذه الصفحات وجود ظاهرة مفاجئة تتمثل في الاقتباس الواسع الانتشار للغاية من فكر غرامشي داخل الثقافة السياسية الأنغلو ساكسونية. أما مجلة (نيو لفت ريفيو *New Left Review*)، فكانت أوّل صحيفة اشتراكية في بريطانيا، وقد تكون الأولى في أي مكان خارج إيطاليا، تستخدم متعمّدةً منهجاً لقانون غرامشي النظري لتحليل مجتمعها الوطني، ومناقشة إستراتيجية سياسية قادرة على تغييره. ونُشِرت المقالات التي سعت إلى تحقيق هذا المشروع في ١٩٦٤ - ١٩٦٥.[١] في ذلك الوقت، كان عمل غرامشي غير مألوف في إنكلترا، فأصبحت المقالات المعنيّة موضع نزاع عموماً.[٢] وبين عامي ١٩٧٣ - ١٩٧٥، كانت موضوعات غرامشي ومفاهيمه ذات مضمون مماثل منتشرة في كل مكان، وتمتّع المفهوم المركزي لـ «الهيمنة»، على وجه الخصوص،

---

(١) انظر مقالة توم نايرن بعنوان النخبة السياسية البريطانية، في مجلة نيو لفت ريفيو ٢٣، كانون الثاني_ شباط ١٩٦٤؛ ومقالة بيري أندرسون، «أصول الأزمة الحالية»، المرجع نفسه؛ ومقالة نايرن، «الطبقة العاملة الإنكليزية»، مجلة نيو لفت ريفيو ٢٤، آذار-نيسان ١٩٦٤؛ نايرن، «طبيعة حزب العمال»، مجلة نيو لفت ريفيو ٢٧ و ٢٨، أيلول-تشرين الأول والثاني-كانون الأول ١٩٦٤؛ أندرسون، «اليسار في الخمسينيات»، مجلة نيو لفت ريفيو ٢٩، كانون الثاني-شباط ١٩٦٥؛ نايرن، «إمبريالية العمل»، مجلة نيو لفت ريفيو ٣٢، تموز - آب ١٩٦٥. تضمنت التطورات الإضافية للأطروحات عن التاريخ والمجتمع الإنكليزي الواردة في هذه المقالات الأولية ما يلي: أندرسون «الاشتراكية والتجربة الزائفة»، مجلة نيو لفت ريفيو ٣٥، كانون الثاني - شباط ١٩٦٦؛ أندرسون، «مكونات الثقافة الوطنية»، مجلة نيو لفت ريفيو ٥٠، تموز-آب ١٩٦٨؛ نايرن «خط الطول المشؤوم»، مجلة نيو لفت ريفيو ٦٠، آذار-نيسان١٩٧٠.

(٢) كان الرد الرئيس هو المقال الشهير لإدوارد تومبسون، «خصوصيات اللغة الإنكليزية»، السجل الاشتراكي ١٩٦٥. ربما حظيت انتقاداته بموافقة عامة من اليسار البريطاني.

الذي استخدم لأوّل مرة باعتباره الفكرة المهيمنة لأطروحات مجلة نيو لفت ريفيو *NLR* في أوائل الستينيات، منذ ذلك الحين بثروة استثنائية، استخدمها المؤرخون والنقاد الأدبيون والفلاسفة والاقتصاديون وعلماء السياسة بتواتر متزايد.[1] وفي خضّم كثرة الاستخدامات والتلميحات، وُجِد القليل نسبياً من الفحص للنصوص الفعلية التي طُوّرت فيها نظرية غرامشي عن الهيمنة. وقد تأخر الآن التفكير على نحوٍ أكثر مباشرةً ودقة في هذه الأمور.

لهذا، سيكون الغرض من هذا المقال تحليل أشكال مفهوم غرامشي للهيمنة ووظائفها في كتابه **دفاتر السجن**، وتقييم تماسكها الداخلي كخطاب موحد، والنظر في صلاحيته كأساس للهياكل النموذجية للسلطة الطبقية في الديمقراطيات البرجوازية في الغرب؛ وأخيراً تقييم عواقبها الإستراتيجية على نضال الطبقة العاملة من أجل تحقيق الحريّة والاشتراكية. ومن الضروري أن يكون الإجراء الخاص به في الأساس لغوياً، ومحاولة إصلاح ما قاله غرامشي وعناه في أسرِه بدقة أكبر، وتحديد المصادر التي اشتق منها مصطلحات خطابه، وإعادة بناء شبكة التناقضات والمراسلات في فكر معاصريه التي أُدرجت فيها كتاباته، وبعبارة أخرى، السياق النظري الحقيقي لعمله. هذه التحقيقات الرسمية هي الشرط الذي لا غنى عنه، كما قد يقال، لأي حكم موضوعي في نظرية الهيمنة لدى غرامشي.

قد نبدأ بتذكر المقاطع الأكثر شهرة على الإطلاق في **دفاتر السجن**، الأجزاء الأسطورية التي قارن فيها غرامشي الهياكل السياسية لـ **الشرق** و**الغرب**، والإستراتيجيات

---

(١) من بين أبرز الأمثلة على الاستخدام الإبداعي لمفهوم غرامشي في الأعمال الحديثة: إريك هوبسباوم، عصر الرأسمال The Age of Capital، لندن 1975، ص٢٤٩-٢٥٠؛ إدوارد تومبسون، اليمينيون والصيادون Whigs and Hunters، لندن ١٩٧٥، ص ٢٦٢، ٢٦٩؛ ريموند ويليامز، «القاعدة والبنية الفوقية»، مجلة نيو لفت ريفيو NLR 82، تشرين الثاني- كانون الأول ١٩٧٣ - أعيدت صياغته في الماركسية والأدب، لندن ١٩٧٧؛ يوجين جينوفيز، رول، جوردان رول Jordan Roll،Roll ، نيويورك ١٩٧٤، ص ٢٥-٢٨.

الثورية ذات الصلة بكل منهما. وتمثل هذه النصوص التوليف الأكثر إقناعاً للمصطلحات الأساسية لعالَم غرامشي النظري، المشتتة والمتناثرة في أماكن أخرى في جميع **دفاتره**، فهي لا تتطرق على الفور إلى مشكلة الهيمنة. ومع ذلك، تجمع العناصر اللازمة كلها لظهورها في موقع مسيطر في خطابه. ويركّز الدفتران الرئيسيان على العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، في روسيا وأوروبا الغربية على التوالي.[1] وفي كل حالة، يتم ذلك عن طريق التماثل العسكري نفسه.

بدايةً، يناقش غرامشي الإستراتيجيات المتنافسة للقيادات العليا في الحرب العالمية الأولى، ويخلص إلى أنّها تُظهر عبرةً حاسمةً للسياسة الطبقية بعد الحرب:

زعم الجنرال كراسنوف (في روايته) أن قوات التحالف لم ترغب في انتصار الإمبراطورية الروسية خوفاً من أن تحلّ المسألة الشرقية حلاً نهائياً لصالح القيصرية، لذلك أجبر هيئة الأركان العامة الروسية على تبنّي حرب الخنادق (وهذا هراء، نظراً لامتداد جبهة القتال الكبير، التي تمتد من بحر البلطيق إلى البحر الأسود، بمستنقعاتها وغاباتها الشاسعة)، في حين كانت الإستراتيجية الوحيدة الممكنة هي حرب المناورة، وهذا افتراض سخيف. في الواقع، حاول الجيش الروسي بالفعل شنّ حرب مناورة وغارة مباغتة، ولا سيما في القطاع النمساوي (وأيضاً في روسيا الشرقية)، وحقق نجاحات باهرة وإن كانت عابرة.

---

(١) ستكون جميع الإشارات إلى عمل غرامشي في الطبعة النقدية Critical Edition التي حررها فالنتينو جيراتانا: أنطونيو غرامشي، دفاتر السجن Quaderni del Carcere، تورين ١٩٧٥، الأول والرابع. تقدم المجلدات من الأول إلى الثالث لأول مرة النصوص الكاملة والدقيقة لدفاتر السجن، بترتيب تكوينها؛ يحتوي المجلد الرابع على الأدوات النقدية التي جمَّعها جيراتانا بعناية فائقة وحرص. الطبعة في مجملها هي أنموذج للتورع العلمي والوضوح. أينما ضُمِّنت النصوص المذكورة في هذا المقال في المجموعة الإنكليزية، مختارات من دفاتر السجن Selections from the Prison Notebooks، حرّرها كوانتين هوار وجفري نويل سميث، لندن ١٩٧١، تُعطى المراجع أيضاً إلى الأخير، وعادة ما تُؤخذ الترجمات منه، مع تعديلات عرضية. يقدم المحرران الإنكليزيان أفضل أداة إعلامية متاحة لكل قراء غرامشي بلغة أجنبية. سنعتمد الاختصارين QC و SPN لاسم الكتابين أعلاه على التوالي في هذا الفهرس كله.

والحقيقة هي أنه لا يمكن لطرفٍ أن يختار شكل الحرب الذي يريده، ما لم يكن يتمتع بدايةً بتفوق ساحق على العدو. ومعروف حجم الخسائر التي ترتبت على رفض هيئة الأركان العامة العنيد الاعتراف أن حرب المواقع **فرضتها** مجمل علاقات القوى المتصارعة. فحرب المواقع في الواقع، لا تتمثّل في الخنادق الحالية فحسب، بل في النسق التنظيمي والصناعي الكامل القائم على مقربة من مؤخرة الجيش الموجود في الميدان. إن ما فرضها على نحوٍ خاص، سرعة قوة نيران المدافع والرشاشات والبنادق، والقوة المسلّحة التي يمكن أن تتركز في نقطة محددة، ووفرة الإمدادات التي تضمن التعويض السريع للخسائر المادية عقب الاختراق أو الانسحاب من جانب العدو. وثمّة عامل آخر هو ضخامة عدد الرجال المسلحين، الذين تتفاوت قدراتهم القتالية تفاوتاً كبيراً، ولا يمكنهم الحركة إلا كقوة جماعية. وبإمكاننا أن نرى كيف أن شنَّ غارة على القطاع النمساوي من الجبهة الشرقية، يختلف تماماً عن شنِّ غارة على القطاع الألماني، وكيف أن تكتيكات الإغارة قد أدّت إلى كارثة، حتى في القطاع النمساوي المعزّز بقوات ألمانية مختارة وبقيادة الألمان. وحدث الأمر نفسه في الحملة البولندية عام ١٩٢٠. فقد أوقف الجنرال ويغاند تقدّم القوات التي كان يقودها ضباط فرنسيون، وبدت أنها لا تقاوم، وذلك قبل أن تصل إلى وارسو. وحتى أولئك الخبراء العسكريون الذين يؤمنون بفكرة حرب المواقع، مثلما آمنوا في السابق في فكرة حرب المناورة، لا يزعمون بطبيعة الحال أن هذه الأخيرة لم يعد لها مكان في العِلْم العسكري. وإنما يرون أنه ينبغي أن يكون دور حرب المناورة في الحروب بين الدول الأكثر تقدّماً صناعياً واجتماعيّاً، دوراً تكتيكياً أكثر منه دوراً إستراتيجياً، وأن تحتل المكانة نفسها التي كانت لحرب الحصار سابقاً. ولا بدَّ أن يحدث مثل هذا التحوّل أيضاً في فنّ السياسة وعلمها، على الأقل في الدول المتقدمة، حيث أصبح **المجتمع المدني** بنية بالغة التعقيد، وقادرة على مقاومة **الغارات** العامل الاقتصادي المباشر بنتائجها المأساوية **(**الأزمات والكساد وما إلى ذلك**)**. فأبنية المجتمع المدني الفوقية أشبه بمنظومات الخنادق في الحرب الحديثة. وفي الحرب،

يبدو أحياناً أن هجوماً شرساً بالمدفعية قد دمّر النظام الدفاعي للعدو بأكمله، في حين أنه لم يدمر في الواقع سوى المحيط الخارجي له، وفي لحظة التقدّم والهجوم، قد يجد المهاجمون أنفسهم في مواجهة خط دفاعي لا يزال فعّالاً. والأمر نفسه يحدث في السياسة إبان الأزمات الاقتصادية الكبرى. فلا يمكن للأزمة أن تتيح الفرصة للقوات المهاجمة لتنظيم صفوفها في لمح البصر زماناً ومكاناً، ناهيك عن إذكاء روح القتال لديها. وهي بالمثل لم تؤدِّ إلى انهيار معنويات المدافعين، وتخليهم عن مواقعهم، وفقدان ثقتهم في قوّتهم أو في مستقبلهم. وبالطبع، لا تبقى الأمور كما كانت تماماً. ولكن من المؤكد أن الزمن لن تتسارع عجلته، ولن نرى الزحف المظفر الذي تنبّأ به واضعو إستراتيجية الحركة الكادورنية السياسية. وكانت آخر حادثة من هذا النوع في تاريخ السياسة، أحداث ١٩١٧، التي شكّلت نقطة تحوّل حاسمة في تاريخ فنّ السياسة وعلمها.(١)

ينتقل غرامشي في النص الثاني إلى المواجهة المباشرة لمسار الثورة الروسية وطبيعة الإستراتيجية الصحيحة للاشتراكية في الغرب، عن طريق المقارنة بين علاقة الدولة والمجتمع المدني في المسرحين الجيوسياسيين:

لا بدّ لنا أن نعرف ما إذا كانت نظرية تروتسكي الشهيرة بشأن الطبيعة الدائمة للحركة انعكاساً سياسياً لـ... الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العامة في بلد تكون فيه بُنى الحياة الوطنية بدائية وضعيفة وغير قادرة أن تصبح بمنزلة «الخندق أو القلعة». وفي هذه الحالة، يمكننا القول إن تروتسكي الذي يبدو «غربي» التفكير، هو في الحقيقة قومي سطحي، أي غربي أو أوروبي سطحي، بخلاف لينين الذي كان قومياً وأوروبياً حتى النخاع... ويبدو لي أن لينين أدرك ضرورة التحوّل من حرب المناورة، التي طُبِّقت بنجاح في الشرق عام ١٩١٧، إلى حرب المواقع، التي كانت الشكل الوحيد الممكن في الغرب، حيث يمكن للجيوش، كما لَحِظ كراسنوف، أن تجمع بسرعة كميّات لا حدَّ لها من الذخيرة،

---

(١) QC III، ص١٦١٤-١٦١٦؛ SPN، ص٢٣٤-٢٣٥.

حيث لا تزال البُنى الاجتماعية نفسها قادرة على التحوّل إلى تحصينات مدجّجة بالسلاح. هذا في رأي ما تعنيه صيغة «الجبهة المتحدة»، التي تضع مفهوم الجبهة *الواحدة في مقابل مفهوم التحالف تحت قيادة فوش المنفردة. غير أنّه، لم يكن لدى لينين الوقت لتفصيل صيغته، ومع ذلك، لا بدَّ لنا أن نتذكر أن كلَّ ما كان بإمكانه أن يفعله هو أن يفصّلها نظرياً، أما المهمة الأساسية فكانت مهمّة قومية، أي إنها تتطلب استكشاف الأرضية وتحديد العناصر التي تمثِّل الخندق والقلعة في المجتمع المدني، وما إلى ذلك. كانت الدولة في الشرق كلّ شيء، وكان المجتمع المدني بدائيّاً وهلاميّاً، أمّا في الغرب، فثمّة تناسب صحيح بين الدولة والمجتمع المدني، فحينما تتزعزع أركان الدولة تظهر مباشرة البنية القوية للمجتمع المدني. فالدولة خندق خارجي تقف خلفه منظومة قوية من القلاع والتحصينات، التي يتفاوت عددها من بلد إلى آخر، وهذا بالتحديد، يستلزم استكشافاً دقيقاً لكل بلد على حدة.*[1]

يوجد عدد من السمات التي لا تُنسى في هذين المقطعين المضغوطين والمكثفين للغاية، التي يتردد صداها في أجزاء أخرى من **دفاتر السجن**. في الوقت الحالي، لا نهدف إلى إعادة تشكيل أي منهما واستكشافه، أو ربطهما بفكر غرامشي ككل. يكفي فقط تحديد العناصر الظاهرة الرئيسة التي تتكون منها، في سلسلة من المتناقضات:

	شرق	غرب
المجتمع المدني	بدائي / هلامي	متطور / قوي
الدولة	راجح	متوازن
الإستراتيجية	مناورة	موقع
سرعة الأداء	سريع	مديد

(١) QC II، ص٨٦٥-٨٦٦؛ SPN، ص٢٣٦-٢٣٨.

في حين لا تُعطى مصطلحات المعارضة كلها أي تعريف دقيق في النصوص، فإن العلاقات بين المجموعتين تبدو في البداية واضحة ومتماسكة بما فيه الكفاية. ومع ذلك، فإن نظرة فاحصة تكشف على الفور بعض التناقضات. بدايةً، يوصف الاقتصاد أنّه شن **غارات** على المجتمع المدني في الغرب كقوة أساسية، ومن الواضح أن تداعياتها تقع خارجها. ومع ذلك، فإن الاستخدام العادي لمصطلح **المجتمع المدني** منذ أن شمل هيغل على نحوٍ بارز مجال الاقتصاد، كونه مجال الاحتياجات المادية، وبهذا المعنى كان ماركس وإنجلز يعتمداها دائماً. ومن ثمّ على خلاف ذلك، يبدو أنه يستبعد العلاقات الاقتصادية، وفي الوقت نفسه، تتناقض الملاحظة الثانية مع الشرق، حيث إن الدولة هي **كل شيء**، أما الغرب فتوجد علاقة **مناسبة** بين الدولة والمجتمع المدني. ويمكن الافتراض، دون فرض النص، أن غرامشي كان يقصد بهذا شيئاً مثل العلاقة **المتوازنة**. وفي خطاب كتبه قبل عام أو نحو ذلك، يشير إلى «توازن المجتمع السياسي والمجتمع المدني»، إذ كان يقصد الدولة من خلال تعبير المجتمع السياسي.[1] ومع ذلك يتابع النص القول إن في الغرب حرب مواقع، ولا تشكّل الدولة سوى **الخندق الخارجي** للمجتمع المدني الذي يمكنه مقاومة هدمها. وبذلك يصبح المجتمع المدني نواة مركزية أو حصناً داخلياً، والدولة ليست سوى مظهر خارجي يمكن الاستغناء عنه. هل يتوافق هذا مع صورة **العلاقة المتوازنة** بين الاثنين؟ إذ يصبح التناقض في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الشرق والغرب انعكاساً بسيطاً هنا، فلم يعد الرجحان مقابل التوازن، إنما الرجحان مقابل رجحان آخر.

وتصبح القراءة الدقيقة لهذه الأجزاء أكثر تعقيداً عندما يُدرك أنه في حين أن موضوعي نقدهما الرسمي هما تروتسكي ولوكسمبورغ، فإن هدفهما الحقيقي ربما كان الفترة الثالثة من الأممية الشيوعية. ويمكننا التكهن بهذا من تاريخ تكوينها، في مكان ما بين عامي ١٩٣٠ و١٩٣٢ في **الدفاتر**، ومن الإشارة الشفافة إلى الكساد

---

(١) رسائل من السجن Lettere dal Carcere، تورين ١٩٦٥، ص. ٤٨١.

الكبير عام ١٩٢٩، حيث وُجدت العديد من المفاهيم الطائفية لـ **الفاشية الاجتماعية** خلال تأسيس الفترة الثالثة. وحارب غرامشي هذه الأفكار بحزم من السجن، وقاد ذلك إلى إعادة صياغة القواعد السياسية للشيوعية الأممية لعام ١٩٢١، حين كان لينين لا يزال حيّاً، في الوحدة التكتيكية مع جميع أحزاب الطبقة العاملة الأخرى في النضال ضد رأس المال، وهو ما فعله جنباً إلى جنب مع كل زعيم مهم آخر للحزب الشيوعي الإيطالي قد رفض في ذلك الوقت. ومن هنا جاءت إشارة كلمة **المفككة** إلى الجبهة المتحدة في نص يبدو أنه يتحدث عن نقاش مختلف تماماً.

تكشف مقارنة هذه الأجزاء مع نص مهم آخر من **الدفاتر** عن مزيدٍ من الصعوبات. إذ يلمّح غرامشي إلى موضوع **الثورة الدائمة** مرات عدّة. والمقطع الرئيس الآخر الذي يشير إليه هو هذا:

نشأ المفهوم السياسي لما يسمى بـ «الثورة الدائمة» قبل عام ١٨٤٨ تعبيراً علميّاً متطوراً عن التجربة اليعقوبية بدءاً من ١٧٨٩ إلى ترميدور، وينتمي هذا التعبير إلى فترة تاريخية لم تكن الأحزاب السياسية الجماهيرية العظمى والنقابات الاقتصادية الكبرى موجودة فيها. ومع ذلك، لا يزال المجتمع في حالة سيولة من وجهات نظر عدّة، إن جاز التعبير، فثمة ريف أكثر تخلفاً، واحتكار بضع مدن أو حتى مدينة واحدة (باريس في مثال فرنسا) يكاد يكون احتكاراً كاملاً للسلطة السياسية ولسلطة الدولة، وجهاز دولة بدائي نسبياً، واستقلالية أكبر للمجتمع المدني عن نشاط الدولة والمنظومة الخاصة بالقوات المسلّحة والهيئات القومية المسلحة، واستقلالية أكبر للاقتصاد القومي عن العلاقات الاقتصادية للسوق العالمية، وما إلى ذلك. لقد تغيرت هذه العناصر كلها في الفترة التي أعقبت عام ١٨٧٠، مع توسع أوروبا الاستعماري، فأصبحت علاقات الدولة التنظيمية الداخلية والدولية أكثر تعقيداً وشمولاً، ووسعت عبارة «الهيمنة المدنية» عبارة «الثورة الدائمة» ١٨٤٨ في علم السياسية وتجاوزتها. وما حدث في فنّ السياسة، حدث في فنّ الحرب، فتحولت حرب المناورة بصورة متزايدة إلى حرب مواقع،

ويمكن القول إن الدولة ستربح الحرب إذا أعدّت لها بدقة وتقنية في وقت السلم. إن الهياكل الصلبة للديمقراطيات الحديثة، سواء كانت منظمات الدولة، أم تجمّعاً من الجمعيات في المجتمع المدني، تمثل لفنّ السياسة ما تمثله «الخنادق» والتحصينات الدائمة على الجبهة في حرب المواقع. وقد جعلت من عنصر الحركة مجرد «جزء» من الحرب بعد أن كانت الحرب كلها. هذه القضية مطروحة على الدول الحديثة، لا على البلدان المتخلفة أو المستعمرات، حيث لا تزال الأشكال البالية التي تجاوزوها في أماكن أخرى فعّالة.(١)

هنا يُعاد دمج مصطلحات أول مقطعين في ترتيب جديد، ويبدو أن معناها يتغير وفقاً لذلك. وتشير **الثورة الدائمة** الآن بوضوح إلى «خطاب ماركس إلى الرابطة الشيوعية عام ١٨٥٠»، حين دعا إلى تصعيد الثورة البرجوازية التي اجتاحت أوروبا لتوّها إلى ثورة بروليتارية. ويشير التجمع **(الكمون)** إلى نهاية هذا الأمل. ومن الآن فصاعداً، تحلُّ حرب المواقع محل الثورة الدائمة. ويظهر التمييز بين الشرق والغرب مرة أخرى في شكل ترسيم حدود «الديمقراطيات الحديثة» من «المجتمعات المتخلفة والاستعمارية» حيث لا تزال حرب المناورة سائدة. ويتوافق هذا التغيير في السياق مع تحوّل في العلاقات بين **الدولة** و**المجتمع المدني**. في عام ١٨٤٨، كانت الدولة **بدائية** والمجتمع المدني **مستقل** عنها. وبعد عام ١٨٧٠، أصبح التنظيم الداخلي والدولي للدولة **معقداً وضخماً**، في حين يتطور المجتمع المدني أيضاً في المقابل، ويظهر الآن مفهوم الهيمنة. فالإستراتيجية الجديدة الضرورية على وجه التحديد هي إستراتيجية «الهيمنة المدنية»، والمعنى الأخير غير المفسر هنا. ومع ذلك، فمن الواضح أنها مرتبطة بـ «حرب المواقع». ما يلفت النظر في هذا المقطع الثالث، إذن، هو تأكيده التوسع الهائل للدولة الغربية من أواخر القرن التاسع عشر وما بعده، مع إشارة ثانوية إلى تطوّر موازٍ للمجتمع المدني. ولا يوجد انعكاس صريح للمصطلحات، ومع ذلك فإن سياق المقطع ووزنه يشيران فعلياً إلى تفوق جديد للدولة.

---

(١) QC III، ص١٥٦٦-١٥٦٧؛ SPN، ص ٢٤٢-٢٤٣.

ليس صعباً، في الواقع، أن يُميّز في نص غرامشي صدى شجب ماركس الشهير «للآلة الطفيلية الوحشية» للدولة البونابرتية في فرنسا. وتختلف فترة عمله إلى حدٍّ ما عن تلك التي قام بها ماركس، لأنه يؤرخ التغيير من انتصار أدولف تيير وليس من انتصار لويس نابليون، غير أنّ الموضوع هو موضوع **(الثامن عشر من برومير والحرب الأهلية في فرنسا)**. كتب ماركس أنه في الكتاب الأول، سوف نتذكر: «في عهد بونابرت الثاني فحسب، ويبدو أن الدولة قد وصلت إلى وضع مستقلّ تماماً. لقد أثبتت آلة الدولة نفسها بقوة في مواجهة المجتمع المدني إلى درجة أن القائد الوحيد الذي تحتاج إليه هو رئيس جمعية ١٠ كانون الأول... تشتبك الدولة مع المجتمع المدني، وتسيطر عليه، وتنظمه، وتشرف عليه، وتشكّله من أكثر أشكال الحياة احتضاناً وصولاً إلى حركاته الأقل أهمية، وبدءاً من أنماط وجوده الأكثر عمومية وصولاً إلى الحياة الخاصة للأفراد».[1] لا يقدّم غرامشي مثل هذا الادّعاء المتطرّف. ومع ذلك، وبغض النظر عن خطاب ماركس، فإن منطق نص غرامشي يميل في الاتجاه نفسه، إلى درجة أنه يشير بوضوح إلى أن المجتمع المدني قد فقد «استقلالية» الدولة التي كانت تمتلكها ذات يوم.

ومن ثَمَّ، ثمّة تذبذب بين ثلاثة «مواقف» مختلفة أقله للدولة في الغرب في هذه النصوص الأولية وحدها. إنها في «علاقة متوازنة» مع المجتمع المدني، و«المظهر الخارجي» للمجتمع المدني، و«البنية الضخمة» التي تلغي استقلالية المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، تتعلق هذه التذبذبات فقط بالعلاقة بين المصطلحات. ومع ذلك، فإن المصطلحات نفسها تخضع لتحولات مفاجئة نفسها في الحدود والمواقع. وفي الاقتباسات أعلاه جميعها، يوجد تناقض بين **الدولة** و**المجتمع المدني**، ومع ذلك، يتحدث غرامشي في مكان آخر عن الدولة نفسها على أنها شاملة للمجتمع المدني، ويعرّفها على هذا النحو: «يتضمن المفهوم العام للدولة عناصر ينبغي أن ندرجها ضمن مفهوم المجتمع المدني (بمعنى أنه يمكن للمرء أن يقول إن الدولة = المجتمع السياسي + المجتمع المدني، وبعبارة أخرى الهيمنة المدرّعة

---

(١) كارل ماركس، استطلاعات من المنفى Surveys from Exile، لندن ١٩٧٣، ص ٢٣٨، ١٨٦.

بالقهر)».[1] ويُحافظ هنا على التمييز بين «المجتمع السياسي» و«المجتمع المدني»، في حين يشمل مصطلح «الدولة» الاثنين معاً. ومع ذلك، في فقرات أخرى، يذهب غرامشي إلى أبعد من ذلك ويرفض مباشرة أي تعارض بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، كونه تشويشاً للأيديولوجية الليبرالية. «تستند أفكار حركة حرية التجارة إلى خطأ نظري ليس صعباً تحديد أصله العملي، فهي تستند إلى التمييز بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، الذي يُرفع ويقدّم على أنه تمييز عضوي، في حين إنه في الواقع ليس سوى تمييزٍ منهجي. وبذلك يؤكّد أن النشاط الاقتصادي ينتمي إلى المجتمع المدني، ولا ينبغي للدولة أن تتدخل لتنظيمه. ولكن بما أن المجتمع المدني والدولة هما مكوّن واحد في الواقع الفعلي، لا بدَّ من التوضيح أن مبدأ **(دعه يعمل)** هو أيضاً شكل من أشكال «التنظيم» الذي تمارسه الدولة، تقدّمه وتحافظ عليه بوسائل تشريعية وقسرية».[2] فهنا المجتمع السياسي مرادف صريح للدولة، وأي فصل حقيقي بين الاثنين مرفوض. ومن الواضح أن تحوّلاً دلالياً آخر قد حدث، بمعنى آخر، تتأرجح الدولة نفسها بين ثلاثة تعريفات:

الدولة	تتناقض	مع المجتمع المدني
الدولة	تشمل	المجتمع المدني
الدولة	متطابقة	مع المجتمع المدني

ومن ثَمَّ، تخضع كل المصطلحات والعلاقات بينهما لتغيرات أو طفرات مفاجئة. وسيتبين أن هذه التحولات ليست اعتباطية أو عرضية، إنما تحوي معنى محدد في بنية عمل غرامشي. لكن، في الوقت الحالي، يمكن تأجيل توضيحها.

لأنه لا يزال ثمّة مفهوم آخر لخطاب غرامشي مرتبط مركزياً بإشكالية هذه النصوص، وهو بالطبع الهيمنة. وسنذكّر أن المصطلح ورد في الفقرة الثالثة كإستراتيجية «حرب المواقع» حلَّ محل «حرب المناورة» في حقبة سابقة، وترتبط حرب المناورة هذه بـ

---

(١) QC II، ص٧٦٣-٧٦٤؛ SPN، ص.٢٦٣.

(٢) QC III، ص ١٥٨٩-٩٠؛ SPN، ص ١٦٠.

«الثورة الدائمة» لماركس عام ١٨٤٨. وفي النص الثاني، يظهر التحديد مرة أخرى، لكن الإشارة هنا إلى تروتسكي في عشرينيات القرن الماضي. وتُنسب «حرب المواقع» الآن إلى لينين وتتساوى مع فكرة الجبهة المتحدة. إذن توجد حلقة مستمرّة:

الهيمنة المدنية = حرب المواقع = الجبهة المتحدة

وهكذا، فإن المسألة التالية هي بطبيعة الحال ما كان يقصده غرامشي بالتحديد عبر حرب المواقع أو الهيمنة المدنية. حتى الآن، اهتممنا بمصطلحات أصلها مألوفٌ، ولا يمثل مفهوما «الدولة» و«المجتمع المدني»، اللذان يرجع تاريخهما إلى عصر النهضة والتنوير على التوالي، مشكلتين محددتين. على الرغم من تنوع استخدامهما، فقد شكّلا لفترة طويلة جزءاً من لغة سياسية مشتركة لليسار، في حين ليس لمصطلح «الهيمنة» مثل هذه التداول الفوري. في الواقع، غالباً ما يُعتقد أن مفهوم غرامشي في **دفاتر السجن** هو ابتكار جديد تماماً، وفي الحقيقة، من اختراعه الخاص.[١] وقد توجد الكلمة في عبارات متفرّقة لكتّاب سبقوه، وغالباً تكون مقترحة، إنما المفهوم كوحدة نظرية هو إبداعه.

هذا الوهم الواسع الانتشار هو أكثر أمر يكشف عن الافتقار إلى المعرفة الذي عانى منه إرث غرامشي. في الواقع، كان لمفهوم الهيمنة تاريخ طويل سابق، قبل اعتماد غرامشي له، وهذا له أهمية كبيرة لفهم وظيفته اللاحقة في عمله. كان مصطلح *gegemoniya* (الهيمنة) أحد الشعارات السياسية الأكثر مركزية في الحركة الاشتراكية-الديموقراطية الروسية، من أواخر تسعينيات القرن التاسع عشر حتى عام ١٩١٧. وبدأت الفكرة التي دوّنها لأوّل مرة في كتابات بليخانوف في ١٨٨٣-١٨٨٤، حيث حثَّ على حاجة الطبقة العاملة الروسية إلى خوض صراع سياسي ضد القيصرية، وليس مجرد صراع اقتصادي ضد أصحاب عملها. وفي برنامجه

(١) انظر، للحصول على أمثلة تمثيلية، نوربرتو بوبيو، غرامشي ومفهوم المجتمع المدني «Gramsci e la concezione della società civile»، في ندوة غرامشي والثقافة المعاصرة Gramsci e Cultura Contemporanea، روما ١٩٦٩، ص٩٤؛ ومؤخراً، ماريا أنتونيتا ماتشيوتشي، من أجل غرامشي، باريس ١٩٧٤، ص١٤٠.

التأسيسي لمجموعة تحرير العمل عام ١٨٨٤، قال إن البرجوازية في روسيا كانت لا تزال أضعف من أن تأخذ زمام المبادرة في النضال ضد الاستبداد، وسيتعين على الطبقة العاملة المنظمة أن تتحمل مطالب الثورة الديمقراطية البرجوازية.[١] واستخدم بليخانوف في هذه النصوص المصطلح الغامض «الهيمنة» (*gospodstvo*) لوصف السلطة السياسية على هذا النحو، واستمر في افتراض أن البروليتاريا ستدعم البرجوازية في ثورة تظهر فيها الأخيرة بالضرورة في النهاية على أنها الطبقة الرائدة.[٢] وبحلول عام ١٨٨٩، تحوّل تركيزه إلى حدٍّ ما: أما أن تكسب الطبقة العاملة «الحرّية السياسية» الآن وإما لا تكسبها على الإطلاق، لكن في الوقت نفسه، دون أن تتحدى الهيمنة النهائية لرأس المال في روسيا.[٣] في العقد اللاحق، ذهب زميله أكسلرود إلى أبعد من ذلك، في كتيّبين مهمين لعام ١٨٩٨، يجادلان ضد الاقتصادية، أعلن أن الطبقة العاملة الروسية يمكن ويجب أن تلعب دوراً رائداً ومستقلاً في النضال ضد الاستبداد، لأن «العجز السياسي لجميع الطبقات الأخرى» يمنح «مركزياً، أهمية قصوى» للبروليتارية.[٤] و«يجب أن تتصرف طليعة الطبقة العاملة على نحوٍ منهجي على أنها الانفصال الرئيسي للديمقراطية عموماً».[٥] ولا يزال أكسلرود يتأرجح بين إسناد دوريّ «مستقل» و«قيادي» إلى

---

(١) جي. بليخانوف، أعمال فلسفية مختارة Izbrannye Filosofskie Proizvedeniya، I، موسكو ١٩٥٦، ص٣٧٢.

(٢) بليخانوف، التراكيب Sochineniya، (محرر ريازانوف)، موسكو ١٩٢٣، ٢، ص٥٥، ٦٣، ٧٧؛ الثالث، ص٩١.

(٣) التراكيب Sochineniya، ٢، ص٣٤٧.

(٤) بول أكسلرود، (عن مسألة المهام والتكتيكات الحديثة للاشتراكيين الديمقراطيين الروس K Voprosu o Sovremennykh Zadachykh i Taktik Russkikh Sotsial-Demokratov)، جنيف 1898، ص20، 26.

(٥) أكسلرود، (الوضع التاريخي والموقف المتبادل للديمقراطية الليبرالية والاشتراكية في روسيا Istoricheskoe Polozhenie i Vzaimnoe Otnoshenie Liberalnoi i Sotsialisticheskoi Demokratii v Rossii)، جنيف 1898، ص25 .

البروليتارية، وعَزَا أهمية بالغة إلى معارضة طبقة النبلاء للقيصرية، ضمن ما أكّده مجدداً أنه ثورة برجوازية. ومع ذلك، فإن تركيزه المتزايد باستمرار على «الأهمية الثورية القومية الشاملة»[1] للطبقة العاملة الروسية سرعان ما حفَّز تغييراً نظرياً نوعياً، لأن أسبقية البروليتاريا في الثورة البرجوازية في روسيا هي التي ستُعلَن بوضوح.

يحدّد أكسلرود، في خطاب إلى ستروف عام ١٩٠١، الاشتراكية الديموقراطية من منظور ليبرالي في روسيا، إذ صرّح الآن كحقيقة مسلّم بها: «بحكم الموقف التاريخي للبروليتاريا لدينا، يمكن للاشتراكية الديموقراطية الروسية أن تحصل على الهيمنة / القيادة (gegemoniya) في النضال ضد الاستبداد».[2] وتبنى الجيل الأصغر من المنظّرين الماركسيين هذا المفهوم على الفور. وفي العام نفسه، كان ينبغي لـ مارتوف أن يكتب في مقال جدلي: «الصراع بين الماركسيين «النقاد» و«الأرثوذكس» هو في الحقيقة الفصل الأول من النضال من أجل الهيمنة السياسية بين البروليتاريا والديمقراطية البرجوازية».[3] وفي هذه الأثناء، يمكن للينين دون مزيد من اللغط، أن يشير في رسالة كتبها إلى بليخانوف إلى «هيمنة» الاشتراكية_الديموقراطية الشهيرة، وأن يدعو إلى صحيفة سياسية كونها الوسيلة الفعالة الوحيدة لإعداد «هيمنة حقيقية» للطبقة العاملة في روسيا».[4] في هذه الحالة، كان التركيز الرائد الذي أطلقه بليخانوف وأكسلرود على دعوة الطبقة العاملة لتبني نهج «وطني شامل» للسياسة والنضال من أجل تحرير كل طبقة وجماعة مضطهدة في المجتمع، بإطار وبلاغة جديدين تماماً بقلم لينين في كتابه (**ما العمل؟** *What Is to Be Done?*) عام ١٩٠٢، إنه نصّ قرأه واعتمده مسبقاً بليخانوف وأكسلرود وبوتريسوف، الذي انتهى على وجه التحديد بمناشدة عاجلة لتشكيل الصحيفة الثورية التي كان من المقرر أن تكون بعنوان إسكرا (الشرارة *Iskra*).

---

(١) أكسلرود، K Voprosu، ص٢٧.

(٢) Perepiska G.V. Plekhanova i P.B. Akselroda، موسكو ١٩٢٥، ٢، ص١٤٢.

(٣) يوليوس مارتوف، Vsegda v Menshinstve. O Sovremennykh Zadachakh Russkoi « Sotsialisticheskoi Intelligentsii، زاريا، عدد ٢-٣، كانون الأول 1901. ص190 .

(٤) لينين، الأعمال المجمعة، المجلد ٣٤، ص٥٦.

وهكذا كان شعار هيمنة البروليتاريا في الثورة البرجوازية ميراثاً سياسياً مشتركاً للبلاشفة والمناشفة على حدٍّ سواء في المؤتمر الثاني لحزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي عام ١٩٠٣. وبعد الانفصال، كتب بوتريسوف مقالاً مطولاً في صحيفة إسكرا يوبخ فيه لينين على تفسيره «البدائي» لفكرة الهيمنة، الذي لُخِص في الدعوة الشهيرة في كتابه **ما العمل؟** للاشتراكيين الديمقراطيين أن «يتغلغلوا بين جميع طبقات السكان» وينظموا «كتائب مساعدة خاصة» للطبقة العاملة منهم.[١] واشتكى بوتريسوف من أن سلسلة الطبقات الاجتماعية التي سعى إليها لينين كانت واسعة جداً، في حين كان نوع العلاقة التي توقعها بين الطبقات الاجتماعية والبروليتاريا آمرة للغاية، وتنطوي على «الاستيعاب» المتعذر بدلاً من التحالف معها. كي تفوز الإستراتيجية الصحيحة بالهيمنة على الطبقة العاملة من شأنها أن تتوخى توجّهاً خارجياً، ليس تجاه عناصر غير محتملة مثل طبقة النبلاء المنشقين أو الطلاب، إنما تجاه الليبراليين الديمقراطيين، وليس بالإنكار إنما باحترام استقلاليتهم التنظيمية. وسرعان ما اتهم لينين، من جانبه، المناشفة بالتخلي عن المفهوم عبر قبولهم الضمني لقيادة الرأسمالية الروسية في الثورة البرجوازية ضد القيصرية. وكانت دعوته إلى «دكتاتورية البروليتاريا والفلاحين الديمقراطية» في ثورة ١٩٠٥ مصمّمة بدقة لإعطاء صيغة حكومية للإستراتيجية التقليدية الذي ظلّ مخلصاً لها.

بعد هزيمة الثورة، أدان لينين بشدّة المناشفة لتخليهم عن بديهية الهيمنة، في سلسلة من المقالات الرئيسة أكّد فيها الدوام أنّه لا غنى عنها سياسياً لأي ماركسي ثوري في روسيا. وكتب: «لأن المهام الديمقراطية البرجوازية لم تُنجز، لا تزال الأزمة الثورية حتمية». «إن مهام البروليتاريا التي تنشأ عن هذا الوضع محددة على نحوٍ كامل ولا لبس فيه، وبصفتها الطبقة الثورية الوحيدة في المجتمع المعاصر، لا بدّ أن تكون زعيمة نضال الشعب بأسره من أجل ثورة ديمقراطية كاملة، في نضال جميع العاملين والمستَغَلِّين ضد

---

(١) ألكسندر بوتريسوف، (استنتاجاتنا في الليبرالية والهيمنة Nashi Zakliucheniya. O Liberalizme i Gegemonii)، العدد ٧٤، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٠٤.

المضطهدين والمستغِلِّين. تكون البروليتاريا ثورية فحسب بقدر ما تدرك فكرة هيمنة البروليتاريا هذه وتنفذها».[1] ادّعى الكتّاب المناشفة أن القيصيرية منذ عام ١٩٠٥ قد أحدثت انتقالاً من دولة إقطاعية إلى دولة رأسمالية، وأعلنوا مؤخراً أن هيمنة البروليتاريا قد عفا عليها الزمن، لأن الثورة البرجوازية قد انتهت الآن في روسيا.[2] وكان ردّ لينين مدوِّياً: «الدعوة إلى ما يحتاج إليه العمال ليس **«الهيمنة»**، إنما **الحزب الطبقي**، هذا يعني خيانة قضية البروليتاريا لليبراليين، ويعني الدعوة إلى استبدال سياسة العمل الاشتراكي الديموقراطي بسياسة عمل ليبرالية. إن التخلي عن فكرة الهيمنة هو أكثر أشكال الإصلاح فظاظة في الحركة الاشتراكية -الديموقراطية الروسية».[3]

في هذا الجدل أيضاً، قارن لينين باستمرار مرحلة «الهيمنة» مع مرحلة «النقابة» أو «التعاونية» داخل السياسة البروليتارية. «من وجهة نظر الماركسية، فإن الطبقة، طالما أنها تتخلى عن فكرة الهيمنة أو تفشل في تقديرها، ليست طبقة، أو ليست طبقة بعد، إنما هي نقابة، أو مجموع النقابات المختلفة... والوعي بفكرة الهيمنة وتنفيذها من خلال أنشطتها الخاصة التي تحول النقابات (*tsekhi*) ككل إلى طبقة».[4]

وهكذا، كان مصطلح الهيمنة أحد أكثر المفاهيم استخداماً وإلفةً في نقاشات الحركة العمالية الروسية قبل ثورة تشرين الأول. وبعد الثورة، سقط استخدامها نسبياً في الحزب البلشفي، لسبب وجيه للغاية. إذ شُكِّلت لتنظير دور الطبقة العاملة في الثورة البرجوازية، وقد أصبحت غير فعالة بقدوم الثورة الاشتراكية. ولم يتحقق قطّ سيناريو بقاء «دكتاتورية العمال والفلاحين الديمقراطية» ضمن حدود الرأسمالية كما هو معروف. فكتب لاحقاً تروتسكي، الذي لم يؤمن قطُّ بتماسك أو جدوى برنامج لينين عام ١٩٠٥، الذي أثبت صحة توقعه المعاكس للثورة الاشتراكية

---

(١) لينين، الأعمال المجمعة، المجلد ١٧، ص٢٣١-٢٣٢.

(٢) لقد ناقشت في مكان آخر أهمية هذه الجدل عام ١٩١١، لحساب طبيعة القيصرية، في كتاب أنساب الدولة المطلقة، لندن ١٩٧٥، ص٣٥٤-٥.

(٣) لينين، الأعمال المجمعة المجلد ١٧، ص٢٣٢ - ٣. انظر أيضاً الصفحات ٧٨-٧٩.

(٤) المرجع نفسه، ص٥٧-٨.

بسرعة عام ١٩١٧، في كتابه **تاريخ الثورة الروسية: «**لم تعنِ هيمنة البروليتاريا في الثورة الديمقراطية**...** على الإطلاق أن البروليتاريا سوف تستخدم انتفاضة فلاحية من أجل أن تضع على عاتقها مهمتها التاريخية، أي الانتقال المباشر إلى المجتمع الاشتراكي**.** لقد تميزت هيمنة البروليتاريا في الثورة الديمقراطية بوضوح عن دكتاتورية البروليتاريا، وتناقضت معها جدلياً، وتعلّم الحزب البلشفي هذه الأفكار منذ عام ١٩٠٥**».**[١] لم يكن يعرف تروتسكي أن «التناقض الجدلي» بين «هيمنة» و«ديكتاتورية» البروليتاريا سيظهر مرة أخرى في سياق متغير، في حقبة أخرى**.**

في ذلك الوقت، في أعقاب ثورة تشرين الأول، توقف مصطلح الهيمنة عن الكثير من الواقعية الداخلية في الاتحاد السوفياتي**.** ومع ذلك، فقد نجا في الوثائق الخارجية للشيوعية الأممية**.** في أول مؤتمرين عالميين للأممية الثالثة، تبنّت الأممية الشيوعية سلسلة من الأطروحات التي قامت لأول مرة بتداول الاستخدامات الروسية لشعار الهيمنة**.** وكان واجب البروليتاريا ممارسة الهيمنة على المجموعات المستغلّة الأخرى التي كانت حلفاءَها الطبقيين في النضال ضد الرأسمالية، داخل مؤسساتها السوفيتية، التي «ستسمح هيمنتها بالارتقاء التدريجي لشبه البروليتاريا والفلاحين الفقراء»**.**[٢] وإذا فشلت في قيادة الجماهير الكادحة في جميع ميادين النشاط الاجتماعي، وحصرت نفسها في أهدافها الاقتصادية الخاصة، فسوف تسقط في النزعة النقابية**.** وتصبح البروليتاريا طبقة ثورية فقط بقدر ما لا تقيّد نفسها في إطار الشركات الضيقة وتعمل في كل مظهر ومجال من مجالات الحياة الاجتماعية كدليل لجميع السكان العاملين والمستغلين**...** ولا يمكن للبروليتاريا الصناعية أن تعفي مهمتها التاريخية العالمية، وهي تحرير البشرية من نير الرأسمالية والحرب، وإذا كانت تقتصر

---

(١) تروتسكي، تاريخ الثورة الروسية، ١، لندن ١٩٦٥، ص ٢٩٦-٧**.**

(٢) (بيانات وأطروحات وقرارات المؤتمرات العالمية الأربعة الأولى للأممية الشيوعية Manifestes, thèses et résolutions des quatre premiers congrès mondiaux de l'Internationale Communiste**)**، ١٩١٩-١٩٢٣، باريس ١٩٦٩ **(**طبعة معادة**)** ص٢٠**.**

على مصالحها المؤسسية الخاصة والجهود المبذولة لتحسين وضعها، وهو أحياناً أمر مُرْضٍ للغاية، داخل المجتمع البورجوازي.[1] في المؤتمر الرابع عام ١٩٢٢، امتد مصطلح الهيمنة، لما يبدو لأول مرة، إلى هيمنة البرجوازية على البروليتاريا، إذ نجح الأول في حصر الأخيرة في دور فئوي من خلال حملها على قبول الانقسام بين النضالات السياسية والاقتصادية في ممارستها الطبقية. و«تسعى البرجوازية دائماً إلى فصل السياسة عن الاقتصاد، لأنها تدرك جيداً أنها إذا نجحت في إبقاء الطبقة العاملة داخل إطار مؤسسي، فلن يهدد هيمنتها أي خطر جدّي».[2]

إن نقل مفهوم الهيمنة لدى غرامشي، من المسارح الروسية إلى المسارح الإيطالية للحركة الاشتراكية، يمكن أن يكون على وجه اليقين في هذه الوثائق المتعاقبة للشيوعية الأممية. وأصبحت مناقشات حزب العمال الديمقراطي الاشتراكي الروسي قبل الحرب أرشيفية بعد ثورة تشرين الأول. على الرغم من أن غرامشي أمضى عاماً في موسكو ١٩٢٢-١٩٢٣، وتعلم اللغة الروسية، فمن غير المرجح أن يكون لديه أي معرفة مباشرة بنصوص أكسلرود أو مارتوف أو بوتريسوف أو لينين التي ناقشت شعار الهيمنة. ومن ناحية أخرى، كان لديه بطبيعة الحال معرفة وثيقة بقرارات الأممية الشيوعية في ذلك الوقت، لقد كان بالفعل أحد المشاركين في المؤتمر العالمي الرابع نفسه. ويمكن رؤية العواقب في **دفاتر السجن**، إذ تنحدر معاملة غرامشي لفكرة الهيمنة مباشرةً من تعريفات الأممية الثالثة.

يمكننا الآن العودة إلى نصوص غرامشي نفسها. ففي جميع أجزاء **دفاتر السجن**، يتكرر مصطلح «الهيمنة» في سياقات عديدة مختلفة. ومع ذلك، لا يوجد أي شك في أن غرامشي بدأ من بعض الدلالات الثابتة للمفهوم، التي اشتقّها من تقليد الأممية الشيوعية. في المقام الأول، يشير المصطلح في كتاباته إلى التحالف الطبقي للبروليتاريا مع الجماعات المستغلَّة الأخرى، وعلى رأسهم الفلاحون، في صراع

---

(١) المرجع نفسه، ص٤٥، ٦١.

(٢) المرجع نفسه، ص١٧١.

مشترك ضد اضطهاد الرأسمالية. وفي انعكاس لتجربة السياسة الاقتصادية الجديدة، ركّز إلى حدٍّ ما بصورة أكبر على الحاجة إلى **التنازلات** و**التضحيات** من جانب البروليتاريا لحلفائها من أجل كسب الهيمنة عليهم، ومن ثَمَّ توسيع مفهوم **النقابة** من مجرد حصر إلى آفاق النقابة أو النضالات الاقتصادية لأي نوع من العزلة البادية عن الجماهير الأخرى المستغلَّة. «لاشك أن الهيمنة/القيادة تفترض أن تأخذ مصالح الجماعات وتوجّهاتها التي ستُمارَس الهيمنة عليها في الحسبان، ولا بدّ أن ينشأ توازن يقوم على الحلول الوسط، وبعبارة أخرى، ينبغي للمجموعة القيادية أن تقدّم تنازلات ذات طابع اقتصادي_طائفي. وهي بلا شكّ وإن كانت الهيمنة أخلاقية_ سياسية، ينبغي أن تكون أيضاً اقتصادية، وتستند إلى الوظيفة الاقتصادية الحاسمة التي تؤديها الجماعة القيادية داخل النواة الأساسية للنشاط الاقتصادي».[1] وفي الوقت نفسه، شدّد غرامشي أيضاً وبصورة أكثر بلاغة من أي ماركسي روسي قبل عام ١٩١٧، على الهيمنة الثقافية التي يجب أن تنطوي عليها هيمنة البروليتاريا على الطبقات المتحالفة معها. «تتحول الأيديولوجيات التي نشأت سابقاً إلى **حزب**، تتجابه فيه وتتصارع حتى يسود إحداها فقط، أو أقلّه مجموعة واحدة منها، وتفوز وتنشر نفسها في جميع شرائح المجتمع محققة بذلك وحدة الأهداف الاقتصادية والسياسية، بل أيضاً الوحدة الفكرية والأخلاقية، طارحة جميع القضايا التي يحتدم الصراع بشأنها ليس على المستوى الفئوي فحسب بل على المستوى العام أيضاً، محققةً بذلك هيمنة جماعة اجتماعية أساسية على مجموعة من الجماعات التابعة».[2]

في تطوّر آخر في الاتجاه النّظري نفسه، مضى غرامشي في مواجهة استخدام البروليتاريا الضروري للعنف ضد العدو المشترك للطبقات المستغلّة، واللجوء إلى التسوية داخل هذه الطبقات. وبذلك، كان في الواقع يعيد التأكيد على التعارض التقليدي بين **دكتاتورية البروليتاريا** (على البرجوازية) و**هيمنة البروليتاريا** (على الفلاحين)، كما أشار

---

(١) QC III، ص١٥٩١؛ SPN، ص١٦١.

(٢) QC III، ص١٥٨٤؛ SPN، ص١٨١-٢.

تروتسكي بشدّة. «إذا كان اتحاد قوّتين ضرورياً لهزيمة قوة ثالثة، فإن اللجوء إلى السلاح والإكراه (حتى مع افتراض توفرهما) لا يمكن أن يكون أكثر من فرضية منهجية. والامكانية الملموسة الوحيدة هو الحل الوسط. فالقوة ويمكن أن تستخدم ضد الأعداء، لكن ليس ضد حليف يُراد التوحد معه بسرعة، حليف نحتاج إلى **حسن نيته** وحماسته».[1] يكتسب **الاتحاد** الذي يتحدث عنه غرامشي هنا انعطافاً واضحاً في نصوصه أكثر بكثير من المفردات البلشفية للصورة الروسية الميكانيكية للتحالف (للسميككا) أو **الرّبط**، للطبقة العاملة والفلاحين، التي انتشرت خلال السياسة الاقتصادية الجديدة، لتصبح اندماجاً عضوياً لـ «كتلة تاريخية جديدة» في **الدفاتر**. وهكذا في المقطع نفسه، يشير غرامشي إلى ضرورة **استيعاب** القوى الاجتماعية المتحالفة، من أجل «تكوين كتلة سياسية اقتصادية تاريخية جديدة، متجانسة، دون تناقضات داخلية».[2] ويتوافق السجل المتزايد للصيغة مع التهمة الجديدة الممنوحة للإشعاع الثقافي والأخلاقي في استخدام غرامشي للهيمنة.

حتى الآن، لا يمثل اللجوء المتكرر في **دفاتر السجن** لمصطلح الهيمنة خروجاً كبيراً عن الشريعة الثورية الروسية التي أُخذ منها. ومع ذلك، كان شكل كتابات السجن نفسه يغير على نحوٍ غير واعٍ أهمية المفهوم ووظيفته في السياق ككل. وفيما يتعلق بالوسيلة المميزة التي قدّم فيها غرامشي أفكاره، إنها الطريقة الخاصة ببروتوكول البديهيات العامة لعلم الاجتماع السياسي، مع المرجعيات **المتغيرة**، التي تُحدد أحياناً بشكل إيحائي بوساطة الطبقة أو النظام أو العصر، لكنها غالباً ما تستحضر على نحوٍ غامض عديداً من النماذج المحتملة. وهذا الإجراء، الذي كان غريباً عن أي ماركسي آخر، جرى إملاؤُه على غرامشي بالطبع بسبب الحاجة إلى تهدئة يقظة الرقيب. ومع ذلك، كانت نتيجته عدم تحديد دائم للتركيز، حيث يمكن للبرجوازية والبروليتاريا أن تتناوبا في وقت واحد كموضوعين افتراضيين في المقطع نفسه، كلما كتب غرامشي، في الواقع، في صورة مجردة عن

---

(١) QC III، ص١٦١٢-١٦١٣؛ SPN، ص١٦٨.

(٢) QC III، ص ١٦١٢؛ SPN، ص١٦٨. سوف نتذكر أن بوتريسوف شجب على وجه التحديد أي تفسير للهيمنة يتضمن «استيعاب» الطبقات المتحالفة.

«الطبقة المهيمنة». وكان لقناع التعميم الذي دُفع غرامشي إليه كثيراً عواقبُ وخيمةٌ على فكره، فقد أدى إلى فرضية غير معالجة مفادها أن المواقف البنيوية للبرجوازية والبروليتاريا، في ثورتيهما ودولهما المتتاليتين، كانت متكافئة تاريخياً. وستظهر مخاطر مثل هذه المقارنة الضمنية في الوقت المناسب. وفي الوقت الحاضر، ما يهمّنا هو ملاحظة الطريقة التي سمح بها أسلوب الخطاب **غير المرتبط** الخاص في العديد من نصوص سجن غرامشي بانتقال غير محسوس إلى نظرية أوسع بكثير للهيمنة مما كان متخيلاً في روسيا، التي أنتجت حقلاً نظرياً جديداً تماماً للبحث الماركسي في عمل غرامشي.

في الواقع، وسَّع غرامشي مفهوم الهيمنة من تطبيقه الأصلي إلى وجهات نظر الطبقة العاملة في ثورة برجوازية ضد النظام الإقطاعي، إلى آليات الحكم البرجوازي على الطبقة العاملة في مجتمع رأسمالي مستقر. وكان ثمة سابقة لهذا في أطروحات الأممية الشيوعية، وسوف نتذكرها. ومع ذلك، كان المقطع المعني موجزاً ومعزولاً، فلم يُطرح في أي بيان أكثر تطوراً لتأثير الرأسمالية. وعلى النقيض من ذلك، استخدم غرامشي الآن مفهوم الهيمنة لتحليل تفاضلي لهياكل السلطة البرجوازية في الغرب، وكانت هذه خطوة جديدة وحاسمة. وتوسّط المرور من استخدام إلى آخر عبر مجموعة من المبادئ العامة المطبقة من حيث المبدأ على أي منهما. وأتت النتيجة على ما يبدو تسلسلاً شكلياً للقضايا المتعلقة بطبيعة السلطة في التاريخ.

من الناحية الرمزية، اتخذ غرامشي عمل مكيافيلي كنقطة انطلاق لهذا النطاق الجديد من النظرية، مجادلاً في ضرورة وجود **منظور مزدوج** في جميع الأعمال السياسية، وكتب أنه في **المستويات الأساسية**، يتوافق المنظور المزدوج مع «الطبيعة المزدوجة **لقنطور مكيافيلي (مخلوق نصفه حيوان ونصفه الآخر إنسان)**، فأصبح لدى غرامشي ثنائيات «مستويات القوة والقبول، والسيادة والهيمنة، العنف والحضارة».[1]

---

(١) QC III، ص١٥٧٦؛ SPN، ص١٦٩ - ١٧٠.

ومن الواضح أن أرضية الخطاب هنا عالمية، في محاكاة طريقة مكيافيلي نفسها. إذ يُقدَّم مجموعة واضحة من التناقضات، صالحة لأي حقبة تاريخية:

القوة	الموافقة
السيادة	الهيمنة
العنف	الحضارة

يتكرر مصطلح «**السيادة** *domination*» الذي هو نقيض «**الهيمنة** *hegemony*» في مقطع مزدوج آخر موجود في نصوص أخرى، على خلاف «القيادة *direction*». في أهمها كتب غرامشي: «تتجلى سيادة جماعة اجتماعية في صورتين: **السيادة/** السيطرة و«القيادة الفكرية والأخلاقية»، وهي تسيطر على الجماعات الاجتماعية المعادية لها، التي تميل إلى «تصفيتها» أو إخضاعها بالقوة المسلحة، وتقود الجماعات الموالية والمتحالفة معها».[1] هنا، أُعيد التأكيد بوضوح على التمييز الروسي الكلاسيكي بين «الديكتاتورية» و«الهيمنة»، في مصطلح جديد بعض الشيء. ومع ذلك، فإن الأهمية الحاسمة للمقطع هي أنه لا يشير بوضوح إلى البروليتاريا، إنما إلى البرجوازية، لأن موضوعه هو دور المعتدلين في حركة النهضة والوحدة الإيطالية (*Risorgimento*)، وتسلّطهم على حزب العمل. وبعبارة أخرى، حوّل غرامشي إطار مفهوم الهيمنة نحو دراسة الحكم الرأسمالي، وإن كان ذلك لا يزال في سياق ثورة برجوازية (الإطار الأصلي للمفهوم في روسيا). ويُشطب لاحقاً مفهوما **القيادة** مع **الهيمنة** في الفقرة نفسها في حركة النهضة والوحدة الإيطالية.[2] وجرت المساواة بين المفهومين مباشرةً في رسالة معاصرة كتبها غرامشي، عندما أشار إلى أن كروتشه يؤكّد تلك اللحظة فقط في النشاط السياسي التاريخي الذي يسمى في السياسة **هيمنة**، لحظة الموافقة، الاتجاه الثقافي، لتمييزها من لحظة القوة، القيد، للتدخل التشريعي للدولة أو الشرطة».[3]

---

(١) QC III، ص٢٠١٠؛ SPN، ص٥٧.

(٢) QC III، ص٢٠١١؛ SPN، ص٥٨.

(٣) رسائل من السجن Lettere del Carcere، ص٦١٦.

في الوقت نفسه، اقترن التركيز الثقافي القوي الذي اكتسبته فكرة الهيمنة في عمل غرامشي مع تطبيقه النظري لها على الطبقات الحاكمة التقليدية، لإنتاج نظرية ماركسية جديدة للمثقفين. جادل غرامشي بأن إحدى الوظائف الكلاسيكية لهذا الأخير هي التوسط في هيمنة الطبقات المستغِلة على الطبقات المستغلَّة عبر الأنظمة الأيديولوجية التي كانوا وكلاء منظمين لها. مثّل كروتشه نفسه لغرامشي أحد «المثقفين العظماء الذين يمارسون هيمنة تفترض مسبقاً تعاوناً معيناً، أو موافقة طوعية وفعّالة» من الطبقات التابعة.[1]

كان السؤال التالي الذي طرحه غرامشي خاصّاً بفكره. أين تُمارس وظيفتا «السيادة» و«القيادة/ الهيمنة»؟ وعلى وجه الخصوص، ما هو موقع «الهيمنة»؟ أوّل وأقوى إجابة لغرامشي هي أن الهيمنة **(القيادة)** تتعلق بالمجتمع المدني، والإكراه **(السيادة)** بالدولة. و«يمكننا الآن تحديد مستويين رئيسيين للأبنية الفوقية، أحدهما ما يمكن أن يسمى «المجتمع المدني»، وهو مجموعة الهيئات التي يطلق عليها عادة هيئات «خاصة»، والمستوى الآخر «المجتمع السياسي» أو الدولة. ويتقابل هذان المستويان من ناحية مع وظيفة **الهيمنة** التي تمارسها الجماعة المسيطرة في المجتمع كله ومن ناحية أخرى مع وظيفة «السيادة المباشرة» أو القيادة التي تمارسها الدولة وحكم «القانون».[2] لا وجود لأي سابقة لمثل هذا التنظير في المناقشات الروسية، والسبب واضح. ففي هذا الوقت، كان غرامشي أكثر اهتماماً بمنظومة السلطة السياسية البرجوازية في نظام اجتماعي رأسمالي أرثوذكسي. وتشير الإشارة إلى مؤسسات المجتمع المدني **الخاصة**، غير الملائمة لأي تكوين اجتماعي تمارس فيه الطبقة العاملة القوة الجماعية، إلى الهدف الحقيقي لفكره هنا. في رسالة معاصرة، أشار غرامشي على نحوٍ مباشرٍ أكثر إلى التناقض في سياق الرأسمالية، حيث كتب عن التناقض بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني

---

(١) QC II، ص٦٩١؛ SPN، ص٢٧١.

(٢) QC III، ص١٥١٨-١٥١٩؛ SPN، ص١٢. السياق هو بالضبط مناقشة المثقفين.

كموقعين خاصين لأنموذجين من السلطة الطبقية، المجتمع السياسي (أو الديكتاتورية، أو الجهاز القسري)، وللتأكّد من أن الجماهير الشعبية تتوافق مع نوع الإنتاج والاقتصاد في لحظة معينة) **تواجهت** مع المجتمع المدني (أو هيمنة مجموعة اجتماعية على المجتمع الوطني بأسره التي تُمارس عبر ما يسمى المنظمات الخاصة، مثل الكنيسة، ونقابات العمال والمدارس وما إلى ذلك)**.**[1] وهنا، إن إدراج الكنيسة والمدارس كأدوات للهيمنة داخل الاتحادات الخاصة للمجتمع المدني يترجم تطبيق المفهوم على المجتمعات الرأسمالية في الغرب دون أدنى شك، والنتيجة هي الحصول على هذه التناقضات الواضحة:

الهيمنة	السيادة
=	=
الإكراه	الموافقة
=	=
المجتمع المدني	الدولة

ومع ذلك، فقد لوحظ بالفعل أن غرامشي لم يستخدم متضادات الدولة والمجتمع المدني على نحوٍ منفرد، إذ تخضع كل من المصطلحات والعلاقة بينهما لطفرات مختلفة في كتاباته. وينطبق الأمر نفسه تماماً على مصطلح «الهيمنة». وفيما يتعلق بالنصوص المقتبسة أعلاه، تتناقض مع النصوص الأخرى التي يتحدث فيها غرامشي عن الهيمنة ليس كقطب «للموافقة» المخالف «للإكراه»، إنما بصفته في حدِّ ذاته توليفة من الموافقة والإكراه. وهكذا، في مذكرة حول التاريخ السياسي الفرنسي، علّق: «إن الممارسة الطبيعية للهيمنة على الأرض القاعدية الحالية للنظام البرلماني تتميز بمزيج من القوة والموافقة التي تشكل توازناً متبادلاً، دون أن تطغى القوة كثيراً على الموافقة».[2] وهنا تكتسب إعادة توجيه غرامشي لمفهوم الهيمنة نحو البلدان

(١) رسائل من السجن Lettere del Carcere، ص٤٨١.

(٢) QC III، ص١٦٣٨؛ SPN، ص٨٠n.

الرأسمالية المتقدمة في أوروبا الغربية وهياكل السلطة البرجوازية داخلها مزيداً من التركيز الموضوعي. وترتبط الفكرة الآن ارتباطاً مباشراً بظاهرة الديمقراطية البرلمانية الخاصة بالغرب، وفي الوقت نفسه، بالتوازي مع التحول في وظيفة الهيمنة من الموافقة إلى الإكراه بالموافقة، يحدث نقل لموقعها الطبوغرافي. ففي فقرة أخرى، يكتب غرامشي عن السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية للدولة الليبرالية باعتبارها «أجهزة للهيمنة السياسية».[1] وهنا تترسخ الهيمنة داخل الدولة، ولم تعد مقتصرة على المجتمع المدني. وتبرز الفروق البسيطة في «الهيمنة السياسية»، التي تتناقض مع «الهيمنة المدنية»، المعارضة المتبقية بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، التي كما نعلم هي إحدى صور غرامشي المتنوعة للدولة المزدوجة والمجتمع المدني. وبعبارة أخرى، لا تقع الهيمنة هنا في أحد المصطلحين، بل في كليهما.

الدولة = المجتمع المدني

= =

الهيمنة السياسية الهيمنة المدنية

لا يمكن التوفيق بين هذه الرؤية والوصف السابق، الذي يبقى هو السائد في **دفاتر السجن**. ففي الأولى، يقابل غرامشي الهيمنة مع المجتمع السياسي أو الدولة، في حين تصبح الدولة نفسها، في الثانية، جهازاً للهيمنة. وفي الرؤية الثانية، يختفي التمييز بين المجتمع المدني والسياسي تماماً، إذ أصبحت الموافقة والإكراه على حدٍّ سواء مشتركين مع الدولة. ويكتب غرامشي: «الدولة (بمعناها المتكامل) هي الدكتاتورية + الهيمنة.»[2] وتضخم التذبذبات في دلالة الهيمنة وموقعها ما يتعلق بالمصطلحين الأصليين نفسهما. وهكذا في الفسيفساء الغامضة التي جمعها غرامشي في السجن من عبارات الدولة، والمجتمع المدني، والمجتمع السياسي، والهيمنة، والسيادة أو القيادة تخضع جميعها إلى تغير مستمر. وسنحاول الآن أن نبين أن هذا التغير ليس عرضياً ولا عشوائياً.

---

(١) QC II، ص٧٥٢؛ SPN، ص٢٤٦.

(٢) QC II، الصفحات من ٨١٠ - ٨١١؛ SPN، ص٢٣٩.

-٢-
المتغيّرات

يمكن تمييز ثلاث رؤى مختلفة، في الوقت نفسه، للعلاقات بين المفاهيم الأساسية لدى غرامشي في **دفاتر السجن** ما إن تحوّلت إشكالية الهيمنة بعيداً عن التحالفات الاجتماعية للبروليتاريا في الشرق إلى هياكل السلطة البرجوازية في الغرب. وسيتبين أن كل رؤية منها تتوافق مع مسألة أساسية للتحليل الماركسي للدولة البرجوازية، دون تقديم إجابة مناسبة لها، فالتباين بين الرؤى الثلاث هو على وجه التحديد السمة القابلة لمعالجة وعي غرامشي لمعضلة حلوله. وكي نشير إلى حدود حقائق غرامشي، بالطبع، ثمّة حاجة إلى أكثر من مجرد إثباتها لغوياً لافتقارها إلى التماسك الداخلي. ومع ذلك، ستقدّم الخلاصة اقتراح تقييمات سياسية معينة لتوافقها الظاهري مع طبيعة الدول البرجوازية المعاصرة في الغرب.

وعلى الرغم من ذلك، ستظل هذه التقييمات، في الوقت نفسه، ضمن حدود نظام الفئات الخاص بغرامشي، ولن يُحكم مسبقاً على مسألة ما إذا وفّرت الأخيرة في الواقع أفضل نقطة انطلاق لتحليل علمي لهياكل السلطة الرأسمالية اليوم. وعلى وجه التحديد، ستُحترم التناقضات الثنائية بين «الدولة والمجتمع المدني» و«الإكراه والقبول» باعتبارها العناصر المركزية لخطاب غرامشي، وسنراجع تطبيقها، وليس وظيفتها في ماركسيته. ولن نجد هنا أي صعوبات بالغة في نظرية ثنائية عن سلطة الطبقة البرجوازية. ومن الواضح، في الواقع، أن النطاق الشامل للقيود الاقتصادية المباشرة التي تخضع لها الطبقات المستغلّة داخل الرأسمالية لا يمكن تصنيفها على الفور ضمن أي من الفئات السياسية للإكراه أو القبول، والقوة

المسلحة أو الإقناع الثقافي. وبالمثل، فإن الفصل الرسمي بين الدولة والمجتمع المدني، على الرغم من أنه ضروري كأداة أولية، لا يمكن في حدّ ذاته أن ينتج معرفة محددة بالعلاقات المعقّدة بين المؤسسات المختلفة للتكوين الاجتماعي الرأسمالي (الذي يحتل بعضها عادة مواقع وسيطة على حدود الدولتين). ومن المحتمل، في الواقع، أن تحتاج القضايا التحليلية التي كان غرامشي مهتماً بها أكثر من غيرها إلى إعادة تصوّر ضمن ترتيب جديد للفئات، يتجاوز معالمه الثنائية. ومع ذلك، فإن هذه المشكلات تقع خارج نطاق التعليق النصّي. وسيكون كافياً، لأغراضنا هنا، أن نبقى على أرضية تحقيق غرامشي الذي لا يزال حتى يومنا هذا تحقيقاً رائداً.

قد نبدأ بدراسة التكوين الأول والأكثر لفتاً للنظر بين مصطلحات غرامشي المذكورة أعلاه، والأكثر أهمية بالنسبة للمصير الخفي لعمله، ويوجد نصُّه المركزي في المقطع الأول المذكور في هذا المقال، حيث يكتب غرامشي عن الاختلاف بين الشرق والغرب، ويقول إن «الدولة هي كل شيء» في الشرق، في حين إن الدولة في الغرب، «خندق خارجي» للحصن الداخلي للمجتمع المدني، الذي يمكن أن ينجو من أسوأ الهزّات في الدولة، ليس لأنه «بدائيٌّ وهلاميٌّ» كما هو الحال في الشرق، إنما قويّ ومنظّم، ومن ثَمَّ فإن «حرب المناورة» مناسبة في الشرق، و«حرب المواقع» مناسبة في الغرب. ويمكن بعد ذلك ربط هذه الفرضية بالحجة المصاحبة، التي أُكِّد عليها في العديد من النصوص الأخرى في أن الدولة هي موقع السيطرة المسلحة أو الإكراه لدى البرجوازية للطبقات المستغلّة، في حين أن المجتمع المدني هو ساحة قيادتها الثقافية أو هيمنتها عليها بالتراضي، أي التناقض بين «القوة والرضا، والإكراه والإقناع، والدولة والكنيسة، والمجتمع السياسي والمجتمع المدني».[1] فتكون النتيجة تجميع مجموعة مشتركة من المتناقضات للتمييز بين الشرق والغرب:

(١) QC II، ص ٧٦٣؛ SPN، ص ١٧٠.

الشرق	الغرب
الدولة	المجتمع المدني
/	/
المجتمع المدني	الدولة
الإكراه	الرضا
السيطرة	الهيمنة
المناورة	المواقع

وبعبارة أخرى، يمكن مساواة غلبة المجتمع المدني على الدولة في الغرب بسيطرة «الهيمنة» على «الإكراه» باعتبارها النمط الأساسي للسلطة البرجوازية في الرأسمالية المتقدمة. وبما أن الهيمنة تتعلق بالمجتمع المدني، ويسود المجتمع المدني على الدولة، فإن السطّوة الثقافية للطبقة الحاكمة هي التي تضمن بصورة أساسية استقرار النظام الرأسمالي. ففي استخدام غرامشي هنا، تعني الهيمنة التبعية الأيديولوجية للبرجوازية للطبقة العاملة، التي تمكّنها من الحكم بالتراضي.

إنّ الهدف الأولي لهذه الصيغة واضح، في الوقت الحالي، لتأسيس اختلاف واضح وجوهري بين روسيا القيصرية وأوروبا الغربية، ووجود ديمقراطية سياسية تمثيلية. وعلى هذا النحو، فإنه مماثل لصيغة لينين الجبرية أن القياصرة الروس حكموا بالقوة، وحكمت البرجوازية الأنغلو- فرنسية بالخداع والتنازلات.[1] كانت المزيّة النظرية العظيمة لدى غرامشي هي طرح مشكلة هذا

(١) كتب لينين: «لقد طوّرت التجربة العالمية للحكومات البرجوازية وملاك الأراضي طريقتين لإبقاء الناس تحت الخضوع. الأولى هي العنف «الذي أظهره القياصرة للشعب الروسي أقصى ما يمكن وما لا يمكن فعله». لكن ثمّة طريقة أخرى، أفضل طريقة طوّرتها البرجوازية البريطانية والفرنسية... طريقة الخداع، والإطراء، والعبارات الرفيعة، والوعود بالملايين، والرهانات التافهة، والتنازلات عن غير الضروري مع الاحتفاظ بالأساسيات». الأعمال المجمعة، المجلد ٢٤، ص٦٣-٤.

الاختلاف بصورةٍ أكثر إصراراً وتماسكاً من أي ثوري آخر قبله أو بعده. ولا يوجد أي مكان في كتابات لينين أو تروتسكي أو غيرهما من المنظرين البلاشفة، يمكن أن نجد لديه أي تفكير مستدام أو منهجي يخص الانقسام التاريخي الكبير داخل أوروبا الذي يمكن تتبعه عبر وجود الديمقراطية البرلمانية في الغرب، حتى لو كان لا يزال متقطعاً وغير مكتمل في وقتهم، وعبر غيابها في الشرق. وأُدرجت المسألة، غالباً، في التعليقات الهامشية في التقليد البلشفي لأول مرة، وطوّرها غرامشي إلى موضوع قيادي للنظرية الماركسية.

إن الحلّ الأول الذي يرسمه في **دفاتر السجن**، في الوقت نفسه، غير قابل للتطبيق أصلاً، بسبب موقع «الهيمنة» البسيط داخل المجتمع المدني، وتخصيص الأولوية للمجتمع المدني على الدولة. وتتوافق تماماً هذه المعادلة، في الواقع، مع ما يمكن تسميته وجهة نظر الفطرة السليمة للديمقراطية البرجوازية في الغرب إلى اليسار، وهي وجهة نظر منتشرة على نطاق واسع في الدوائر الاشتراكية الديمقراطية المناضلة منذ الحرب العالمية الثانية.[1] وفي هذا المفهوم، إن الدولة في الغرب ليست آلة عنف للقمع البوليسي كما كانت في روسيا القيصرية، إذ يمكن للجماهير الوصول إليها عبر انتخابات ديمقراطية منتظمة، التي تسمح رسمياً بإمكانية تشكيل حكومة اشتراكية. ومع ذلك، تُظهر التجربة أن هذه الانتخابات لم تنتج قطُّ حكومة مكرَّسة لمصادرة الرأسمالية وتحقيق الاشتراكية. وبعد خمسين عاماً من ظهور حق الاقتراع العام، تبدو هذه الظاهرة بعيدة أكثر من أي وقت مضى. ما هو سبب هذا التناقض؟ يجب أن تكمن الإجابة في التكييف الأيديولوجي السابق للبروليتاريا قبل اللحظة الانتخابية على هذا النحو. لذلك يجب البحث عن مركز القوّة المركزي للسلطة داخل المجتمع المدني، وقبل كل شيء، في السيطرة الرأسمالية على وسائل الاتصال (الصحافة والإذاعة والتلفزيون والسينما والنشر)، على أساس السيطرة على وسائل الإنتاج (الملكية الخاصة). وفي متغير أكثر تعقيداً، لا يحدث

(١) كان أول تفسير رئيس لغرامشي من هذا النوع هو عمل منظّر الحزب الشيوعي الإيطالي، جوزيبي تامبورانو، أنطونيو غرامشي، (الحياة والفكر والعمل La vita، il pensiero، l'azione)، باري ١٩٦٣.

الغرس الحقيقي للقبول الطوعي للرأسمالية عبر التلقين الإيديولوجي لوسائل الاتصال، كما هو الحال في الانتشار غير المرئي لتأليه السلعة عبر السوق أو العادات الغريزية للخضوع التي يسببها العمل، روتين المصانع والمكاتب، أي مباشرة ضمن نطاق وسائل الإنتاج نفسها. ومع ذلك، سواء كان التركيز بصورة أساسية على تأثير الأجهزة الثقافية أم الاقتصادية، فإن الاستنتاج التحليلي هو نفسه، لأنّه الرابط الإستراتيجي للمجتمع المدني الذي يُعتَقد أنّه يُحافظ على الهيمنة الرأسمالية داخل الديمقراطية السياسية، التي لا تمنع مؤسسات الدولة أو تقمع الجماهير مباشرة،[1] ويُحافظ على النظام بالرضا وليس بالإكراه. لذلك فإن المهمة الرئيسة للمقاتلين الاشتراكيين ليست محاربة الدولة المسلحة، إنما التحول الأيديولوجي للطبقة العاملة لتحريرها من الخضوع لألغاز الرأسمالية.

تحتوي هذه المتلازمة المميزة للاشتراكية الديموقراطية اليسارية على عدد من الأوهام، وأوّل أخطائها وأخطرها بالتحديد الفكرة القائلة إن السلطة الأيديولوجية للبرجوازية في التشكيلات الاجتماعية الغربية تُمارس قبل كل شيء في مجال المجتمع المدني، وتؤدي هيمنتها عليه لاحقاً إلى تحييد الإمكانات الديمقراطية للدولة التمثيلية. ولدى الطبقة العاملة حق الوصول إلى الدولة (انتخابات البرلمان)، لكنّها لا تمارسه لتحقيق الاشتراكية وذلك بسبب تلقينها عن طريق وسائل الاتصال. في الواقع، يمكن القول إن الحقيقة هي خلاف أي شيء، فالشكل العام للدولة التمثيلية _الديمقراطية البرجوازية_ هو نفسه المحور الأيديولوجي الرئيس للرأسمالية الغربية، التي يحرم وجودها الطبقة العاملة من فكرة الاشتراكية على أنها نوع مختلف عن الدولة، ووسائل الاتصال وغيرها من آليات السيطرة الثقافية بعد ذلك ينتزع هذا **التأثير** الأيديولوجي المركزي. وتخصص علاقات الإنتاج الرأسمالية جميع الرجال والنساء في طبقات اجتماعية مختلفة، محددة عبر اختلاف وصولهم إلى وسائل الإنتاج، وهذه الانقسامات الطبقية هي الحقيقة الكامنة وراء عقد التجارة

(١) للحصول على نسخة تمثيلية من هذه الأفكار، انظر بيري أندرسون، «مشكلات الإستراتيجية الاشتراكية»، في مجموعة نحو الاشتراكية، لندن ١٩٦٥، ص٢٢٣-٤٧.

بين الأشخاص الأحرار والمتساوين قانونياً، وهي السمة المميزة لهذا النمط من الإنتاج. وهكذا يُفصل النظامين السياسي والاقتصادي رسمياً في ظل الرأسمالية. ومن ثمّ فإن الدولة البرجوازية **تمثل** بالتعريف مجموع السكان المجردين من توزيعهم في الطبقات الاجتماعية، كمواطنين فرديين ومتساوين، وبعبارة أخرى، تقدّم للرجال والنساء مواقعهم غير المتكافئة في المجتمع المدني كأنهم متساوون في الدولة. ويعكس البرلمان، الذي يُنتخب كل أربع أو خمس سنوات تعبيراً عن سيادة الإرادة الشعبية، الوحدة الوهمية للأمّة مرة أخرى للجماهير كما لو أنّها حكمهم الذاتي. يخفي التكافؤ القانوني الانقسامات الاقتصادية داخل **المواطنين** بين المستغَلِّين والمستغِلِّين، وفي داخلها فصل تام وعدم مشاركة الجماهير في عمل البرلمان. ثم يُقدَّم هذا الفصل ويعاد تقديمه باستمرار للجماهير كونه التجسد النهائي للحرية، **الديمقراطية** كنقطة نهائية للتاريخ. وهكذا يشكّل وجود الدولة البرلمانية الإطار الرسمي لجميع الآليات الأيديولوجية الأخرى للطبقة الحاكمة، ويوفّر الرمز العام الذي يُرسل فيه كل رسالة محددة في مكان آخر. ويعدّ القانون هو الأكثر قوة لأن الحقوق القانونية للمواطنة ليست مجرد وهم، بل على خلاف ذلك، إن الحريات المدنية والاقتراع للديمقراطية البرجوازية هي حقيقة ملموسة، وأصبح استكمالها تاريخياً جزءاً من عمل الحركة العمالية نفسها، وستكون خسارتها هزيمةً كبرى للطبقة العاملة.[1]

لدى المقارنة، نجد أنّ التحسينات الاقتصادية التي حققتها الإصلاحات في إطار الدولة التمثيلية، التي يبدو أنها أكثر مادية، إجمالاً، قد تركت بصمات

---

(١) بعبارة أخرى، من الخطأ تماماً تسمية البرلمان «جهازاً أيديولوجياً» للسلطة البرجوازية دون مزيد من اللغط. إن الوظيفة الأيديولوجية للسيادة البرلمانية مدرجة في الإطار الرسمي لكل دستور برجوازي، وهي دائماً مركزية في الهيمنة الثقافية للرأسمال. ومع ذلك، فإن البرلمان هو أيضاً، بالطبع، «جهاز سياسي» يتمتع بسمات حقيقية للنقاش والقرار، وهي ليست في أي حال من الأحوال مجرد خدعة ذاتية لتهدئة الجماهير. إنها هياكل موضوعية لإنجاز تاريخي كان في يوم من الأيام عظيماً _لا يزال قوياً_، انتصار المثل العليا للثورة البرجوازية.

أيديولوجية أقل على الجماهير في الغرب. وفي البلدان الإمبريالية الرائدة، كان الارتفاع المطرد في مستوى معيشة الطبقة العاملة مدة خمسة وعشرين عاماً بعد الحرب العالمية الثانية عنصراً حاسماً في الاستقرار السياسي للرأسمالية الحضرية. ومع ذلك، فإن المكوّن المادي للموافقة الشعبية عليها، وهو موضوع الجدل التقليدي عن آثار الإصلاحية، هو بطبيعته غير مستقر ومتقلب، لأنه يميل إلى خلق تقدم مستمر للتوقعات التي لا يستطيع أي اقتصاد رأسمالي وطني أن يضمنها على نحوٍ كامل، حتى عبر موجات الازدهار الطويلة، ناهيك عن مراحل الركود. ومن ثم فإن **ديناميكيتها** من المحتمل أن تكون مزعزعة للاستقرار وقادرة على إثارة الأزمات عندما يتقلّب النمو أو يتوقف. وعلى النقيض من ذلك، فإن المكون القانوني السياسي للرضا الناجم عن الدولة البرلمانية أكثر استقراراً، فالنظام السياسي الرأسمالي لا يخضع للتقلبات الظرفية نفسها. وكانت المناسبات التاريخية التي شُكِّك فيها بفعاليتها في نضالات الطبقة العاملة أقلّ محدودية في الغرب، أي، إن إيديولوجية الديمقراطية البرجوازية أقوى بكثير من أي إصلاحية قائمة على الرفاهية، وتشكّل الترابط الدائم للإجماع الذي تغرسه الدولة الرأسمالية.

يمكننا الآن أن نرى لماذا كانت صيغة غرامشي الأولية مغلوطة، فمن المستحيل تقسيم الوظائف الأيديولوجية للسلطة البورجوازية بين المجتمع المدني والدولة، بالطريقة التي سعى إلى القيام بها في البداية، فالشكل الأساسي للدولة البرلمانية الغربية، المجموع القانوني لمواطنيها، هو نفسه محور الأجهزة الأيديولوجية للرأسمالية، وتلعب المجمعات المتشعبة لأنظمة الرقابة الثقافية داخل المجتمع المدني (الإذاعة والتلفزيون والسينما والكنائس والصحف والأحزاب السياسية) دوراً تكميلياً حاسماً في ضمان استقرار النظام الطبقي الرأسمالي، وكذلك تُشوِّه، بالطبع، منشور علاقات السوق والهيكل المخدِّر لعملية العمل داخل الاقتصاد، ولا ينبغي بالتأكيد الاستهانة بأهمية هذه الأنظمة، غير أنه لا ينبغي، قبل كل شيء، المبالغة فيه أو معارضة الدور الثقافي الأيديولوجي للدولة نفسها.

لقد عزلت، تقليدياً، بعض اليسارية المبتذلة مشكلة الموافقة عن سياقها الهيكلي، واعترفت أنها السمة الفريدة والمميزة للحكم الرأسمالي في الغرب، التي تُختزل إلى لقب **البرلمانية**. ولدحض هذا الخطأ، أشار العديد من الماركسيين إلى أن جميع الطبقات الحاكمة في التاريخ قد حصلت عادة على موافقة الطبقات المستغلّة على استغلالها الخاص، مثل سادة الإقطاعيين أو أصحاب الرقيق المستعبدين الذين لا يقلّون عن أصحاب المشاريع الصناعية، وهذا الاعتراض، بالطبع، صحيح، لكنه ليس إجابة مناسبة، ما لم يكن مصحوباً بتعريف دقيق **للتمايز المحدد** للموافقة المكتسبة من الطبقة العاملة على تجمّع الرأسمالية في الغرب اليوم، أي شكل ومضمون الأيديولوجية البرجوازية المحرضة على القبول. ويحتوي كتاب نيكوس بولانتزاس **«القوة السياسية والطبقات الاجتماعية** *Political Power and Social Classes*» على العديد من التعليقات الذكية للغاية على **دفاتر السجن**، في الواقع، يرفض اهتمام غرامشي بالمشكلة، مشيراً إلى أن الجدّة الوحيدة لهذه الموافقة هي ادعائها للعقلانية، أي طابعها غير الديني، و«السمة المحددة للأيديولوجيات (الرأسمالية) ليست على الإطلاق، كما يعتقد غرامشي، أنها تحصل على **موافقة** فعّالة إلى حدٍّ ما من الطبقات المسيطرة على الهيمنة السياسية، لأن هذه سمة عامّة لأي أيديولوجية مسيطرة. وما يعرِّف الأيديولوجيات المعنية تحديداً هو أنها لا تهدف إلى أن يكون تقبّلها الطبقات المهيمنة وفقاً لمبدأ المشاركة في المقدّسات، فهي تعلن نفسها صراحة وتقبلها كتقنيات علمية».[1] وبطريقة مماثلة، كتب إرنست ماندل في كتابه **«الرأسمالية المتأخرة»** أن الشكل المعاصر الرئيس للأيديولوجية الرأسمالية في الغرب مناشدة العقلانية التكنولوجية وفريق الخبراء، أي «الإيمان بالقدرة المطلقة للتكنولوجيا هو الشكل المحدد للأيديولوجية البرجوازية في الرأسمالية المتأخرة».[2]

وتنطوي هذه الادعاءات على مفهوم مغلوط خطر، وذلك لأن خصوصية الموافقة التاريخية التي نالتها الجماهير داخل التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية الحديثة لا يمكن العثور عليها في أي حال من الأحوال في مرجعيتها العلمانية أو

---

(١) نيكوس بولانتزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، لندن ١٩٧٣، ص٢١٧.

(٢) إرنست ماندل، أواخر الرأسمالية، لندن ١٩٧٥، ص٥٠١.

الرهبة التقنية فحسب، بل تأخذ الجدّة في هذه الموافقة الشكل الأساسي لاعتقاد الجماهير أنهم يمارسون حق تقرير المصير النهائي ضمن النظام الاجتماعي القائم، ومن ثم فهو ليس قبولاً بتفوّق الطبقة الحاكمة المعترف بها (الأيديولوجية الإقطاعية)، إنما المصداقية في المساواة الديمقراطية لجميع المواطنين في حكومة الأمة، وبعبارة أخرى، عدم الإيمان بوجود أي طبقة حاكمة. ومِن ثَمَّ، فإن موافقة المستغَلين في تكوين اجتماعي رأسمالي هي نوع جديد نوعياً، وقد أنتج بوضوح امتداداً اشتقاقياً خاصاً به، الإجماع، أو الاتفاق المتبادل. وبطبيعة الحال، يتعايش الضغط النشط للأيديولوجيا البرجوازية، ويتحد في عدد كبير من الأشكال المختلطة مع العادات والتقاليد الأيديولوجية الأقدم والأقل وضوحاً، وعلى وجه التحديد، تلك الخاصة بالاستسلام السلبي لطريقة العالم والريبة في أي إمكانية لتغييرها، ناتجة عن المعرفة التفاضلية والثقة المميزة لأي مجتمع طبقي.[1] غالباً ما يتخذ إرث هذه التقاليد اليومية المظهر الحديث المتمثل في مراعاة الضرورة الفنية، ومع ذلك، فهي لا تمثل أي خروج حقيقي عن الأنماط السابقة للسيطرة الطبقية. وشرط استمرار فعاليتها اليوم هو اندماجها في أيديولوجية الديمقراطية التمثيلية التي تغلب عليها. إذ يبدو أن حرّية الديمقراطية البرجوازية وحدها هي التي تحدد أُطر ما هو ممكن اجتماعياً للإرادة الجماعية لشعب ما، ومِن ثَمَّ يمكن أن تجعل حدود عجزه مقبولة.[2]

---

(١) انظر التعليقات المحفزة لدى غوران ثيربورن، «ماذا تفعل الطبقة الحاكمة عندما تحكم؟» عالم الاجتماع المتمرد، المجلد السادس، العدد ٣، ربيع ١٩٧٦.

(٢) يمكن أن يتعايش الاعتقاد الحقيقي والمركزي بالسيادة الشعبية، بعبارة أخرى، مع شك عميق تجاه جميع الحكومات التي تعبر عنها قانوناً. عادة ما يتم التوسط في الطلاق بين الاثنين عبر الاقتناع أنه لا يمكن لأي حكومة أن تكون بعيدة عن تلك التي تمثلها، ومع ذلك فإن العديد منها لا يمثلها على الإطلاق. هذه ليست مجرد قدرية أو سخرية بين الجماهير في الغرب. إنها موافقة فاعلة على النظام المألوف للديمقراطية البرجوازية، باعتبارها الحد الأقصى من الحرية الباهتة، التي تتكرر باستمرار من خلال الغياب الراديكالي للديمقراطية البروليتارية في الشرق، التي تعتبر أنظمتها الحد الأدنى الجهنمي. لا يوجد مكان هنا لاستكشاف آثار خمسين عاماً من الستالينية: أهميتها هائلة لفهم المعنى التاريخي المعقد للديمقراطية البرجوازية في الغرب اليوم.

كان غرامشي نفسه، في الواقع، مدركاً تماماً للحاجة إلى تمييز دقيق للأشكال التاريخية المتعاقبة لـ «الموافقة» من قبل المستغلّين لاستثمارها، وللتمايز التحليلي لمكوّناتها في أي لحظة من الزمن، وقد وبّخ كروتشه، على وجه التحديد، لافتراضه في كتابه **تاريخ الحرية** أن جميع الأيديولوجيات السابقة لليبرالية كانت من «اللون السيئ نفسه وغير الواضح، والخالية من التطور أو الصراع»، مشدّداً على خصوصية سيطرة الدين على جماهير بوربون نابولي، القوة الجاذبة للأمة التي خلفتها في إيطاليا، وفي الوقت نفسه إمكانية التوليفات الشعبية للاثنين معاً.[1] وفي مكانٍ آخر، قارن بين حقبتي الثورة الفرنسية والإصلاح في أوروبا، ولا سيما، من حيث الأنواع المتميزة للموافقة المباشرة وغير المباشرة، التي حصلوا عليها من المضطهدين، وأشكال الاقتراع، العام والرقابة، التي تتوافق معها.[2] لكن من المفارقات، لم يقدّم غرامشي قطُّ أي سرد شامل لتاريخ أو بنية الديمقراطية البرجوازية في **دفاتر السجن**. وتظل المسألة التي تضفي أعمق معانيها على عمله النظري المركزي هي أفقه بدلاً من موضوع نصوصه، ويعود جزء من سبب سوء تقدير المعادلات الأولية لخطابه بشأن الهيمنة إلى هذا الغياب. لم يكن غرامشي مخطئاً في عودته المستمرّة إلى مسألة الموافقة في الغرب، وحتى يتم استيعاب الطبيعة الكاملة للديمقراطية البرجوازية ودورها، فلا يمكن فهم أي شيء عن السلطة الرأسمالية في البلدان الصناعية المتقدمة اليوم. وفي الوقت نفسه، لا بدّ أن يكون واضحاً لماذا أخطأ غرامشي في رؤيته الأولى «للموافقة» داخل المجتمع المدني، فطبيعة هذه الموافقة، في الواقع، تستبعد مثل هذا التخصيص، لأن الدولة النيابية البرلمانية هي التي تحرّضها أولاً وقبل كل شيء.

دعونا الآن نلقي نظرة على رؤية غرامشي الثانية للعلاقة بين مصطلحاته. في هذا الصدد، لم يعد يُنسب إلى المجتمع المدني الغلبة على الدولة، أو توطين الهيمنة من

---

(١) QC II، ص١٢٣٦-١٢٣٧.

(٢) QC I، ص٤٤٣.

جانب واحد على المجتمع المدني، ويُقدّم، على خلاف ذلك، المجتمع المدني في صورة متوازية أو متساوية مع الدولة، وتُوزّع الهيمنة بين الدولة، أو **المجتمع السياسي**، والمجتمع المدني، في حين يُعاد تعريف المجتمع المدني ليجمع بين الإكراه والقبول. وتعبّر هذه الصيغ عن عدم ارتياح غرامشي لرؤيته الأولى، وإدراكه الشديد، على الرغم من أنها مقابلة للدور الأيديولوجي المركزي للدولة الرأسمالية الغربية، فهو لا يسجل هذا الدور بشكل عام فقط. ومع ذلك، فإن تعليقاته انتقائية على الأبعاد الخاصة للدولة التي تتخصص في أدائها، وتركّز على مؤسساتها التابعة بدلاً من مؤسساتها الفوقية. وفيما يتعلق بمرجعيات غرامشي المحددة للوظائف الأيديولوجية للدولة لا تهتم بالبرلمان بقدر ما تهتم بالتعليم والقانون، والنظام المدرسي والنظام القضائي. وتعدّ كل دولة أخلاقية بقدر ما تتمثل إحدى أهم وظائفها الارتقاء بغالبية السكان الساحقة إلى مستوى ثقافي وأخلاقي معين، أي إلى مستوى أو نمط يتوافق مع احتياجات تطور القوى الإنتاجية ومِن ثَمَّ يتفق مع مصالح الطبقات الحاكمة. وتعدّ الوظيفة التربوية الإيجابية للمدرسة والوظيفة التربوية السلبية والقمعية للمحاكم من أهم هذه نشاطات الدولة. غير أن الكثير، في الواقع، ما يسمى بالمبادرات والأنشطة الخاصة الأخرى التي تتجه إلى تحقيق الغاية نفسها، وتشكّل جهاز الهيمنة السياسية والثقافية للطبقة الحاكمة.(١)

هذا التركيز مهمّ للغاية، إذ يشدّد على التباعد الكبير بين غرامشي والعديد من المعلّقين اللاحقين، مهما كانت حدود تطوير غرامشي لها. ومع ذلك، لا يمكن قبوله، في الوقت نفسه، تصحيحاً حقيقيّاً لرؤيته الأولى، إذ يدرك غرامشي في هذا الوقت الوجود المشترك للضوابط الأيديولوجية داخل المجتمع المدني والدولة، ويعدّ هذا الكسب في مستوى ما يقابله فقدان الوضوح في مستوى آخر، حيث تُمَارس الهيمنة الآن، التي كانت تخصصها الدولة أيضاً في وقت سابق للمجتمع المدني فحسب. ومع ذلك، يميل معناه، في الوقت نفسه، إلى التغيير، فلم يعد الآن

---

(١) QC II، ص١٠٤٩. انظر أيضا QC III، ص١٥٧٠؛ SPN، ص٢٤٦.

يشير إلى التفوق الثقافي وحده، لأنه يشمل الإكراه أيضاً. وتتميز «الممارسة العادية للهيمنة» الآن «بمزيج من القوة والموافقة»، والنتيجة هي أن غرامشي يرتكب الآن خطأ نحو الاتجاه الآخر، لأن الإكراه هو احتكار قانوني للدولة الرأسمالية تماماً. وفي تعريف عالِم الاجتماع الشهير ماكس فيبر، إن الدولة هي المؤسسة التي تتمتع باحتكار العنف المشروع في إقليم محدد.[1] وعرّفها إنجلز: الدولة وحدها من تمتلك جيشاً وشرطة، «مجموعات من الرجال المتخصصين في استخدام القمع». وهكذا، ليس صحيحاً أن الهيمنة كإكراه وموافقة منتشرة في المجتمع المدني والدولة على حدٍّ سواء، إذ تعدّ ممارسة القمع غائبة قانونياً عن المجتمع المدني، وتحتفظ الدولة بها ملكية حصرية.[2] وهذا يقودنا إلى البديهية الأساسية الأولى التي تحكم طبيعة السلطة في تكوين اجتماعي رأسمالي متطوّر. يوجد دائماً عدم تناسق بنيوي في توزيع الوظائف التوافقية والقسرية لهذه القوة، وتشترك الأيديولوجيا بين المجتمع المدني والدولة، ويتعلق العنف بالدولة وحدها. وبمعنى آخر، تدخل الدولة مرتين في أي تسوية بينهما.

ومن المحتمل أن يكون أحد أسباب صعوبة غرامشي في عزل هذا التباين هو أن إيطاليا شهدت بين عامي ١٩٢٠-١٩٢٢ ظهوراً استثنائياً للفرق العسكرية التي نظمها الفاشيون، وعملت بحرية خارج جهاز الدولة. وهكذا فإن احتكار الدولة الرأسمالية الهيكلي للعنف كان مخفيّاً إلى حدٍّ ما بعمليات الإغارة *commando* (مصطلح غرامشي) داخل المجتمع المدني. لكن في الواقع، لم يكن بوسع الكتيبة،

---

(١) «السياسة كمهنة»، في من قبل ماكس فيبر، محرر. غيرث وميلز، لندن ١٩٤٨، ص٧٨.

(٢) هذا مبدأ تنظيمي لأي دولة رأسمالية حديثة. يسمح طبيعيّاً لبعض الاختلافات والمؤهلات في الممارسة. وقد يُرسم احتكار الدولة لوسائل الإكراه قانوناً على خط الأسلحة الآلية، بدلاً من المسدسات، كما هو الحال في الولايات المتحدة أو سويسرا. وقد تكون ثمّة منظمات شبه قانونية للعنف الخاص، مثل فرق الحمقى الأمريكية في العشرينيات والثلاثينيات. لقد تأثر غرامشي بالتأكيد في وجود هذا الأخير. ومع ذلك، لطالما كانت هذه الظواهر ذات أهمية هامشية مقارنة بالآلة المركزية للدولة، في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية المتقدمة.

بالطبع، سوى الاعتداء على مؤسسات الطبقة العاملة وطردها مع الإفلات من العقاب لأنهم كانوا يتمتعون بتغطية ضمنية من الشرطة والجيش. أدرك غرامشي جيداً، بوضوحه المعتاد، هذا الأمر على نحوٍ طبيعي، «ففي الصراعات الراهنة، غالباً تشبه بنية الدولة الضعيفة جيشاً ضعيفاً، حيث تدخل القوات الخاصة (الكوماندوز)، أو التنظيمات المسلحة الخاصة، ميدان القتال لإنجاز مهمتين؛ استخدام طريقة غير شرعية، في حين يبدو أن الدولة تبقى ملتزمة بإطار الشرعية، وبالتالي يعيدون تنظيم الدولة نفسها».[1] وتعليقاً على مظاهرة **الزحف إلى روما** كتب: «لا يمكن أن تكون حرب أهلية بين الدولة والحركة الفاشية، فهي مجرد عمل عنف متشتت لتعديل قيادة الدولة وإصلاح جهازها الإداري. وفي حرب العصابات المدنية، لم تكن الحركة الفاشية ضد الدولة، بل كانت متحالفة معها».[2] ولا يبدو أن الحلقة غير النمطية نسبياً لدى الفرق الفاشية، التي لا يبدو، في الواقع، أن يكون لدى بعثاتها **المتفرقة** أي تأثير ملحوظ في توازن فكر غرامشي.

والأهم من عدم اليقين في روايته للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في هذا الصدد هو الاتجاه المتكرر لنظريته نحو التوسع المغالى فيه في مفاهيمها. فلا يعدُّ إسقاطه للشرطة في ظاهرة اجتماعية أكثر اتساعاً وغموضاً مثالاً غير نموذجي. ما هي الشرطة؟ من المؤكد أنها ليست مجرد منظمة رسمية، ومعترف بها قانونياً ومخصصة لوظيفة الأمن العام، التي عادة ما يفهمها المصطلح، كون الأمن العام هو النواة المركزية التي لها مسؤولية رسمية عن «الشرطة»، إنما في الواقع، هي منظمة أوسع بكثير، يشارك فيها جزء كبير من سكان الدولة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بروابط دقيقة ومحددة إلى حدٍّ ما، بصورةٍ دائمة أو عرضية.[3] في الواقع، من اللافت للنظر أنه في مجال القانون على وجه التحديد،

---

(١) QC I، ص١٢١؛ SPN، ص٢٣٢.

(٢) QC II، ص٨٠٨-٨٠٩.

(٣) QC I، ص٢٧٩-٢٨٠.

الذي كان مهتماً به على نحوٍ خاص كونه وظيفة من وظائف الدولة، تمكَّن غرامشي أن يلحظ في الوقت نفسه عدم وجود أي مكافئ قسري لعقوبات المجتمع المدني، ومع ذلك، يجادل أنه ينبغي النظر إلى الشرعية أنها نظامٌ أكثر انتشاراً من الضغوط والإكراهات في العمل في المجتمع المدني بقدر ما في الدولة، لإنتاج معايير أخلاقية وثقافية معينة. «ويجب توسيع مفهوم **القانون** ليشمل تلك الأنشطة المصنّفة اليوم على أنها **محايدة قانوناً**، التي تنتمي إلى مجال المجتمع المدني، الذي يعمل من دون الحاجة إلى عقوبات أو التزامات إجبارية، لكنه مع ذلك يمارس ضغطاً جماعياً ويحقق نتائج موضوعية في تطور العادات، وطرائق التفكير والسلوك، والأخلاق، وما إلى ذلك».[1] وتكون النتيجة عدم تمييز هيكلي بين القانون والعرف، والقواعد القانونية والأعراف التقليدية، ما يعوق التحديد الدقيق لمقاطعات المجتمع المدني أو الدولة في التكوين الاجتماعي الرأسمالي. لم يكن غرامشي قادراً على الإطلاق على إصلاح عدم التناسق بينهما، إذ تختلط عليه صيغته المتتالية باستمرار، دون أن يصل إليها تماماً.

فيما يتعلق بالرؤية الثالثة لدى غرامشي للعلاقة بين مصطلحاته، فإنها تمثل محاولة أخيرة لفهم موضوعه المُضلّل. في هذه الرؤية، تشمل الدولة الآن «المجتمع السياسي» و«المجتمع المدني» على حدٍّ سواء، وفي الواقع، إنَّه يجعل بداية الانصهار القاعدي في الرؤية الثانية متطرِّفاً. فلا يوجد الآن توزيع للهيمنة كتوليفة من الإكراه والرضا عبر الدولة والمجتمع المدني فحسب، بل تندمج الدولة والمجتمع المدني في وحدة ذات سيادة أكبر. «ويجب أن تنظر إلى **الدولة** على أنّها ليست جهازاً للحكم فحسب، بل أيضاً جهازاً **للهيمنة الخاصة** أو المجتمع المدني».[2] وخلاصة هذه الحجّة القول المأثور المفاجئ، «في الواقع، يعدّ المجتمع المدني والدولة كياناً واحداً».[3] وبعبارة أخرى، تصبح الدولة منسجمة مع النسيج الاجتماعي، كما هو

---

(١) QC III، ص١٥٦٦؛ SPN، ص٢٤٢.

(٢) QC II، ص٨٠١؛ SPN، ص٢٦١.

(٣) QC III، ص١٥٩٠؛ SPN، ص١٦٠.

الحال في العُرف الدولي، إذ يختفي مفهوم المجتمع المدني ككيان مستقل. «وكذلك يكون المجتمع المدني جزء من **الدولة**، بل هو في الواقع الدولة نفسها».[1] ويمكن القول إن هذه الصياغات تكشف عن وعي غرامشي المعتاد أن دور الدولة بمعنى ما **يفوق** دور المجتمع المدني في الغرب. ومن ثّمَّ فإنها تشكل تصحيحاً مهماً لرؤيته الثانية. ومع ذلك يصاحب كسبه مرة أخرى على الأرضية الجديدة ضياعه على الأرضية السابقة. ففي هذه الرؤية النهائية، يلغى التمييز نفسه بين الدولة والمجتمع المدني، وهذا الحل له عواقب وخيمة، تقوّض أي محاولة علمية لتحديد خصوصية الديمقراطية البرجوازية في الغرب.

يمكن رؤية النتائج في اعتماد لويس ألتوسير وزملائه لهذه الرؤية، لأنه إذا كانت الرؤية الأولى لمعادلات غرامشي قد استولت قبل كل شيء عليها التيارات اليسارية داخل الديمقراطية الاجتماعية الأوروبية بعد الحرب، فإن الرؤية الثالثة قد استخدمتها مؤخراً التيارات اليسارية داخل الشيوعية الأوروبية. ويمكن العثور على أصول هذا التبني في فقرة مشهورة من كتاب «**من أجل ماركس** *For Marx*»، حيث ساوى ألتوسير مفهوم «المجتمع المدني» بـ «السلوك الاقتصادي الفردي» ونسب أصله إلى هيغل، ورفضه كونه غريباً عن المادية التاريخية.[2] في الواقع، بطبيعة الحال، في حين أن ماركس الشاب استخدم المصطلح في المقام الأول للإشارة إلى صعيد الاحتياجات والأنشطة الاقتصادية، غير أنّه بعيد كل البعد عن المسألة إلى درجة أنه يختفي من كتاباته الناضجة. وإذا اختفت دلالاتها السابقة من الرأسمالية (**مع ظهور مفاهيم القوى/علاقات الإنتاج**)، فإن المصطلح نفسه ليس كذلك، لأن له معنى آخر لدى ماركس، ولم يكن مرادفاً للاحتياجات الاقتصادية الفردية، إنما كان تسمية عامة لجميع المؤسسات غير الحكومية في التكوين الاجتماعي الرأسمالي. ولم يتخلَ ماركس أبداً عن هذه

---

(١) QC III، ص٢٣٠٣؛ SPN، ص٢٦١.

(٢) من أجل ماركس، لندن١٩٧٠، ص١١٠. pendant

الوظيفة لمفهوم «المجتمع المدني» فحسب، بل إن كتاباته السياسية اللاحقة تدور باستمرار حول الاستخدام المركزي لها. وهكذا فإن كتاب «**برومير الثامن عشر** *The Eighteenth Brumaire*» بأكمله مبني على تحليل البونابرتية الذي يبدأ من التأكيد على أن: «تحاصر الدولة المجتمع المدني وتسيطر عليه وتنظّمه وتشرف عليه وتشدّه من أكثر تعابير الحياة احتضاناً إلى حركاته غير المهمة، ومن أنماط الوجود الأكثر عمومية إلى الحياة الخاصة للأفراد».[1]

كان هذا هو الاستخدام الذي تولّاه غرامشي في كتاباته في السجن. ومع ذلك، فلدى قيامه بذلك، حدّد مفهوم «المجتمع المدني» بشكل أكثر دقة. ولا يشير المجتمع المدني لدى غرامشي إلى مجال العلاقات الاقتصادية، إنما يتناقض معه بدقة كونه نظام من مؤسسات البنية الفوقية التي تعمل وسيطاً بين الاقتصاد والدولة.

«يقف المجتمع المدني بين البنية الاقتصادية والدولة، بتشريعاتها وقهرها»،[2] ولهذا السبب نادراً ما تتضمن قائمة غرامشي لمؤسسات الهيمنة في المجتمع المدني

---

(١) ماركس، استطلاعات من المنفى، ص١٨٦. «الحرب الأهلية في فرنسا» هي العمل الملحق الذي يقدّم نظرية عن النقيض التام للبونابرتية: «كان النقيض المباشر للإمبراطورية هو المجتمعية (الكومونة)... لم يكن من المفترض أن تنكسر وحدة الأمة، ولكن على النقيض من ذلك، تُنظّم عبر الدستور المجتمعي (الكموني) وتصبح حقيقة واقعة عبر تدمير سلطة الدولة التي تدّعي أنها تجسيد لتلك الوحدة المستقلة عن الأمة نفسها وتتفوق عليها... كان من المقرر انتزاع وظائفها المشروعة من سلطة تغتصب السيّادة على المجتمع نفسه، وإعادتها إلى الوكلاء المسؤولين في المجتمع». ماركس، الأممية الأولى وما بعدها، لندن ١٩٧٤، ص٢٠٨، ٢١٠. يكرّر «نقد برنامج غوته» التناقض نفسه: «تتمثل الحرية في تحويل الدولة من عضو مفروض على المجتمع إلى عضو تابع له تماماً». (المرجع نفسه، ص٣٥٤). اختُصِر مصطلح «المجتمع المدني» إلى «المجتمع» في أعمال ماركس اللاحقة، على الأرجح بسبب غموض المصطلح الألماني bürgerliche Gesellschaft، لكنه من الواضح أنه يحتل الموقف الهيكلي نفسه في هذه التناقضات بين الدولة والمجتمع.

(٢) QC II، ص١٢٥٣؛ SPN، ص٢٠٨.

المصانع أو وحدات التصنيع، على وجه التحديد الأجهزة الاقتصادية التي يعتقد كثيرٌ من أتباعه اليوم أنها أساسية في غرس التبعية الأيديولوجية بين الجماهير. (إذا وُجِد أي شيء، في كتاباته في تورينو، فلم تكن موجودة في ملاحظاته بشأن النزعة الأمريكية في السجن، غالباً ما كان غرامشي يميل إلى اعتبار انضباط هذه المدارس بمنزلة مدارس اشتراكية وليست رأسمالية). ومن ثَمَّ يمكن وصف تعريف غرامشي لمصطلح **المجتمع المدني** أنّه تحسين لاستخدامه في عزل الراحل ماركس صراحة عن أصوله الاقتصادية. في الوقت نفسه، رأينا للتو أنه في رؤيته الأخيرة من ثنائية الدولة والمجتمع المدني، تخلّى عن التمييز بينهما تماماً، لإعلان هويتهما. ومع ذلك، هل يمكن ببساطة رفض المصطلح حتى في استخدامه غير الاقتصادي؟ ليس ثمة شك في أن مروره المتنوع لدى لوك، وفيرغسون، وروسو، وكانط، وهيغل، وماركس قد أثراه بغموض وتشويش متعدد.[1] ولا شك أنه سيكون من الضروري تأطير مفهوم جديد لا لبس فيه في المستقبل، ضمن نظرية مطوّرة للتعبير الكلي عن التكوينات الاجتماعية الرأسمالية. ولكن حتى يتوفر ذلك، يظل مصطلح «المجتمع المدني» مفهوماً عملياً إرشادياً ضرورياً، لتخصيص تلك المؤسسات والآليات كلها خارج حدود نظام الدولة الصحيح. وبعبارة أخرى، تتمثل وظيفتها في رسم خط فاصل لا غنى عنه داخل البنى الفوقية السياسية الأيديولوجية للرأسمالية.

فيما بعد، انقاد ألتوسير منطقياً، حين رفض فكرة المجتمع المدني، إلى استيعاب قوي لصيغة غرامشي النهائية، التي ألغت التمييز بين الدولة والمجتمع المدني، وكانت النتيجة أطروحة مفادها أن «الكنائس والأحزاب والنقابات

---

(١) من أجل الاستخدامات المتتالية للمصطلح، من عصر التنوير وما بعده، انظر بيبيو، (غرامشي ومفهوم المجتمع المدني Gramsci e la concezione della società civile). المرجع السابق، ص٨٠-٨٤. قبل هيغل، كان «المجتمع المدني» يعارض عادة «المجتمع الطبيعي» أو «المجتمع البدائي»، كحضارة للطبيعة، بدلاً من «المجتمع السياسي» أو «الدولة»، باعتبارها انقسامات داخل الحضارة.

العمالية والعائلات والمدارس والصحف والمشاريع الثقافية» كلها في الواقع تشكّل «أجهزة دولة أيديولوجية».[1] وأوضح ألتوسير هذه الفكرة قائلاً: «ليس ذات شأن ما إذا كانت المؤسسات التي تتحقق فيها (الأيديولوجيات) «عامة» أو «خاصة»، فهي جميعها تشكّل على حدٍّ سواء قطاعات دولة واحدة مسيطرة، وهي «الشرط المسبق لأي تمييز بين العام والخاص».[2] وليست الأسباب السياسية لهذا القرار المفاجئ والتعسفي واضحةً تماماً، ومع ذلك، يبدو من المحتمل أنها كانت إلى حدٍّ كبير نتاج الجاذبية التي مارستها الثورة الثقافية الصينية في أواخر الستينيات على القطاعات شبه المعارضة للأحزاب الشيوعية الأوروبية. في الواقع، لا يمكن، مواءمة الشخصية الثورية المزعومة رسمياً للطريقة في الصين إلا بالتعريفات الماركسية الكلاسيكية للثورة، والإطاحة بآلة الدولة وتدميرها، عبر إصدار مرسوم أن جميع مظاهر الثقافة هي أجهزة الدولة.[3] وفي الصحافة الصينية في ذلك الوقت، كانت تُميَّز هذه المظاهر، في الواقع، عملياً في السمات النفسية التي أظهرها الأفراد. لتقديم شهادات ماركسية معتمدة لـ «ثورة الأرواح» الجارية في الصين، كان من الضروري إعادة تعريف جذري للدولة. لم

---

(١) لينين والفلسفة ومقالات أخرى، لندن ١٩٧١، ص١٣٦-١٣٧. علق ألتوسير قائلاً: «على حد علمي، غرامشي هو الوحيد الذي قطع كل المسافة في الطريق الذي أسلكه... لسوء الحظ، لم ينظم غرامشي حدسه، الذي ظلّ في حالة ملحوظات حادة ولكنها مجزّأة».

(٢) لينين والفلسفة، ص١٣٧-١٣٨. وبمجرد قبول هذه الحجة، بطبيعة الحال، ما مِن سبب يمنع الصحف أو العائلات البرجوازية فحسب، بل أيضاً المصانع والمكاتب الرأسمالية، من تسمية «أجهزة الدولة» _وهو استنتاج كان من الواضح أن ألتوسير، يُحسب له، قد رفضه. (لا يوجد ما هو أسهل بعد ذلك من الإعلان عن هوية «برجوازية الدولة» في الاتحاد السوفياتي والبرجوازية في الولايات المتحدة). ومع ذلك، فإن هذا الإغفال لا يؤدي إلا إلى الإشارة إلى عدم جدية المجاز بأكمله.

(٣) انظر الملحوظات الإدراكية في مقابلة إسحاق دويتشر حول الثورة الثقافية، (اليسار La Sinistra)، المجلد١، عدد ٢، تشرين الثاني ١٩٦٦، ص١٣-١٦.

يكن ثمة حاجة تذكر اليوم إلى الخوض في عدم ملاءمة هذا الإجراء لأي تفسير عقلاني للثورة الثقافية، التي أصبحت الآن فصلاً مؤرشفاً في تاريخ الحزب الشيوعي الصيني، التي كانت عواقبها المحتملة على سياسة اشتراكية مسؤولة في الغرب أكثر خطورة.

من أجل التغيير تبنّى الموقف القائل إن جميع البُنى الفوقية الأيديولوجية والسياسية، بما في ذلك الأسرة والنقابات العمالية الإصلاحية والأحزاب ووسائل الإعلام الخاصة، هي بحكم تعريفها أجهزة دولة، وفي منطق صارم يصبح من المستحيل وغير ضروري التمييز بين الديمقراطيات البرجوازية والفاشية، لأنه في حقيقة الأمر قد أضفى الأخير الطابع المؤسسي على سيطرة الدولة الكاملة على النقابات العمالية أو وسائل الإعلام الجماهيرية، ووفقاً لهذا المنطق، سيكون، إذا استخدمنا عبارة ألتوسير، «غير ذات شأن». ويمكن أن يؤدّي الخلط المماثل بين الدولة والمجتمع المدني على خلاف الأتباع الأصغر سناً في مدرسة فرانكفورت في الوقت نفسه إلى المجادلة أن «الديمقراطية الليبرالية» في ألمانيا ما بعد الحرب كانت مكافئة وظيفياً للفاشية في ألمانيا ما قبل الحرب، بما أن الأسرة قد حققت الآن حالة استبدادية احتلتها الشرطة في السابق كجزء من نظام الدولة. والطابع غير العلمي لمثل هذه الأطروحات واضح، إذ دفعت الطبقة العاملة الأوروبية مبالغ كبيرة مقابل توقعاتها في العشرينيات وأوائل الثلاثينيات. ليست حدود الدولة مسألة لامبالاة بالنظرية الماركسية أو الممارسة الثورية، لأنه من الضروري أن تكون قادرةً على رسمها بدقة. ويعني طمسها، في الواقع، إساءة فهم الدور الواضح ومدى فعالية البُنى الفوقية خارج الدولة داخل الديمقراطية البرجوازية. وأكَّد رالف ميليباند، في نقده المتبصّر لمفهوم «أجهزة الدولة الأيديولوجية»، هذا بصورة صحيحة. «إن الإيحاء إلى أن المؤسسات ذات الصلة هي في الواقع جزء من نظام الدولة الذي لا يبدو لي متوافقاً مع الواقع، ويميل إلى إخفاء الاختلاف في هذا الصدد بين هذه الأنظمة والأنظمة السياسية حيث المؤسسات الأيديولوجية هي

بالفعل جزء من نظام الدولة الاحتكاري للسلطة. وفي الأنظمة السابقة، تحتفظ المؤسسات الأيديولوجية بدرجة عالية جداً من الاستقلالية، ومِن ثَمَّ هم أكثر قدرة على إخفاء درجة انتمائهم إلى نظام السلطة الرأسمالية».[1]

بقدر ما كان ألتوسير مهتمّاً، فقد كان من الظلم في الواقع أن ننسب إليه أي تعريف لهياكل الفاشية والديمقراطية البرجوازية، إذ لا توجد أي علامة على أنه تعرض لإغراء هذه الأخطاء اليسارية المتطرفة، أو بدلاً من ذلك، من قبل الإصلاحيين. إن العواقب التي يمكن استنتاجها رسمياً من أنّ فكرة النقابات العمالية المحلية أو صالات السينما كانت جزءاً من جهاز الدولة في الغرب (وفي هذه الحالة، فإن انتصار قائمة شيوعية أو صنع فيلم متشدد يُحسب ظاهرياً على أنه فتوحات تدريجية من «أدوار» جهاز دولة قابل للانقسام، في تحدٍّ للمبدأ الماركسي الأساسي للوحدة السياسية للدولة البرجوازية الذي تتطلب على وجه التحديد

---

(١) «الدولة الرأسمالية: رد على نيكوس بولانتزاس»، مجلة نيو لفت ريفيو ٥٩، كانون الثاني- شباط ١٩٧٠، ص٥٩. غير أن بولانتزاس لا يمكن بالتأكيد اتهامه باللامبالاة بمشكلة الدولة الفاشية. يمثل عمله الرائع، الفاشية والديكتاتورية، لندن ١٩٧٤، مثالاً نادراً للتوليف النظري والتجريبي في الأدب الماركسي المعاصر. مع الاحتفاظ بآداب «أجهزة الدولة الأيديولوجية» التي كانت رائجة في ذلك الوقت، جادل بولانتزاس مع ذلك أن «هذا لا يعني في أي حال من الأحوال أن الطابع «الخاص» أو «العام» لأجهزة الدولة الأيديولوجية ليس ذا أهمية»، وسعى إلى تحديد خصوصية الدولة الفاشية عبر إعادة تنظيم الفروع المعنية لجهاز الدولة في نمط جديد وأكثر مركزية (ص٣٠٥، ٣١٥-٣٣٠). وإذا ظلّت روايته عن هذا الأخير غير كافية في النهاية، فذلك لأن تفسيره العام لطبيعة الفاشية يعاني من نقص تاريخي معين. داخلياً، تميل إلى التقليل من حدة التهديد الطبقي من البروليتاريا الذي أثارها (يُعتقد أن هزيمة الطبقة العاملة قد سبقت الانتصار الفاشي في إيطاليا وألمانيا، وفي هذه الحالة كانت الفاشية تفوق البرجوازية)، في حين تجاهل الخارج ديناميكيات النضال بين الإمبريالية (حُذِفت الحرب العالمية الثانية تماماً، ومعها الكشف الحاسم عن الطبيعة الاجتماعية والأساس المنطقي للتوسع الفاشي). سوف يتبع ترسيم نظري أكثر صرامة للدول الفاشية من الديمقراطيات البرجوازية من أي دراسة لهذه المحددات. ومع ذلك، نظراً لغيابها، يظل نطاق عمل بولانتزاس وجودته أكثر إثارة للإعجاب.

ثورة لإنهائه)، وهذا كان سبب البراءة الفعلية لنظرية خطِرة للغاية في إلهامها، قد صُمِّمت لتتوافق سرّاً مع الأحداث في الصين، فتطبيقاتها الخارجية في الغرب تفتقر إلى أي قوة دفع محلية. ولم تكن جاذبيتها السياسية هي العلامة الحقيقية للنظرية لدى الطبقة العاملة، بقدر ما كانت في ثقلها.

كانت قضية غرامشي مختلفة تماماً بطبيعة الحال، فلا وجود لأي مقرّر سياسي مغاير في العمل في نظرياته للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني. لقد كانت الصعوبات والتناقضات في نصوصه انعكاساً لمعوقات سجنه، ومع ذلك، كان ثمّة مقرّر فلسفي لميله لتوسيع حدود الدولة. لم تنتج فكرة التمديد اللانهائي للدولة لدى غرامشي كهيكل سياسي من العدم، لقد أخذها مباشرة من بينيديتو كروتشه، واستشهد ما لا يقل عن أربع مرات في **دفاتر السجن**، بوجهة نظر كروتشه القائلة إن **الدولة** هي كيان أعلى، لا ينبغي تحديده على أنه حكومة تجريبية حقاً، إذ يمكن في بعض الأحيان أن تجد معناها الحقيقي فيما قد يبدو مؤسسات أو ميادين المجتمع المدني. ويذهب كروتشه إلى حدِّ التأكيد على أن **الدولة** الحقيقية، أي القوة الموجهة في العملية التاريخية، لا توجد أحياناً في المكان الذي يُعتقد عادةً أنها موجودة فيه، في الدولة كما هو محدد قانونياً، لكنها غالباً في **القوات الخاصة**، وأحياناً فيما يسمى بالثوار. ويعدّ اقتراح كروتشه هذا مهمّاً جداً لفهم مفهومه عن التاريخ والسياسة.[1] إن الطابع الميتافيزيقي لمفهوم كروتشه واضح، بالطبع، فقد كانت فكرة الجوهر النمطي للدولة، التي تطفو فوق المظاهر القانونية أو المؤسساتية، تراثاً هيغلياً أنموذجياً. وإن إعادة إنتاجها داخل الماركسية الغربية من قبل مدرسة مناهضة بشدة للهيغلية له مفارقة غريبة.

---

(١) QC III، ص١٣٠٢. الفكرة نفسها مذكورة في QC II، ص ٨٥٨؛ QC II، ص١٠٨٧؛ QC II، ص١٢٢٣-٤. اعترض غرامشي على التعميم غير المبرر لكروتشه في أطروحته، لكنه وافق على صحتها كمبدأ. هذا الادعاء ليس متناقضاً بالنسبة لنظرية هيمنة الدولة، الوعي الأخلاقي، لأنه يمكن في الواقع أن يحدث أن الاتجاه الأخلاقي والسياسي لبلد ما في حقبة معينة لا تمارسه الحكومة القانونية، بل تمارسه منظمة «خاصة» أو حتى حزب ثوري.

كان لهذا الإرث المناهض للعلم والتأملي لفكر كروتشه آثاره بلا شك على عمل غرامشي، ومن الأمثلة على التقلبات التي كانت مسؤولة عنها نصاً من **دفاتر السجن** يسرد فيه غرامشي فكرة أن البرلمان، في بعض الحالات، قد لا يكون جزءاً من الدولة على الإطلاق.[1] وكان الاتجاه المضلل الذي قادته نزوة كروتشه واضحاً في كل تلك المقاطع من كتابات غرامشي التي تؤكد أو تقترح إزالة الحدود بين الدولة والمجتمع المدني. وفي الوقت نفسه، من الملاحظ أنه حيثما كان لا بدّ من أن يتحدث غرامشي مباشرة عن تجربة الفاشية في إيطاليا، لم يخطئ قطُّ في أهمية ترسيم الحدود بينهما، لأن الفاشية كانت تميل على وجه التحديد إلى قمع هذه الحدود في الممارسة، وما أن أصبحت الاهتمامات السياسية أولية، لم يجد غرامشي صعوبة في تسجيل الحقائق التاريخية، وكتب: «حين قُمعت جميع الأحزاب السياسية مع أحداث ١٩٢٤-١٩٢٦، أُعلن عن انسجام **بلد حقيقي وبلد قانوني** من الآن فصاعداً في إيطاليا، لأن المجتمع المدني بجميع أشكاله قد دُمج الآن في منظمة حزبية سياسية واحدة للدولة».[2] لم يكن لدى غرامشي أوهام بشأن أهمية الابتكارات التي فرضتها الديكتاتورية المعادية للثورة وكانت ضحية لها. إذ كتب: «إن الديكتاتوريات المعاصرة تُلغي قانوناً حتى الأشكال الحديثة للاستقلال الذاتي» للطبقات التابعة، مثل «الأحزاب والنقابات والجمعيات الثقافية»، وهكذا «تسعى إلى دمجها في نشاط الدولة، لتصبح المركزية القانونية للحياة القومية كلها في أيدي جماعة حاكمة التي أصبحت الآن **شمولية**».[3] ومن ثمّ، مهما كانت الأخطاء التحليلية الناجمة عن تأثير كروتشه في نصوص غرامشي، فإن الانحراف في المساواة بين الأشكال الفاشية والبرلمانية للدولة الرأسمالية لم يكن من بينها.

---

(١) QC III، ص١٧٠٧-١٧٠٨؛ SPN، ص٢٥٣-٢٥٤.

(٢) QC III، ص٢٠٥٨.

(٣) QC III، ص٢٢٨٧؛ SPN، ص٥٤٠.

لوحظت التذبذبات في استخدام غرامشي لمصطلحاته الأساسية، فلم يلتزم قطُّ على نحوٍ واضح بأي منها. ومع ذلك، يمكن القول إن رؤيته الثالثة في تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، هي تذكير أنه في كتاباته في السجن لا توجد مقارنة شاملة بين الديمقراطية البرجوازية والفاشية. وتظل مشكلة الاختلاف المحدد بينهما دون حلّ، وهذا إلى حدٍّ ما هو سبب ظهور غرامشي، ضحية ديكتاتورية الشرطة في بلد أوروبي متخلف نسبياً، على نحوٍ متناقض بعد الحرب العالمية الثانية كونه منظّراً بلا منازع للدولة البرلمانية للبلدان الرأسمالية المتقدمة. وتُطرح أهمية التمييز العملي بين الدولة والمجتمع المدني بإلحاح خاص، كما رأينا، لأي تحليل مقارن من هذا القبيل. وتميل الرؤية الثالثة لدى غرامشي في النهاية إلى قمع المشكلة النظرية المركزية في أول تعريفين له. إن العقدة الغوردية (المعضلة) للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في التكوينات الاجتماعية الغربية، على خلاف روسيا القيصرية، مقطوعة بسبب مرسوم قطعي أن الدولة تتماشى مع البنية الاجتماعية في أي حال. ومع ذلك، تظل المشكلة قائمة، ويشهد عدد كبير من نصوص غرامشي المخصصة لاستكشاف معادلاته الأولى على وعيه الثابت بها.

-٣-

عدم التماثل

لوحظ، في الوقت الحالي، لدى التزامنا مصطلحات **دفاتر السجن**،[1] أن التوزيع الأساسي، الذي يستعصى تعريفه في كلّ نَصّ من نصوص غرامشي المتعاقبة، وعلى الرغم من افتقادها له في نواحٍ مختلفة، هو عدم التماثل بين المجتمع المدني والدولة في الغرب، إذ يقع الإكراه في أحدهما، ويقع القبول في كليهما. ومع ذلك، فإن هذه الإجابة **الطوبولوجية (الموضوعية)** نفسها تطرح مشكلة أخرى أعمق. بعيداً عن توزّعها، ما هو التداخل أو العلاقة بين القبول والإكراه في بنية سلطة

---

(١) يجب تكرار الحذر. لا يسمح عادةً التحليل الثنائي الذي تميل إليه ملحوظات غرامشي بمعالجة مناسبة للقيود الاقتصادية التي تعمل مباشرة لفرض سلطة الطبقة البرجوازية: من بين أمور أخرى، الخوف من البطالة أو الفصل الذي يمكن، في ظروف تاريخية معينة، أن ينتج «أغلبية صامتة» من المواطنين المطيعين والناخبين المطيعين بين المستغَلين. مثل هذه القيود لا تنطوي على قناعة بالموافقة ولا عنف بالإكراه. لقد تضاءلت أهميتها، بصدق، مع توطيد الديمقراطيات البرجوازية في الغرب في فترة ما بعد الحرب، مقارنة بدور أنظمة المحسوبية أو أنظمة الحكم السابقة. ومع ذلك، لا تزال أشكالها الصغيرة لا تعد ولا تحصى في الأعمال اليومية للمجتمع الرأسمالي. ثمّة نمط آخر للسلطة الطبقية يفلت من التصنيف الرئيسي لغرامشي وهو الفساد، الموافقة عن طريق الشراء، بدلاً من الإقناع، دون أي تثبيت أيديولوجي. لم يكن غرامشي، بالطبع، غير مدرك «للقيد» أو «الفساد» في أي حال من الأحوال. فكان يعتقد، على سبيل المثال، أن الحريات السياسية في الولايات المتحدة قد أُبطِلت إلى حد كبير عبر «الضغوط الاقتصادية» (QC III، ص ١٦٦٦)؛ في أثناء وجوده في فرنسا خلال الجمهورية الثالثة، أشار إلى أن «الفساد أو الاحتيال يقف بين الموافقة والقوة»، أو تحييد حركات المعارضة عن طريق رشوة قادتها، وهي سمة من سمات الظروف التي يكون فيها استخدام القوة محفوفاً بالمخاطر (QC III ص. ١٦٣٨؛ SPN، ص٨٠n). ومع ذلك، لم يقحمها قطُّ لتشكيل طيف أكثر تعقيداً من المفاهيم منهجياً في نظريته الرئيسة. وتظل التعليقات أدناه عمداً ضمن حدود الأخير.

الطبقة البرجوازية في الرأسمالية الحضرية؟ يبدو أن طريقة عمل الديمقراطية البرجوازية تبرر الفكرة القائلة إن الرأسمالية المتقدمة تعتمد بصورة أساسية على موافقة الطبقة العاملة عليها. في الواقع، إن قبول هذا المفهوم هو حجر الزاوية في إستراتيجية «الطريق البرلماني إلى النظام الاشتراكي»، التي يمكن قياس تقدّمها عبر تحوّل البروليتاريا إلى آفاق الاشتراكية، حتى تتحقق الأغلبية العددية، وحينئذٍ بإمكان حكم النظام البرلماني الاجتهاد لسنّ النظام الاشتراكي. إن الفكرة القائلة إن قوة الرأسمالية تتخذ بصورة أساسية أو حصرية شكل الهيمنة الثقافية في الغرب مبدأ كلاسيكياً للإصلاحية، هي الإغراء التلقائي الكامن في بعض ملاحظات غرامشي. فهل استُبعد حقاً عبر تأكيده البديل على أن هيمنة البرجوازية الغربية هي مزيج من القبول والإكراه؟ لا شك في أن هذا تحسّن، غير أن العلاقة بين المصطلحين لا يمكن فهمها ما إن اقترنا أو أُضيفا معاً. إنما في إطار عمل غرامشي، كل شيء يعتمد على معايرة دقيقة لهذه العلاقة على وجه التحديد. كيف ينبغي تصوّرها نظرياً؟

لا يمكن تقديم إجابة مناسبة عن هذا السؤال هنا، ولا يمكن التوصل إلى حلٍّ جدّي له إلا عبر البحث التاريخي، ولا يمكن لأي تعليق لغوي، أو مشروع نظري، أن يحلّ المسائل المعقدة لسلطة الطبقة البرجوازية في الغرب. إن إجراء تحقيق موضوعي ومقارن مباشر للأنظمة السياسية الفعلية للدول الإمبريالية الكبرى في القرن العشرين يمكنه وحده أن يؤسس الهياكل الحقيقية لحكم الرأسمالية. وكل ما يمكن القيام به هنا هو تقديم بعض الاقتراحات النقدية ضمن الحدود النصّية لخطاب غرامشي، ويظلّ التحقق منها بالضرورة خاضعاً للتخصصات المعروفة للدراسة العلمية.

ومن أجل صياغة ردٍّ أولي، يمكننا أن ننتقل إلى عبارة غرامشي نفسه، في نسخة **الدفاتر** الأولى الذي ألّفها في السجن، وأشار في عرض «أشكال النضال المختلطة» التي هي في الأساس ذات طابع عسكري، وغالباً ما تكون نضالاً «سياسياً»، إذ تلحظ في الوقت نفسه أن «كل نضال سياسي له أساس عسكري دائماً».[1] إن التجاور المتناقض

---

(١) QC I، ص١٢٣؛ SPN، ص٢٣٠.

والتمييز بين «الأساسي» و«الغالب» في وصف العلاقة بين شكلين من أشكال النضال، يوفّر صيغة يمكن تكييفها لتفسير أكثر ملاءمة لتحولات سلطة الطبقة البرجوازية في الرأسمالية المتقدمة. وفيما بعد قنن التقليد الألتوسيري الازدواجية نفسها بتمييزه بين «المحدد» و«المسيطر»، لم يكن مأخوذاً من غرامشي، إنما من ماركس. ولدى تحليل التشكيلات الاجتماعية المعاصرة للغرب، في مقدورنا استبدال «الإكراه» أو «القمع» بـ «النضال العسكري» لغرامشي، كأسلوب للحكم الطبقي الذي يفرضه العنف، «الثقافة» أو «الأيديولوجية» من أجل «نضاله السياسي»، كأسلوب للحكم الطبقي مضموناً بالقبول. فمن الممكن بعد ذلك التقاط شيء مثل الطبيعة الحقيقية للعلاقة بين المتغيرين اللذين كان غرامشي مسكوناً بهما. وإذا رجعنا إلى إشكالية غرامشي الأصلية، فإن الهيكل الطبيعي للسلطة السياسية الرأسمالية في الدول الديمقراطية البرجوازية يخضع فعلياً على نحوٍ متزامن وغير قابل للتجزئة للثقافة وتُحدد بالإكراه. إن إنكار الدور «الغالب» أو المهيمن للثقافة في نظام السلطة البرجوازي المعاصر هو تصفية لأبرز فرق فوري بين البرلمانية الغربية والاستبداد الروسي، واختزال الأول إلى أسطورة. وتتجسد، في الحقيقة، هذه الهيمنة الثقافية في بعض المؤسسات الواقعية التي لا يمكن دحضها: كالانتخابات المنتظمة، والحريات المدنية، وحقوق التجمّع، وكلها موجودة في الغرب ولا يوجد أي منها يهدد مباشرة السلطة الطبقية للرأسمالية.[1] وهكذا يقوم نظام الحكم البرجوازي اليومي على موافقة الجماهير، في شكل اعتقاد أيديولوجي أنهم

---

(١) تظل هذه الصيغ عن عمد ضمن نطاق مفاهيم غرامشي. إنها تنطوي على تبسيط رئيسي واحد، وهو سمة من سمات دفاتر السجن_ استبعاد الأبعاد "الثقافية" و"السياسية" للقبول الشعبي على حكم الرأسمال. ومع ذلك، لا يمكن معادلة الاثنين مباشرةً. لم يكن أي برلمان برجوازي على الإطلاق مجرد محاكاة علمانية لكنيسة دينية. **(انظر الحاشية السفلية في الصفحة ٦٥ أعلاه)**. يمكن القول إن اهتمام غرامشي كان دائماً يميل إلى المؤسسات الثقافية البحتة لضمان موافقة الجماهير _ الكنائس والمدارس والصحف وما إلى ذلك_ أكثر من اهتمامه بالمؤسسات السياسية تحديداً التي تضمن استقرار الرأسمالية، مع تعقيدها وغموضها بالضرورة. لأغراض الحجة أعلاه، احتُفِظ بخاصية عدم التحديد المميزة لمناقشات غرامشي بشأن الموافقة.

يمارسون الحكم الذاتي في الدولة التمثيلية. وفي الوقت نفسه، مع ذلك، فإن نسيان الدور «الأساسي» أو المحدد للعنف داخل هيكل السلطة للرأسمالية المعاصرة في النهاية هو الرجوع إلى الإصلاحية، في وهم أن الأغلبية الانتخابية يمكنها أن تشرّع النظام الاشتراكي سلمياً في البرلمان.

قد يعمل مبدأ القياس في إلقاء الضوء على العلاقة المعنية، بشرط مراعاة حدودها (الموجودة في أي قياس). ويُشَكّل النظام النقدي الكلاسيكي من وسيلتين مختلفتين لصرف العملة الورقية والذهب.[1] ولم يكن جمع هذين الوسيلتين لقيمة الإصدار الائتماني، الذي يتداول يومياً، ويحافظ على النظام في ظل الظروف العادية، يعتمد على كمية المعدن في احتياطيات البنوك في أي لحظة معينة، على الرغم من حقيقة أن هذا المعدن كان غائباً فعلياً عن النظام بوصفه وسيطاً للتبادل. يظهر في التداول العملة الورقية فقط، وليس الذهب، ومع ذلك كانت تحدد الأوراق المالية في نهاية المطاف بقيمة الذهب، التي دونها لا تعد عملة قوية. وعلاوة على ذلك، من شأن ظروف الأزمة بالضرورة أن تؤدي إلى عودة مفاجئة للنظام الكلي إلى المعدن الذي يكمن خلفه بشكل غير مرئي، ما يؤدي إلى انهيار الائتمان بطريقة ناجحة إلى الاندفاع نحو الذهب.[2] تسود في النظام السياسي علاقة هيكلية مماثلة (غير مضافة وغير متعدّية) بين الأيديولوجيا والقمع، والموافقة والإكراه. وتعدّ الظروف الطبيعية للخضوع الأيديولوجي للجماهير، الروتين

---

(١) قدَّم تالكوت بارسونز، بمزيج مميز من البصيرة والارتباك، ذات مرة مقارنة بين السلطة والمال من نوع مختلف تماماً، ما أدى إلى حيرة أي تشابه عبر التوصل إلى استنتاج لا يضاهى، وهو أن «النظام السياسي الديمقراطي» يمكن أن يزيد العدد الإجمالي للفئات غير الطبقية «السلطة» في المجتمع عبر «الأصوات» بالطريقة نفسها التي يمكن بها للنظام المصرفي زيادة القوة الشرائية عن طريق «الائتمان» (الأصوات تؤدي «واجب مزدوج»، مثل الدولار في البنك، على حد تعبيره). انظر «حول مفهوم القوة السياسية»، وقائع الجمعية الفلسفية الأمريكية، حزيران ١٩٦٣، أعيد نشرها الآن في كتاب النظرية الاجتماعية والمجتمع الحديث، نيويورك ١٩٦٧.

(٢) أو إلى عملات أجنبية أقوى بنسبة أعلى من الذهب.

اليومي للديمقراطية البرلمانية، هي نفسها مكوّنة من قوة صامتة وغائبة تمنحها تداولها، في احتكار الدولة للعنف المشروع. وإذا حُرمت من هذا، فإن نظام التحكّم الثقافي سيكون هشّاً على الفور، حيث ستختفي حدود الإجراءات المحتملة ضده.[1] ومع ذلك، يكون النظام قوياً للغاية، قوياً جداً إلى درجة أنه يمكنه على نحوٍ متناقض، الاستغناء عنه، ونتيجة لذلك، نادراً ما يظهر العنف داخل حدود النظام كله.

قد يظل الجيش، في الديمقراطيات الأكثر هدوءاً اليوم، غير مرئي في ثكناته، وتبدو الشرطة غير عنيفة في تأدية عملها. وهذا التشبيه ينطبق أيضاً على جانب آخر تماماً، مثل الذهب كونه قاعدة مادية للأوراق المالية فهو في حدِّ ذاته اتفاقية تحتاج إلى القبول كوسيلة للصرف، كذلك فإن القمع كضامن للأيديولوجية

---

(١) مثال كلاسيكي على مثل هذا الاختفاء المفاجئ «للحدود» تقدِّمه التعليقات والتفنيدات التي أدخلها عمال الطباعة في الصحف البرجوازية خلال حالة ثورية. في روسيا وكوبا على حد سواء، ردَّ المؤلفون على دعاية الصحافة الرأسمالية في صفحاتها الخاصة، عبر إلحاق ما أطلق عليه العمال الكوبيون «ذيول» بالمقالات الأكثر كذباً الواردة فيها. وهكذا انتشر نظام الرقابة الثقافية في الهواء في اللحظة التي تم فيها تحدّي «حقوق» الملكية الخاصة، لأنه لا يوجد أي جهاز دولة مستقر للقمع لفرضها. علّق تروتسكي على هذه العلاقة البنيوية، في روايته للوضع في روسيا بعد ثورة شباط: «ماذا عن قوة الملكية؟ قال الاشتراكيون البرجوازيون الصغار، ردّاً على البلاشفة. الملكية هي علاقة بين الناس. إنها تمثل قوة هائلة ما دامت معترفاً بها عالمياً ومدعومة بنظام الإكراه المسمى القانون والدولة. لكن جوهر الوضع الحالي هو أن الدولة القديمة قد انهارت فجأة، وأن نظام الحقوق القديم برمّته أصبح موضع تساؤل من قبل الجماهير. في المصانع، كان العمال ينظرون أكثر فأكثر إلى أنفسهم كملّاك، والرؤساء كضيوف غير مدعوين. لا يزال الأمر أقل تأكيداً هو مشاعر الملاك في المقاطعات، وجهاً لوجه مع أولئك الفلاحين المنتقمين، وبعيداً عن تلك السلطة الحكومية التي أوجدوها حيناً من الوقت، بسبب بعدهم عن العاصمة، كما يعتقدون. لم يعد أصحاب الأملاك، الذين حرموا من إمكانية استخدام ممتلكاتهم أو حمايتها، من أصحاب الممتلكات وأصبحوا من أصحاب العقارات الخائفين للغاية الذين لم يتمكنوا من تقديم أي دعم للحكومة لسبب بسيط هو أنهم بحاجة إليه بأنفسهم». تاريخ الثورة الروسية History of the Russian Revolution، ١، ص١٩٧.

نفسها يعتمد على موافقة أولئك الذين دُرِّبوا على ممارستها. ومع ذلك، بالنظر إلى هذا الشرط النقدي، فإن اللجوء «الأساسي» لسلطة الطبقة البرجوازية، تحت عتبة الثقافة «الراجحة» في النظام البرلماني، يظل إكراهاً.

من الناحية التاريخية، وهي النقطة الأكثر أهمية على الإطلاق، إن تطوّر أي أزمة ثورية يستبدل بالضرورة الهيمنة داخل بنية السلطة البرجوازية من الأيديولوجية إلى العنف. ويصبح الإكراه عاملاً حاسماً ومهيمناً في الأزمة العظمى، ويحتل الجيش حتماً مقدمة المسرح في أي صراع طبقي ضد احتمال الانطلاق الحقيقي للاشتراكية. ويمكن اعتبار القوة الرأسمالية بهذا المعنى نظاماً طوبولوجياً ذا مركز «متنقل»، في أي أزمة، يُحدث إعادة انتشار موضوعية، ويعيد تركيز رأس المال من ممثله إلى أجهزته القمعية. إن حقيقة أن تظلّ ذاتية الكوادر القيادية لهذه الأجهزة في الدول الغربية اليوم بريئة من أي سيناريو من هذا القبيل ليست دليلاً على حيادها الدستوري، بل مجرد دليل على بُعد المستقبل لديها. في الواقع، ينبغي أن تؤدّي أي أزمة ثورية داخل بلد رأسمالي متقدم بالضرورة إلى عودة إلى المحدد النهائي لنظام السلطة، أي القوة. وهذا هو قانون الرأسمالية، الذي لا يمكن أن يُنتهك، تحت طائلة الموت، إنه قاعدة وضع نهاية اللعبة.

لا بدّ أن يكون واضحاً الآن سبب احتواء مفهوم غرامشي للهيمنة على خطر سياسي محتمل، على الرغم من كل مزاياه كونه أول **تمرّد** نظري للخصوصية المجهولة للتكوينات الاجتماعية الغربية.[1] لقد رأينا كيف نقل غرامشي المصطلح، الذي نشأ في روسيا لتعريف العلاقة بين البروليتاريا والفلاحين في ثورة برجوازية، كي يصف العلاقة بين البرجوازية والبروليتاريا في نظام رأسمالي موحد في أوروبا الغربية، وكان القاسم المشترك الذي سمح بهذا الامتداد هو المضمون التوافقي لفكرة الهيمنة.

---

(١) إن أعظم إنجاز لفكر غرامشي في السجن_ نظريته عن المثقفين، التي أنتجت النص المنفرد الأكثر ثباتاً في الدفاتر _ حُذِفت تماماً من هذا المقال. يكفي أن نقول إنه في هذا المجال، إن استكشاف غرامشي التاريخي لتعقيدات المجتمعات الأوروبية لم يكن له مثيل في الماركسية.

وتُستخدم في روسيا للإشارة إلى الطبيعة المقنعة للتأثير الذي ينبغي للطبقة العاملة أن تسعى لكسبه تجاه الفلاحين، على خلاف الطبيعة القسرية للنضال من أجل الإطاحة بالقيصرية، ثم طبّقها غرامشي على أشكال الموافقة على حكمها التي كسبتها البرجوازية من الطبقة العاملة في الغرب، وهي الخدمة التي قدّمها للماركسية، عبر التركيز جوهرياً على مسألة الشرعية التوافقية للمؤسسات البرلمانية في أوروبا الغربية، التي تجنبوها حتى الآن، إذ كانت فردية ورمزية. وفي الوقت نفسه، سرعان ما ظهرت المخاطر المصاحبة للتمديد الجديد لمفهوم الهيمنة في كتاباته.

ففي حين أن المصطلح في روسيا يمكن أن يستنفد العلاقة بين البروليتاريا والفلاحين، بما أن الأولى كانت تحالفاً بين طبقات غير معادية، فإن الشيء نفسه لا يمكن أن يكون مثالاً صحيحاً، في إيطاليا أو فرنسا، فالعلاقة بين البرجوازية والبروليتاريا، صراع أصيل بين طبقتين متضادتين تقومان على موقعين متخاصمين داخل نمط الإنتاج الرأسمالي. وبعبارة أخرى، كان الحكم الرأسمالي في الغرب يتألف بالضرورة من الإكراه وكذلك القبول. وعُبِّر عن وعي غرامشي بهذا في الصيغ العديدة في **دفاتره** التي تشير إلى التوليفات بين الاثنين. لكن، كما رأينا، لم ينجح هؤلاء قطُّ في تحديد الموقع أو الرابط بين القمع والأيديولوجيا داخل هيكل السلطة الرأسمالية المتقدمة على نحوٍ قاطع أو دقيق. وعلاوة على ذلك، بقدر ما اقترح غرامشي في بعض الأحيان أن القبول يتعلق في المقام الأول بالمجتمع المدني، وأن المجتمع المدني له الأسبقية على الدولة، فقد سمح باستنتاج أن سلطة الطبقة البرجوازية كانت في الأساس توافقية. وفي هذا الشكل، تميل فكرة الهيمنة إلى اعتماد الفكرة القائلة إن النمط المهيمن للسلطة البرجوازية في الغرب، **الثقافة**، هو أيضاً النمط المحدد، إما عن طريق قمع الصيغة الثانية وإما دمج الصيغتين معاً. وبذلك يُغفل دور القوة غير القابل للاستئناف في الحالة الثانية.

ومع ذلك، فإن استخدام غرامشي لمصطلح الهيمنة لم يقتصر بالطبع على البرجوازية كطبقة اجتماعية، كما استخدمها لتتبع مسارات صعود البروليتاريا في

الغرب. وهنا تدخل مرحلة إضافية في تطور المفهوم، فقد سُوِّيت العلاقة الإلزامية بين البروليتاريا والفلاحين على نحوٍ معقول مع الهيمنة الثقافية، وتضمّنت العلاقة الفعلية بين البرجوازية والبروليتاريا بالتأكيد هيمنة ثقافية، على الرغم من أنه لا يمكن مساواتها أو اختزالها بها، لكن هل يمكن القول، في أي حال من الأحوال، أن العلاقة بين البروليتاريا والبرجوازية ترسم أو تَعِد بصعود ثقافي؟ إذ يعتقد العديد من المعجبين بغرامشي ذلك. في الواقع، غالباً ما كان يُعتقد أن أطروحته المنفردة الأكثر أصالة وقوة كانت على وجه التحديد فكرة أن الطبقة العاملة يمكن أن تكون مهيمنة ثقافياً قبل أن تصبح الطبقة الحاكمة سياسياً، ضمن تشكيل اجتماعي رأسمالي، وكانت التفسيرات الرسمية لغرامشي، على وجه الخصوص، مفتاحاً لمثل هذا الاحتمال. ومع ذلك، فإن النصّ المأخوذ من **دفاتر السجن** الذي يشار إليه عادة لا يؤكِّد ذلك. كتب غرامشي فيه: «الجماعة الاجتماعية هي المسيطرة على الجماعات المعادية التي تميل إلى **تصفيتها** أو إخضاعها بالقوة المسلحة، وهي قيادية للجماعات الموالية والمتحالفة معها». ويمكن لجماعة اجتماعية، بل يجب عليها بالفعل، أن تكون قيادية قبل أن تظفر بسلطة الحكم (وهذا هو أحد الشروط الرئيسة لكسب السلطة نفسها)، وبعد ذلك، حين تمارس السلطة، وتحافظ عليها بقوة في قبضتها، فإنها تصبح مهيمنة لكنها تظل أيضاً «قيادية».[1] فهنا يميّز غرامشي بعناية ضرورة إكراه طبقات العدو من القيادة الإلزامية للطبقات المتحالفة، ويربط «النشاط المهيمن» الذي «يمكن ويجب أن يمارس قبل تولي السلطة» في هذا السياق فقط بمسألة تحالفات الطبقة العاملة مع المجموعات الأخرى المستغلّة والمضطهدة، إنها ليست مطالبة بالهيمنة على المجتمع بأسره، أو على الطبقة الحاكمة نفسها، بالتعريف المتعذّر في هذه المرحلة.

ومع ذلك، فمن الصحيح أنه يمكن أن يقود قارئاً غافلاً إلى إساءة تفسير هذا المقطع، حيث يستند غرامشي في الواقع على أرضية آمنة، عبر الغموض في

(١) QC III، ص ٢٠١٠-٢٠١١؛ SPN، ص ٥٧-٥٨.

استخدامه لمصطلح الهيمنة في مكان آخر، وسنرى قريباً لماذا. في الوقت الحالي، من المهم أن نتذكر المبدأ الماركسي المألوف أن الطبقة العاملة في ظلّ الرأسمالية غير قادرة بطبيعتها على أن تكون الطبقة المهيمنة ثقافياً، لأنها مُصادرة هيكلياً بسبب وضعها الطبقي من بعض الوسائل الأساسية للإنتاج الثقافي (التعليم، العرف، الترفيه)، على خلاف برجوازية التنوير، التي يمكن أن تولّد ثقافتها المتفوقة في إطار النظام القديم. ليس هذا فقط، إنما حتى بعد الثورة الاشتراكية، أي استيلاء البروليتاريا على السلطة السياسية، تظل الطبقة المهيمنة ثقافياً هي البرجوازية في بعض النواحي (ليس كلها فالعادات أكثر من الأفكار) ولفترة معينة (من حيث المبدأ أقصر مع أي ثورة)، كما أكَّد لينين وتروتسكي في سياقات مختلفة.[1] كان غرامشي مدركاً لهذا أيضاً بشكل متقطع.[2] ومع ذلك، طالما أن الافتقار إلى التناسق البنيوي بين مواقف الطبقة البرجوازية داخل المجتمع الإقطاعي والطبقة العاملة داخل المجتمع الرأسمالي لم يُسجل باستمرار، فخطر الانزلاق النظري من واحد إلى آخر كان دائماً موجوداً في الاستخدام الشائع لمصطلح الهيمنة لديها. ويوضح الاستيعاب الأكثر من عرضي للثورتين البرجوازية والبروليتارية في كتاباته عن اليعقوبية أن غرامشي لم يكن محصَّناً من هذا الالتباس. وكانت النتيجة هي السماح بالتدوينات اللاحقة لفكره لربط امتداديته لمفهوم الهيمنة في القياس

---

(١) لينين، الأعمال المجمعة، المجلد ٢٨، ص ٢٥٢ - ٣؛ تروتسكي، الأدب والثورة، ميشيغان ١٩٦٦، ص ١٨٤ - ٢٠٠.

(٢) وهكذا جادل في جزء واحد أنه في حالة الغياب الضروري للتفوق الثقافي، سيتعين على الطبقة العاملة في البداية الاعتماد على الإفراط في القيادة السياسية، ما ينتج عنه ظاهرة ما أسماه الدولة. بالنسبة لبعض الفئات الاجتماعية، التي قبل صعودها إلى الدولة المستقلة، لم تتمتع الحياة بفترة مستقلة طويلة من التطور الثقافي والأخلاقي من تلقاء نفسها (مثلما كان ممكناً في مجتمع القرون الوسطى وفي ظل الأنظمة المطلقة من خلال الوجود القانوني للعقارات أو الطلبيات المتميزة)، فإن فترة حكم الدولة ضرورية ومناسبة بالفعل. هذه «الدولة» ليست سوى الشكل الطبيعي «لحياة الدولة»، أو على الأقل الشروع في حياة الدولة المستقلة وإنشاء «مجتمع مدني» لم يكن من الممكن تاريخياً إنشاؤه قبل الصعود إلى حياة الدولة المستقلة. "QC II، ص ١٠٢٠؛ SPN، ص. ٢٦٨.

المنطقي الإصلاحي الكلاسيكي، لأنه ما أن تُنسب السلطة البرجوازية في الغرب في المقام الأول إلى الهيمنة الثقافية، فإن اكتساب هذه الهيمنة سيعني تولّي الطبقة العاملة «اتجاه المجتمع» فعلياً دون الاستيلاء على سلطة الدولة وتحويلها، في انتقال جدّي إلى الاشتراكية، وبعبارة أخرى، فكرة أنموذجية عن فابيانزم. ولم يتوصل غرامشي، بالطبع، إلى هذا الاستنتاج أبداً، لكن في الرسالة الموزّعة في نصوصه، لم يكن ذلك تحريفاً تعسفياً حقّاً أيضاً.

كيف كان من الممكن لغرامشي الشيوعي المناضل، الذي لديه ماضٍ من العداء السياسي الثابت غير المبرر في الواقع للإصلاحية، أن يترك إرثاً مثل هذا الغموض؟ فلا بدّ من البحث عن الإجابة في إطار المرجع الذي كتب ضمنه. لقد كانت نظرية الأممية الثالثة وممارستها، منذ بداية تاريخها مع لينين حتى سجن غرامشي، متشبّعة بالتركيز على الضرورة التاريخية للعنف في تدمير الدول وبنائها، وكانت دكتاتورية البروليتاريا، بعد الإطاحة المسلّحة بجهاز الدولة البرجوازي، هي المحكّ، المعلن بلا كلل في كل وثيقة رسمية، لماركسية الأممية الشيوعية، ولم يشكّك غرامشي قطُّ في هذه المبادئ. وعلى خلاف ذلك، حين بدأ استكشافاته النظرية في السجن، يبدو أنه قد أخذها على أنّها أمر مسلّم به إلى درجة أنّها نادراً ما تظهر على نحوٍ مباشر في خطابه على الإطلاق. إنّها تشكّل اكتساباً مألوفاً، لم يعد بحاجة إلى التكرار، في مشروع فكريّ تركّزت طاقاته في مكان آخر على اكتشاف ما هو غير مألوف. غير أنّه في ظلِّ عدم وجود أي إمكانية للتأليف المتكامل، الذي حُرم منه في السجن، فإن سعي غرامشي المتعمد وراء موضوعات وأفكار جديدة عرّضه لخطرٍ مستمر يتمثل في إغفال الحقائق القديمة مؤقتاً، ومن ثّمَّ إهمال العلاقة بين الاثنين أو الخطأ فيها، فأصبحت مسألة القبول، التي تشكّل نقطة ارتكاز حقيقية لعمله، هي النقطة الحاسمة في هذه العملية. كان غرامشي مدركاً تماماً للحداثة والصعوبة التي تواجهها النظرية الماركسية لظاهرة القبول الشعبية المؤسسية إلى الرأسمالية في الغرب، حتى ذلك الحين جرى تجنبها أو

قمعها على الدوام في إطار تقاليد الأممية الشيوعية، لذلك ركّز كلّ قوى ذكائه عليها. وبفعله ذلك، لم يقصد قطُّ إنكار أو إلغاء البديهيات الكلاسيكية لذلك التقليد عن الدّور الحتمي للإكراه الاجتماعي في أي تحوّل تاريخي عظيم، طالما استمرّ وجود الطبقات. فكان هدفه، في إحدى عباراته، **تكملة** معالجة أحدهما باستكشاف الآخر.

يمكننا رؤية المقدمات والأهداف التي أنتجت العدسة الانتقائية لعمله بوضوح ولا سيما في تعليقاته على كروتشه، ومعروف جيداً مدى أهمية كروتشه لبرنامج غرامشي بأكمله في السجن. لذلك تكشف ملاحظاته على دراسات كروتشه التاريخية ذلك على نحوٍ خاص. لقد انتقد غرامشي باستمرار كروتشه بسبب تمجيده الأحادي الجانب للتوافقية والأخلاقية، وما يصاحبها من تهرّب من اللحظات الحربية والقسرية في التاريخ الأوروبي. «إذ حُذفت في كتابيه الأخيرين **تاريخ إيطاليا** و**تاريخ أوروبا** لحظات القوة، والصراع، والبؤس... هل حدث من قبيل المصادفة، أم إنّه من قبيل التحيّز، أن يبدأ كروتشه رواياته من ١٨١٥ و ١٨٧١ على التوالي؟ بعبارة أخرى، أن يستبعد لحظة الصراع، اللحظة التي تتشكّل فيها القوى المتصارعة، وتتجمع وتتخذ مواقفها، اللحظة التي ينهار فيها نظام من العلاقات الاجتماعية ويتشكل نظام آخر بالفولاذ والنار، اللحظة التي تنحل فيها العلاقات الاجتماعية وتتدهور في حين يظهر نظام جديد يؤكد نفسه، وبدلاً من ذلك افترض بثبات أن لحظة التوسع الثقافي أو الأخلاقي ـ السياسي هي التاريخ كله؟»[١]

تُظهر المصطلحات المقتضبة لملخص غرامشي للميل السياسي لتأريخ كروتشه المثالي كيف افترض طبيعياً الشرائع الكلاسيكية للماركسية الثورية، «فالتاريخ السياسي الأخلاقي جوهر تعسفي وميكانيكي للحظة الهيمنة، والقيادة السياسية، والقبول، في حياة الدولة والمجتمع المدني وتطورهما».[٢] ومع ذلك،

---

(١) QC II، ص١٣١٦؛ QC II، ص١٢٢٧؛ SPN، ص١١٩.

(٢) QC II، ص١٢٢٢.

اعتبر غرامشي، في الوقت نفسه، كروتشه مفكراً متفوقاً في فلسفته الواقعية، على جنتيلي «*Gentile*»، التي قدَّست الجوهر المضاد، القوة والدولة، «التاريخ لدى جنتيلي، هو حصرياً تاريخ الدولة. أما لدى كروتشه، فهو تاريخ «أخلاقي سياسي»، أي إن كروتشه حرص على التمييز بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وبين الهيمنة والديكتاتورية، ويمارس كبار المثقفين الهيمنة، التي تفترض قدراً من التعاون، وبعبارة أخرى قبولاً إيجابياً وطوعياً (حراً)، في نظام ليبرالي ديمقراطي. ويطرح جنتيلي المرحلة الاقتصادية، الطائفية باعتبارها المرحلة الأخلاقية في إطار الفعل التاريخي، فلا يمكن التمييز بين الهيمنة والديكتاتورية، والقوة هي القبول دون مزيد من اللغط، فلا يمكن التمييز بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، إذ لا وجود إلّا للدولة، طبعاً الدولة كحكومة».[1]

في الواقع، كان تركيز كروتشه، بمبالغة شديدة، على دور الثقافة وأهمية الموافقة هو السبب في المكانة النظرية البارزة التي ينسبها غرامشي إليه. فكانت تمثّل لدى غرامشي تمهيداً فلسفياً أو ما يعادل عقيدة الهيمنة في المادية التاريخية. لذلك ينبغي أقلّه تقدير فكر كروتشه باعتباره قيمة مفيدة، لأنه يمكن القول قد لفت الانتباه بقوة إلى أهمية ظاهرة الثقافة والفكر في تطور التاريخ، ووظيفة كبار المثقفين في الحياة العضوية للمجتمع المدني والدولة، ولحظة الهيمنة والموافقة بالشكل الضروري لأي كتلة تاريخية ملموسة.[2] وهكذا يمكن حتى أن يُقارن غرامشي بين كروتشه ولينين، بوصفهما مؤلفين مشتركين لمفهوم الهيمنة. وفي الوقت نفسه أعاد أعظم منظّري الماركسية المعاصرين مع كروتشه، تقييم عقيدة الهيمنة كونها مكمّلاً لنظرية الدولة على أنها إكراهاً[3] في ميدان التنظيم والنضال السياسي، وفي المصطلحات السياسية، وفي مواجهة الاتجاهات **الاقتصادية** المتنوعة.

---

(١) QC II، ص٦٩١؛ SPN، ص٢٧١.

(٢) QC II، ص١٢٣٥.

(٣) QC II، ص١٢٣٥. انظر أيضاً .Lettere dal Carcere للمقارنة نفسها.

انتبه غرامشي، في تقييمه الأخير، إلى أهمية «التاريخ السياسي الأخلاقي» لدى كروتشه إلى درجة أنه يمكن أن يجادل في أن الماركسية فلسفة لا يمكن أن تحقق تجديداً حديثاً إلا عبر نقد ودمج كروتشه، على غرار استيعاب ماركس وتمييز هيغل. في مقولته الشهيرة: «من الضروري لنا أن نكرر اليوم الاختزال نفسه في فلسفة كروتشه كما أنجز أول منظّري الماركسية لفلسفة هيغل. فهذه هي الطريقة الوحيدة الخصبة تاريخياً لتحقيق التجديد الملائم للماركسية، والارتقاء بمفاهيمها، بحكم الضرورة «المبتذلة» في الحياة العملية المباشرة، إلى الارتفاعات اللازمة لها لتكون قادرة على حلّ المهام الأكثر تعقيداً للتطور الحالي للنضال، أي إنشاء ثقافة جديدة متكاملة، التي سيكون لها الخصائص الشعبية للإصلاح البروتستانتي والتنوير الفرنسي، والسمات الكلاسيكية للثقافة اليونانية وعصر النهضة الإيطالية، وهي ثقافة من شأنها، على حدِّ تعبير كاردوتشي، تجميع ماكسيمليان روبسبير وإيمانويل كانط، السياسة والفلسفة في وحدة جدلية واحدة، ينتمون إلى مجموعة اجتماعية لم تكن فرنسية أو ألمانية فحسب، بل أوروبية وعالمية. ويجب ألا يُجرّد تراث الفلسفة الكلاسيكية الألمانية فحسب، بل لا بدّ من جعله يعيش مرة أخرى بنشاط. لذلك، من الضروري التصالح مع فلسفة كروتشه».[1] ومن ثم فإن ميل تعليقات غرامشي على كروتشه يتتبع بدقة الطريقة التي افترض بها مكاسب تقليد الأممية الشيوعية، مفضّلاً استكشاف ما أهمله نسبياً، وانتهى بالمبالغة في قضية التقليد البرجوازي الذي لم يفعل ذلك، إذ بدأ بانتقاد نقاط ضعفها.

كانت الحركة المرئية غير المقصودة لفكره في نصوص كروتشه مسؤولة عن التناقضات في تنظير غرامشي للهيمنة. ومن الضروري لفهمها فصل المنطق الموضوعي لمصطلحات غرامشي عن موقفه السياسي الذاتي ككل، لأن التسلسل اللاإرادي لأحدهما أدى إلى تناقض عميق مع إرادة الآخر. كان الانفصال الذي نشأ بصمت في **دفاتر** غرامشي يرجع، بالطبع، إلى عدم قدرته على كتابة أي بيان

---

(١) QC II، ص١٢٢٣. في مكان آخر، قارن غرامشي كروتشه_ «أعظم كاتب نثر إيطالي منذ مانزوني»_ بـغوته، من أجل «صفائِهِ ورباطة جأشه وقابليته للتوتر». Lettere dal Carcere، ص٦١٢.

عادي عن آرائه العامة. وبهذا المعنى، فإن الرقابة الفاشية، في حين لم تمنع بحثه، قد تسببت في خسائر لا يمكن إنكارها. وطوال فترة سجنه، تصارع غرامشي مع العلاقات بين الإكراه والقبول في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة في الغرب. ولكن لأنه لم يستطع قطُّ إنتاج نظرية موحدة لكليهما معاً، التي كان من الضروري أن تتخذ شكل مسح مباشر وشامل للأنماط المؤسسية المعقدة للسلطة البرجوازية، سواء في متغيراتها البرلمانية أو في المتغيرات الفاشية، قائمة غير مقصودة توجَّه تدريجياً نصوصه إلى قطب الرضا على حساب الإكراه.

يمكن مقارنة الانزلاق المفاهيمي الذي ينتج عنه عمل غرامشي مع ذلك الذي يميّز فكرة سلفه الشهير وعامل إلهامه في السجن، مكيافيلي، الذي أخذ منه غرامشي عديداً من الموضوعات، وقد شرع أيضاً في تحليل الأشكال المزدوجة للقنطور **(**مخلوق نصفه إنسان ونصفه الآخر حيوان**)** كونه رمزاً هجيناً من الإكراه والقبول التي يحكمها البشر دائماً. لكن في عمل مكيافيلي، حدث الانزلاق في الاتجاه المعاكس تماماً، فقد كان معنياً ظاهرياً بـ«الأسلحة» و«القوانين»، والإكراه والقبول، وانزلق خطابه الفعلي بلا هوادة نحو «القوة» و«الاحتيال»، وبعبارة أخرى، المكون الحيواني للسلطة وحده.[1] ونتج عن ذلك خطاب القمع الذي دعته الأجيال اللاحقة الميكافيلية. تبنى غرامشي أسطورة مكيافيلي عن القنطور باعتبارها شعاراً رمزياً لأبحاثه، لكن حيث فشل ميكافيللي فعلياً وتحوّل من القبول إلى الإكراه، تراجع إكراه غرامشي تدريجياً عن طريق القبول، وبهذا المعنى يشوّه الأمير والأمير الحديث مرايا أحدهما الآخر، فثمة تطابق مضاد بين إخفاقات الاثنين.

(١**)** من أجل تحليل الهياكل المنزلقة لفكر مكيافيلي، وعلاقتها بالإطار السياسي لعصر النهضة في إيطاليا، انظر **(**أنساب الدولة المطلقة Lineages of the Absolutist State**)**، ص١٦٣–٨. ينحدر الطابع الثنائي لنظرية غرامشي السياسية مباشرة من مكيافيلي، الذي كانت «الأسلحة» و«القوانين» بالنسبة له تستنفد القوة على نحو طبيعي ـ قبل قرنين من ظهور النظرية الاقتصادية في أوروبا، وثلاثة قرون قبل ظهور المادية التاريخية. عودة غرامشي إلى الفئات التطوعية في عصر النهضة تجاوز بالضرورة مشكلة القيود الاقتصادية.

قد نتذكر الآن المقارنة الشهيرة بين الشرق والغرب في **دفاتر السجن**، التي بدأنا بها. لقد حدد غرامشي التناقض بين الاثنين من حيث الموقف النسبي الذي تحتله الدولة والمجتمع المدني في كلٍّ منهما. ففي روسيا، كانت الدولة «كل شيء»، في حين كان المجتمع المدني «بدائياً وهلامياً»، أما في أوروبا الغربية، كانت الدولة، على خلاف ذلك، مجرد «خندق ظاهري»، في حين كان المجتمع المدني «نظاماً قوياً من القلاع والتحصينات» التي يمكن أن تصمد هياكلها المتشابكة في مواجهة الأزمات السياسية أو الاقتصادية الزلزالية للدولة. وتميّز هذه النصوص، التي تسعى إلى تصوير الاختلافات الإستراتيجية بين روسيا والغرب من أجل ثورة اشتراكية، غرامشي عن معاصريه. وفي أعقاب ثورة تشرين الأول مباشرة، كان يوجد العديد من الاشتراكيين في أوروبا الوسطى والغربية الذين شعروا أن الظروف المحلية التي يتعين عليهم القتال فيها كانت بعيدة كل البعد عن تلك التي حصلوا عليها في روسيا، وعن الذين قالوا ذلك في البداية.[1] ومع ذلك، لم يقدّم أيّ منها تحليلاً متماسكاً أو تفسيراً جادّاً للاختلاف المشؤوم في التجربة التاريخية للطبقة العاملة الأوروبية في ذلك الوقت. وبحلول نهاية العشرينيات، اختفت مشكلة التناقض بين روسيا والغرب فعلياً من النقاش الماركسي. لقد أصبح مثال الاتحاد السوفيتي مع ستالينية الأممية الشيوعية، وإضفاء الطابع المؤسسي على ما قُدِّم على أنه لينينية رسمية بداخله، أنموذجاً إلزامياً لجميع قضايا النظرية والممارسة الثورية للمقاتلين في جميع أنحاء أوروبا. وكان غرامشي متفرّداً بين الشيوعيين في الإصرار، في حضيض هزائم الثلاثينيات، على رؤية أن التجربة الروسية لا يمكن أن تتكرر فقط في الغرب، وفي محاولة فهم السبب. لم يقم أي مفكر آخر في حركة الطبقة العاملة الأوروبية حتى يومنا هذا بتوجيه نفسه بعمق أو مركزية إلى مسألة خصوصية الثورة الاشتراكية في الغرب.

ومع ذلك، وعلى الرغم من كثافة استفساره وأصالته، لم ينجح غرامشي في النهاية في الوصول إلى تفسير ماركسي ملائم للتمييز بين الشرق والغرب. وأثبتت

---

(١) كان لوكاش وغورتر مثالين من بين آخرين.

الصورة من البوصلة نفسها، في النهاية، أنها مصيدة، تتضمن التعارض الجغرافي البسيط بتحديد قابلية مقارنة غير إشكالية للمصطلحين. ومع ذلك، حين يحوّل إلى التكوينات الاجتماعية، فهو يعني ضمنياً شيئاً لا يمكن أبداً اعتباره أمراً مفروغاً منه، أي إن هناك قابلية تاريخية مباشرة للمقارنة بينهما. وبعبارة أخرى، يفترض المصطلحان «شرق وغرب» أن التكوينات الاجتماعية في كل جانب من جوانب الانقسام موجودة في الوقت الزمني نفسه، ومِن ثَمَّ يمكن قراءة إحداها مقابل الأخرى على أنهما اختلافين في فئة مشتركة. وهذا الافتراض غير المعلن هو الذي يكمن وراء النصوص المركزية **لدفاتر** غرامشي. ويدور تناقضه الكامل بين روسيا وأوروبا الغربية حول الاختلاف في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في المنطقتين، وفي فرضيته غير المدروسة تكون الدولة لديها نوع الهدف نفسه في كليهما، إنما هذا الافتراض هو تماماً ما يجب التشكيك فيه.

في الواقع، لا يوجد أي وحدة أولية لإيجاد تمييز بسيط بين الشرق والغرب من النوع الذي كان غرامشي يبحث عنه. لقد كانت قيصرية نيكولاس الثاني، في طبيعتها وبنيتها، نوعاً «شرقياً» على وجه التحديد من الدولة الإقطاعية، التي مات نظراؤُها الغربيون، من الملكيات المطلقة لفرنسا وإنكلترا وإسبانيا أو السويد، قبل قرون من الزمن.[1] وبعبارة أخرى، كانت المقارنة المستمرّة بين الدول الروسية والغربية بمنزلة نظير مشابه، ما لم يُحدد الوقت التاريخي التفاضلي لكل منهما. وكان الفهم المسبق للتطور غير المتكافئ للإقطاع الأوروبي بمنزلة مقدمة ضرورية للتعريف الماركسي للدولة القيصرية التي دُمّرت أخيراً بسبب الثورة الاشتراكية الأولى، لأنها وحدها يمكن أن تُسفر عن المفهوم النظري للحكم المطلق الذي من شأنه أن يسمح للمقاتلين الاشتراكيين برؤية الهوة الهائلة بين الأوتوقراطية الروسية والدول الرأسمالية التي واجهوها في الغرب (التي كان لابد من بناء مفهومها النظري على نحوٍ منفصل).

(١) للاطلاع على المناقشة الكاملة، انظر (أنساب الدولة المطلقة)، ص٣٤٥-٦٠.

كانت الدولة التمثيلية التي ظهرت تدريجياً في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان، بعد سلسلة متشابكة من الثورات البرجوازية التي يرجع تاريخ حلقاتها الأخيرة إلى أواخر القرن التاسع عشر فقط، هدفاً سياسياً مجهولاً إلى حدٍّ كبير لدى الماركسيين عندما حدثت الثورة البلشفية. وفي السنوات الأولى للأممية الثالثة، أعمى إضرام ثورة تشرين الأول العديد من الثوار خارج روسيا عن طبيعة عدوهم القومي تماماً، وحاول أولئك الذين بقوا واضحين في البداية التكيّف مع واقعهم الأصلي دون التخلي عن ولائهم لقضية الثورة الروسية، عبر استحضار الفرق بين الشرق والغرب، وسرعان ما توقفوا عن ذلك. لقد اتخذ غرامشي وحده، المنعزل عن الأممية الشيوعية، هذا الطريق مرة أخرى وواصله بشجاعة لا مثيل لها في السجن، لكن طالما افتُرِض التزامن بين شروطه، صار لغز الاختلاف في النهاية غير قابل للإجابة. ولم يكن الفشل في إنتاج تحليلٍ مقارنٍ مركّز لأنواع الدولة وهياكل السلطة في روسيا والغرب غريباً في أي حال من الأحوال على غرامشي. ومن الجانب الآخر للانقسام القارّي، لم ينجح أي زعيم بلشفي في تطوير نظرية متماسكة لها أيضاً، فقد استعصى التناقض الحقيقي بين الدول القيصرية والغربية على كل منهما كطرفي نقيض. وهكذا لم يخطئ لينين قطُّ في الطابع الطبقي للقيصرية، إذ أصرّ دائماً صراحةً، ضد خصوم المناشفة، على أن الحُكم المطلق الروسي هو آلة دولة إقطاعية.[1] ومع ذلك، فهو لم يقارن الدول البرلمانية في الغرب بالدولة الاستبدادية في الشرق على نحوٍ كافٍ أو منهجي، ولا توجد نظرية مباشرة للديمقراطية البرجوازية في أي مكان في كتاباته. ومن ناحية أخرى، كان غرامشي مدركاً بشدّة لحداثة الدولة الرأسمالية في الغرب، كهدف للتحليل الماركسي وخصم للاستراتيجية الماركسية، وسلامة المؤسسات التمثيلية لعملها الطبيعي. ومع ذلك، فهو لم يدرك قطُّ أن الحُكم المطلق في روسيا الذي قارنه به كان دولة إقطاعية،

(١) لينين، الأعمال المجمعة، المجلد ١٧، الصفحات ١١٤-١٥، ١٤٦، ١٥٣، ١٨٧، ٢٣٣-٤١؛ المجلد ١٨، ص ٧٠-٧٧؛ المجلد ٢٤، ص٤٤.

وصرح سياسي من نظام مختلف تماماً. في منطقة النزاع بين فكر الاثنين، ضاعت الاشتراكية الثورية في اندماج نظريّ حاسمٍ لمستقبلها في أوروبا.

في حالة غرامشي، ترك عدم قدرته على فهم الانفصال التاريخي الذي أخفاه الشكل الجغرافي لتمييزه عن الوحدة آثاره الحاسمة في نظريته عن السلطة البرجوازية في الغرب. وكان غرامشي، كما رأينا، يدرك باستمرار الطابع المزدوج لهذه القوة، لكنه لم ينجح قطُّ في إعطائها صيغة مستقرة. وهكذا فإن عباراته عن التمييز بين الشرق والغرب تعاني جميعها من الخلل نفسه، ومنطقها النهائي هو دائماً الميل إلى العودة إلى المخطط البسيط للمعارضة بين «الهيمنة» (الموافقة) في الغرب و«الديكتاتورية» (الإكراه) في الشرق، أي البرلمانية مقابل القيصرية. وفي روسيا القيصرية، «لم تكن ثمّة حرية سياسية قانونية، ولا أي حرية دينية أيضاً»،[1] داخل دولة لم تترك للمجتمع المدني استقلاله الذاتي. وعلى النقيض من ذلك، في فرنسا الجمهورية، «حقق النظام البرلماني الهيمنة الدائمة للطبقة الحضرية على السكان ككل» عن طريق «الحكم بموافقة منظمة على نحوٍ دائم»، حيث «يُترك تنظيم الموافقة للمبادرات الخاصة، ومِن ثَمَّ فهو أخلاقي أو أخلاقي في طبيعته، لأنه بطريقة أو بأخرى مُعطاة «طوعياً».[2] لم يكن ضعف موقف غرامشي المضاد هو مبالغته في تقدير الادعاءات الأيديولوجية للدولة القيصرية داخل التكوين الاجتماعي الروسي، بل كانت بالفعل أكثر شمولاً بكثير من تلك الموجودة في أي دولة غربية معاصرة، إن لم تكن مطلقة مثل انتساب غرامشي إليها للسيطرة على **كل شيء**. وقد استخفّت بخصوصيتها الآلية القمعية للجيش والشرطة واستقرارها، وعلاقتها الوظيفية بالآلية التمثيلية للاقتراع والبرلمان، داخل الدولة الغربية.

وما يثير الغرابة، لم يكن غرامشي بل رفيقه وخصمه أماديو بورديغا هو الذي صاغ الطبيعة الحقيقية للتمييز بين الشرق والغرب، على الرغم من أنه لم

---

(١) QC III، ص١٦٦٦.

(٢) QC III، ص١٦٣٦؛ SPN، ص٨٠n.

ينظّر ذلك في أي ممارسة سياسية مقنعة. وفي الجلسة المصيرية السادسة للجنة التنفيذية للأممية الشيوعية، من شباط إلى آذار ١٩٢٦، واجه بورديغا، حتى الآن معزولاً ومشتبه به داخل حزبه، ستالين وبوخارين للمرة الأخيرة. وقال في خطاب لافت أمام الجلسة مكتملة النصاب:

لدينا في الأممية حزب واحد فقط حقّق نصراً ثورياً هو الحزب البلشفي. يقولون إنه ينبغي لنا إذن أن نسير في الطريق الذي أدّى إلى نجاح الحزب الروسي. هذا صحيح تماماً، لكنه يظل غير كافٍ، والحقيقة هي أن الحزب الروسي حارب في ظلّ ظروف خاصة، في بلد لم تكن فيه الثورة البرجوازية الليبرالية قد تحققت بعد ولم تكن الأرستقراطية الإقطاعية قد هزمت بعد على يد البرجوازية الرأسمالية. وبين سقوط الحكم الاستبدادي الإقطاعي واستيلاء الطبقة العاملة على السلطة، كانت ثمّة فترة أقصر من أن تجد أي مقارنة مع التطور الذي سيتعين على البروليتاريا أن تحققه في البلدان الأخرى، لأنه لم يكن يوجد وقت لبناء آلة الدولة البرجوازية على أنقاض النظام الإقطاعي القيصري. ولا يوفر لنا التطور الروسي خبرة عن كيفية قيام البروليتاريا بإسقاط دولة رأسمالية برلمانية ليبرالية كانت قائمة منذ سنوات عديدة وتمتلك القدرة على الدفاع عن نفسها. ومع ذلك، يجب أن نعرف كيف نهاجم دولة برجوازية ديمقراطية حديثة لديها من ناحية وسائلها الخاصة لتعبئة البروليتاريا وإفسادها أيديولوجياً، ومن ناحية أخرى يمكنها الدفاع عن نفسها على أرض الكفاح المسلح بفعالية أكبر ما يمكن للأوتوقراطية (حكم الفرد المطلق) القيصرية. ولم تظهر هذه المشكلة في تاريخ الحزب الشيوعي الروسي.[١]

---

(١) محضر تنفيذي موسع للأممية الشيوعية Protokoll der Erweiterten Exekutive der Kommunistischen Internationale، شباط _ آذار ١٩٢٦، هامبورغ ١٩٢٦، ص١٢٦. لاحظ أن النسخة الفرنسية من هذا الخطاب في المراسلة الدولية، ١٣ آذار ١٩٢٦، كانت مختصرة للغاية. ذهب بورديغا إلى تقديم لائحة اتهام بليغة للنزعة الديماغوجية ومحاولات التفتيش التنظيمية الجارية في الأممية الثالثة بحلول ذلك التاريخ.

هنا تظهر المعارضة الحقيقية بين روسيا والغرب على نحوٍ واضح لا لبس فيه، الاستبداد الإقطاعي ضد الديمقراطية البرجوازية. سمحت له دقة صياغة بورديغا إدراك الطابع المزدوج الأساسي للدولة الرأسمالية، فقد كانت أقوى من الدولة القيصرية، لأنها لم تعتمد على موافقة الجماهير فحسب، بل أيضاً على جهاز قمعي متفوق. وبعبارة أخرى، ليس **مستوى** الدولة فقط هو الذي يحدد موقعها في هيكل السلطة **(**ما أطلق عليه غرامشي في مكان آخر **«**دولة الدولة**»)**، ولكن أيضاً فعاليتها. إن الجهاز القمعي لأي دولة رأسمالية حديثة يتفوق بطبيعته على الجهاز القيصري لسببين. **أولاً**، لأن التكوينات الاجتماعية الغربية أكثر تقدماً من الناحية الصناعية، وهذه التكنولوجيا تنعكس في جهاز العنف نفسه. **ثانياً**، لأن الجماهير توافق عادةً على هذه الدولة لاعتقادها أنها تمارس السيطرة عليها. لذلك فهي تمتلك شرعية شعبية ذات طابع أكثر موثوقية بكثير لممارسة هذا القمع مما فعلتْه القيصريةُ في انحدارها، التي انعكست في الانضباط والولاء الأكبر لقواتها وشرطتها، والموظفون قانونياً، ليسوا مستبدين غير مسؤولين، لكنهم أعضاء مجلس نواب منتخبون، وتكمن مفاتيح سلطة الدولة الرأسمالية في الغرب في هذا التفوق المشترك.

-٤-

السياقات

يمكننا الآن، في الختام، مراجعة عقيدة غرامشي الإستراتيجية، وبعبارة أخرى، وجهات النظر السياسية التي استخلصها من تحليله النظري لطبيعة الحكم البرجوازي في الغرب. فما هي الدروس المستفادة من مورفولوجيا (علم تشكّل) الهيمنة الرأسمالية، حينما سعى إلى إعادة بنائها في السجن، للحركة العمالية؟ وما هو الجوهر السياسي لمشكلة الدولة البرجوازية لدى الإستراتيجية الغربية للثورة البروليتارية؟ لم يفصل غرامشي، كمنظّر ومناضل، بينهما. كان حلّه لرموز النجاح في الغرب، كما رأينا، «حرب المواقع». فما هو المعنى الحقيقي وتأثير هذه الصيغة؟

لفهم نظرية غرامشي الإستراتيجية، من الضروري أن نتتبع الجدل الأصلي الحاسم داخل الحركة العمالية الأوروبية الذي كان رَدَّ فعلٍ خفياً ومضمراً تجاهه. فمع انتصار الثورة الروسية، وانهيار إمبراطوريتي هونزولرن وهابسبورغ في وسط أوروبا، أصبح المنظّرون الرئيسيون للشيوعية الألمانية يعتقدون أنه في أعقاب الحرب العالمية الأولى، استولت البروليتاريا على السلطة في جدول الأعمال المباشر لكل بلد إمبريالي، لأن العالم قد دخل الآن بصورةٍ نهائية في العصر التاريخي للثورة الاشتراكية. وعبّر جورج لوكاش، الذي كان وقتها عضواً قيادياً في الحزب الشيوعي المَجَري المنفي، عن هذا الاعتقاد على نحوٍ كامل وقوي، فكتب عن وجهة نظر الشيوعية *Kommunismus* النظرية باللغة الألمانية في فيينا. أصبح لدى لوكاش الآن ثمةّ «حقيقة عالمية للثورة البروليتارية»، تحددها المرحلة العامة لتطور الرأسمالية، التي كانت من الآن فصاعداً في أزمة مدمرة.

«هذا يعني أن واقع الثورة لم يعد مجرد أفق تاريخي عالمي يشمل الطبقة العاملة التي تحرر نفسها بنفسها، إنما تلك الثورة الموجودة بالفعل على جدول أعمالها... وتقدم حقيقة الثورة السِّمة الرئيسة للعصر بأكمله».[1]

سمح هذا الاندماج والخلط بين المفاهيم النظرية للعصر التاريخي والظروف التاريخية لدى لوكاش والزملاء البارزين في الحزب الشيوعي الألماني مثل ثالهايمر وفروليش بتجاهل مسألة الشروط المسبقة المادية للحالة الثورية عبر التأكيد المجرد على الطابع الثوري للزمن نفسه. وعلى هذا الأساس، تجادلوا في تكتيك جديد، وهو العمل المسلح جزئياً «*Teilaktion*» ضد الدولة الرأسمالية.

حافظ برنشتاين والمفكرون المشاركون ضمن صفوف الأممية الثانية، على إمكانية التحسينات «الجزئية» للرأسمالية عن طريق الإصلاحات البرلمانية، التي من شأنها في عملية التطور التدريجي أن تؤدي في النهاية إلى الاكتمال السلمي لنظام الاشتراكية. وكان الوهم القائل إن الوحدة المتأصلة في الدولة الرأسمالية يمكن تقسيمها أو تحقيقها عبر تدابير جزئية متتالية، وتحويل طابعها الطبقي ببطء، امتيازاً تقليدياً للإصلاحية. ومع ذلك، ظهرت الآن صيغة مغامرة من الخطأ نفسه في الأممية الثالثة. ففي عامي ١٩٢٠-١٩٢١، وضع ثالهايمر، وفروليش، ولوكاش، وآخرون نظرياً «الأعمال الجزئية» للانقلابيين على أنها سلسلة من الهجمات المسلحة ضد الدولة البرجوازية، محدودة النطاق لكنها ثابتة في وتيرتها. وحسب تعبير الشيوعية: تكمن السمة الرئيسة للفترة الحالية من الثورة في أننا مضطرون الآن إلى خوض معارك جزئية، بما في ذلك المعارك الاقتصادية، باستخدام أدوات المعركة النهائية، وقبل كل شيء «التمرد المسلح».[2]

---

(١) جورج لوكاش، لينين، لندن ١٩٧٠، ص.١٢.

(٢) (أزمة الأممية الشيوعية والمؤتمر الثالث Der Krise der Kommunistischen Internationale und der Dritte Kongress) افتتاحية في الشيوعية Kommunismus، 15 حزيران١٩٢١، ص.٦٩١.

هذا ما سُمِّيَ بنظرية «الهجوم الثوري»، بما أن الحقبة كانت ثورية، فقد أصبحت الإستراتيجية الصحيحة الوحيدة هي الإستراتيجية الهجومية، التي تُشنّ في سلسلة من الضربات المسلحة المتكررة ضد الدولة الرأسمالية. ولا بدّ من القيام بهذه الأمور حتى لو لم تكن الطبقة العاملة في حالة مزاجية ثورية مباشرة، عندئذٍ ستعمل على وجه التحديد على **إيقاظ** البروليتاريا من سباتها الإصلاحي. قدّم لوكاش التبرير الأكثر تعقيداً لهذه المغامرات. وجادل أن الإجراءات الجزئية لم تكن «إجراءات تنظيمية يمكن للحزب الشيوعي من خلالها الاستيلاء على سلطة الدولة» كونها «مبادرات مستقلة وفعّالة لحزب الشعب الديمقراطي للتغلب على الأزمة الأيديولوجية والخمول العقلي للبروليتاريا، وتوقف التطور الثوري».[1] لم يكن الأساس العقلي للأعمال الجزئية لدى لوكاش من أهدافها الموضوعية، بل تأثيرها الذاتي في وعي الطبقة العاملة. «إذا كان التطور الثوري لا يتعرّض لخطر الركود، فلا بدَّ من إيجاد نتيجة أخرى، كعمل الحزب الشيوعي الألماني في الحالة الهجومية. ويعني الهجومي العمل المستقل للحزب في اللحظة المناسبة على شعار صحيح، لإيقاظ الجماهير البروليتارية من جمودها، وانتزاعها من قيادتها المناشفة عن طريق العمل (بمعنى آخر تنظيمياً وليس أيديولوجياً فحسب)، ومِن ثَمَّ قطع عقدة الأزمة الأيديولوجية للبروليتاريا بقوة الفعل».[2]

إن حسم مصير هذه التصريحات بسرعة عبر أمثولة الأحداث نفسها، أدى إلى سوء فهم جذري للوحدة المتكاملة لسلطة الدولة الرأسمالية، والطابع الحتمي لكلّ تمرّد ضدّها أو لا شيء بالضرورة، وإلى كارثة في ألمانيا الوسطى. وفي آذار ١٩٢١، شنَّ الحزب الشيوعي الألماني هجومه الذي تبجح به كثيراً ضد حكومة الولاية البروسية، عبر الوقوع في فخ انتفاضة معدّة بصورة سيئة ضد احتلال قوات الشرطة

---

(١) (عفوية الجماهير، نشاط الحزب، الدولية Spontaneität der Massen،Aktivität der Partei ، III 8، 1921، 14–pp.213. للحصول على نص في اللغة الإنجليزية، انظر إلى جورج لوكاش، كتابات سياسية 1929–1919، لندن1972. ص١٠٤.

(٢) (Spontaneität der Massen Aktivität der Partei)، ص.٢١٥؛ كتابات سياسية، ص. ١٠٤.

الرَّادعة لمنطقة مانسفيلد_ مرسبورغ. وفي غياب أي مقاومة تلقائية للطبقة العاملة، لجأ الحزب الشيوعي الألماني بتهوّر إلى أعمال تفجير تهدف إلى تحريض قصف الشرطة بالمدافع، والاستيلاء على المصانع وتلا ذلك القتال في الشوارع، فحجبت جماعات حرب العصابات أي انضباط في غارات فوضوية في الريف. اندلع قتال عنيف مدّة أسبوع وسط ألمانيا بين مقاتلي الحزب الشيوعي الألماني والشرطة ووحدات التنظيم العسكري (رايخسفير *Reichswehr*) التي حُشِدت لقمعهم. وأثمر ذلك عن نتيجة حتمية، إذ عُزِلت الطليعة عن بقية البروليتاريا الألمانية، وأصيبت بالحيرة والاضطراب بسبب الطابع التعسفي للعمل، الذي تجاوزت أعداده بصورةٍ ميئوس منها تركيز التنظيم العسكري رايخسفير في منطقة هال ميرسيبورغ، واندفعت الطليعة إلى هذه المواجهة بكل قوة الجيش، ونجحت موجة القمع العنيفة في حركة مارس/آذار. فقد حُكِم على ما يقارب أربعة آلاف مقاتل بالسجن، وحصلت قوات التنظيم العسكري على الهدوء في ولاية سكسونيا البروسية. لم يتحقق هدف سلطة الدولة فحسب، بل أصبح التأثير الذاتي في الطبقة العاملة الألمانية وفي الحزب الشيوعي الألماني نفسه كارثياً. وبعيداً عن إيقاظ البروليتاريا من **سباتها**، أحبطت حركة مارس/آذار معنوياتها، وخيّبت أملها. وعادت منطقة الطليعة في مناجم مرسيبورغ إلى صحراء من التخلف اللاسياسي، والأسوأ من ذلك، أن الحزب الشيوعي الألماني لم يستعد ثقة قطاعات واسعة من البروليتاريا الألمانية بالكامل بعد ذلك. لقد كان عدد أعضائها ثلاثمئة وخمسين ألف قبل هجوم مارس/آذار، وفي غضون أسابيع قليلة من الكارثة، انخفض إلى نصف هذا العدد. ولم تصل قطُّ إلى مستويات مماثلة من القوة مرة أخرى في جمهورية فايمار.

أدان المؤتمر العالمي الثالث للشيوعية الأممية مغامرة الحزب الشيوعي الألماني عام ١٩٢١، فكتب لينين رسالة مشهورة إلى الحزب الألماني، دحض فيها مبرراتها. استنكر تروتسكي نظرية **الأعمال الجزئية** بالكامل قائلاً: «إن المفهوم الميكانيكي البحت للثورة البروليتارية، الذي ينبثق تماماً عن حقيقة أن الاقتصاد الرأسمالي يستمر في التدهور، أدّى بمجموعات معينة من الرفاق إلى تأويل

نظريات خاطئة في جوهرها، كنظرية الأقلية الأولية التي تحطم ببطولتها «جدار السلبية الشامل» بين البروليتاريا، والنظرية المغلوطة للهجمات المستمرة التي تقوم بها الطليعة البروليتارية باعتبارها «طريقة جديدة» للنضال، والنظرية المغلوطة للمعارك الجزئية التي تشنّ بتطبيق أساليب التمرد المسلح ونحو ذلك. وأوضحت مجلة فيينا «**الشيوعية** *Kommunismus*» الأسس لهذا، ومن البديهي تماماً ألّا تشترك النظريات التكتيكية من هذا النوع في أي شيء مع الماركسية، ويؤدي تطبيقها عملياً دوراً مباشراً في أيدي القادة العسكريين السياسيين للبرجوازية وإستراتيجيتهم».[1] لقد خاض لينين وتروتسكي معاً حرباً حازمة ضد نظرية **الأعمال الجزئية** في المؤتمر العالمي الثالث للأممية الشيوعية، وضد المعارضة الألمانية، التي رفضتها رسمياً الأممية الشيوعية.

في ظلِّ هذه الخلفية، من الممكن الآن إعادة النظر في محاولة غرامشي لاحقاً لتعريف خصوصية الإستراتيجية الثورية الغربية على أنها **حرب مواقع**. لقد صُممت البديهية لدى غرامشي، لتمثيل التصحيح السياسي الذي كان يعتقد أنه ضروري بعد فشل حركة مارس/آذار، الذي عدّه تعبيراً عن **حرب المناورة**. ويعدّ تأريخه للاثنين دقيقاً لا لبس فيه: «في العصر الحالي، حدثت حرب المناورة سياسياً بين آذار ١٩١٧ وآذار ١٩٢١، ثم تلتها حرب المواقع».[2] سوف نتذكر أن التناقض بين حرب المناورة وحرب الموقع اشتُقّ قياسياً من الحرب العالمية الأولى. كتب غرامشي أنه في حين أن الثورة في روسيا يمكن أن تقوم بطلعات جوية سريعة ومتحركة ضد الدولة، وأن تُسقطها بسرعة كبيرة، فإن مثل هذه التكتيكات التمرّدية في الغرب الصناعي ستؤدي إلى الهزيمة، مثلما فعلت حملة جيش القيصر في غاليسيا. «ويبدو لي أن لينين أدرك ضرورة التحوّل من حرب المناورة التي طُبِّقت بنجاح في الشرق عام ١٩١٧، إلى حرب المواقع التي كانت

---

(١) تروتسكي، «الدروس الرئيسية للمؤتمر الثالث»، في السنوات الخمس الأولى للأممية الشيوعية، ١، نيويورك ١٩٤٥، ص ٢٩٥ - ٢٩٦.

(٢) QC II، ص. ١٢٢٩؛ SPN، ص. ١٢٠.

الشكل الوحيد الممكن في الغرب_ إذ، كما يلاحظ كراسنوف، يمكن للجيوش أن تجمع بسرعة كميات لا حصر لها من الذخيرة، حيث لا تزال الهياكل الاجتماعية نفسها قادرة على أن تصبح تحصينات مدججة بالسلاح. يبدو لي هذا ما تعنيه صيغة «الجبهة المتحدة».[1]

إن مساواة غرامشي الصريحة لـ «الجبهة المتحدة» بـ «حرب المواقع»، التي قد تبدو محيرة لولا ذلك، تصبح واضحة على الفور. لقد كان الخط السياسي لدى الجبهة المتحدة، الذي تتبنّاه الأممية الشيوعية بعد أن أدان المؤتمر العالمي الثالث «نظرية الهجوم» التي دعا إليها الحزب الشيوعي الألماني، هو حرب المناورة. وكان الهدف الإستراتيجي للجبهة المتحدة هو كسب الجماهير في الغرب للماركسية الثورية، عبر التنظيم الصبور والتحريض المحنّك من أجل وحدة الطبقة العاملة في العمل. وأكّد لينين، الذي صاغ شعاراً **«للجماهير»**، واختتم به مؤتمر الأممية الشيوعية لعام ١٩٢١، صراحة أهميته لإستراتيجية تفاضلية تتكيّف مع دول أوروبا الغربية، على عكس تلك الموجودة في روسيا. وفي خطابه في الأول من تموز، رداً على تيراسيني، ممثل حزب غرامشي نفسه، الحزب الشيوعي الإيطالي، إذ خصص خطابه على وجه التحديد لهذا الموضوع. لقد انتصرنا في روسيا ليس فقط لأن الأغلبية بلا منازع من الطبقة العاملة إلى جانبنا **(**في انتخابات عام ١٩١٧ كانت الأغلبية الساحقة من العمال معنا ضد المناشفة**)**، بل أيضاً لأن نصف الجيش، فور استيلائنا على السلطة، وتسعة أعشار الفلاحين، في غضون بضعة أسابيع، وقفوا إلى جانبنا. لقد انتصرنا ليس لأننا أخذنا برنامجنا الزراعي، بل لأننا أخذنا برنامج الاشتراكيين الثوريين ووضعناه موضع التنفيذ. ويكمن انتصارنا في أننا نفذنا البرنامج الاشتراكي الثوري، ولهذا كان هذا الانتصارُ سهلاً للغاية. هل من الممكن أن تكون لديكم في الغرب مثل هذه الأوهام **(**حول تكرار هذه العملية**)**؟ إنه أمر مثير للسخرية. فقط قارن بين الظروف الاقتصادية**!...** كنا حزباً صغيراً في

(١**)** QC II، ص. ٨٦٦؛ SPN، ص.٢٣٧.

روسيا، إنما كان لدينا إضافة إلى ذلك غالبية مجالس سوفييتات العمال والفلاحين في جميع أنحاء البلاد. هل لديك هذا؟ كان معنا ما يقرب من نصف الجيش، الذي بلغ أقلّه عشرة ملايين رجل. فهل لديك حقاً غالبية الجيش خلفك؟ أرني مثل هذا البلد!... هل يمكنك أن تشير إلى أي بلد في أوروبا يمكنك أن تكسب فيه غالبية الفلاحين في بضعة أسابيع؟ قد تكون إيطاليا؟ (وضحك)".[1]

واصل لينين التأكيد على الضرورة المطلقة لكسب الجماهير في الغرب، قبل أن تنجح أي محاولة للوصول إلى السلطة. ولا يعني هذا دائماً إنشاء حزب سياسي واسع، إنما يعني أنه لا يمكن صنع الثورة إلّا مع الجماهير نفسها، التي يجب أن تقنعها طليعتها بهذا الهدف في مرحلة تحضيرية شاقة للغاية من النضال. أنا بالتأكيد لا أنكر أن الثورة يمكن أن تبدأ بحزب صغير جداً، وتصل إلى خاتمة منتصرة. ولكن ينبغي لنا أن نعرف الطرائق التي يمكن من خلالها كسب الجماهير إلى جانبنا... الأغلبية المطلقة ليست ضرورية دائماً؛ إنما من أجل الانتصار والاحتفاظ بالسلطة، فإن ما هو ضروري ليس غالبية الطبقة العاملة فحسب، أنا أستخدم مصطلح الطبقة العاملة بمعناها الأوروبي الغربي، أي بمعنى البروليتاريا الصناعية، بل أيضاً أغلبية العمال والعاملين والسكّان المستغلّين. هل فكرت في هذا؟"[2]

وهكذا كان غرامشي محقاً في اعتقاده أن لينين صاغ سياسات الجبهة المتحدة عام ١٩٢١ للإجابة عن المشكلات المحددة للإستراتيجية الثورية في أوروبا الغربية. وفي ذلك الوقت، بالطبع، كان غرامشي نفسه_ جنباً إلى جنب مع كل قيادة الحزب الشيوعي الإيطالي تقريباً_ وقد رفض بعناد الجبهة المتحدة في إيطاليا، ومِن ثَمَّ سهّل انتصار الفاشية، التي كانت قادرة على الانتصار على الطبقة العاملة المنقسمة. ومن عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٢٤، وهي السنوات التي حاولت فيها الأممية الشيوعية بجدّية تأمين تنفيذ تكتيكات الجبهة المتحدة تجاه قوات

(١) لينين، الأعمال المجمعة، المجلد. ٣٢، ص ٤٧٤-٥، ٤٧١، ٤٧٤.

(٢) لينين، الأعمال المجمعة، المجلد. ٣٢، ص. ٤٧٦.

الحزب الاشتراكي المتطرف *PSI Maximalists* في إيطاليا، ورفض كل من بورديغا وغرامشي، مقاومة خط الأممية. وبحلول الوقت الذي تولى فيه غرامشي قيادة الحزب عام ١٩٢٤، وانضم إلى سياسة الإخلاص للأممية، كانت الفاشية قد نُصِّبت بالفعل، وكانت الأممية الشيوعية، التي تغير طابعها جذرياً، قد تخلّت إلى حدٍّ كبير عن تكتيكات الجبهة المتحدة نفسها. وهكذا فإن إصرار غرامشي على مفهوم «الجبهة المتحدة» في **دفاتر السجن** في الثلاثينيات لا يمثل تجديداً لماضيه السياسي، بل إنه يمثّل، على النقيض من ذلك، قطيعة بأثر رجعي فيها.

لقد حُدِّدت، بسبب الوضع المعاصر في الأممية الشيوعية، طبيعة النصوص الإستراتيجية المكتوبة واتجاهها في أثناء سجن غرامشي. وفي عام ١٩٢٨، بدأت الفترة الثالثة الشهيرة للشيوعية، التي تنبّأت فرضيتها بحدوث أزمة فورية وكارثية للرأسمالية العالمية_ التي بُرِّرت على ما يبدو بعد فترة وجيزة من الكساد العظيم، وتضمنت بديهياتها هوية الفاشية والاشتراكية الديمقراطية، وتكافؤ ديكتاتوريات الشرطة والديمقراطيات البرجوازية، وضرورة النقابات الانفصالية، وواجب القتال الجسدي ضد العمال والمسؤولين العماليين المتمردين. وأصبحت هذه حقبة «الاشتراكية الفاشية» و«النقابات المستقلة» و«اشتباكات الشوارع»، عندما أُعلن أن الديمقراطيين الاشتراكيين اليساريين هم أسوأ أعداء الطبقة العاملة، ورُحِّب بقدوم النازيين إلى السلطة مسبقاً كتوضيح مرحب به للصراع الطبقي. وفي هذه السنوات، انغمست الأممية الشيوعية في جنون يساري متطرف جعل أنصار حركة مارس/آذار يبدون مقيدين بالمقارنة معها. وفي إيطاليا نفسها، في ذروة سلطة موسوليني، أعلن الحزب الشيوعي المنفي وجود وضع ثوري، وأن دكتاتورية البروليتاريا هي الهدف المباشر الوحيد المسموح به للنضال. واستنكر الاشتراكيون في المنفى المشترك_ سواء كانوا متطرفين أم إصلاحيين_ وصفهم عملاء للفاشية. وأُرسل كوادر مجنّدة متتالية إلى البلاد، اعتقلتهم وسجنتهم الشرطة السرّية، في حين أُعلن عن نجاحاتهم في الدعاية الرسمية في الخارج.

في مواجهة هذا الاندفاع العام نحو كارثة تورّط فيها حزبه، رفض غرامشي مواقفه الرسمية في بحثه عن خط إستراتيجي آخر استدعى الجبهة المتحدة. ومن السهل الآن رؤية السبب، فقبل عقد من الزمان، كانت الجبهة المتحدة بمنزلة ردّ على انحرافات المغامرة التي توقّعت_ على نحوٍ أقلّ تطرفاً_ تلك التي حدثت في الفترة الثالثة، واكتسبت الجبهة المتحدة أهمية جديدة لدى غرامشي في فترة أوائل الثلاثينيات. في الواقع، يمكن القول إن جنون الفترة الثالثة هو الذي ساعده أخيراً على فهمها، لذلك فإن تركيزه على الجبهة المتحدة في **دفاتر السجن** لها معنى واضح جداً، فهو إنكار أن الجماهير الإيطالية قد تخلّت عن الأوهام الاشتراكية- الديمقراطية والبرجوازية الديمقراطية، أو كانت في حالة ثوران ثوري ضد الفاشية، أو يمكن أن تُثار على الفور للتعبئة من أجل ديكتاتورية البروليتاريا في إيطاليا؛ والإصرار على وجوب كسب هذه الجماهير نفسها للنضال ضد الفاشية، ويمكن لوحدة الطبقة العاملة وينبغي أن تتحقق عبر مواثيق العمل بين الشيوعيين والديمقراطيين الاجتماعيين، ولن يكون سقوط الفاشية تلقائياً انتصاراً للاشتراكية، لأنه كان يوجد دائماً احتمال عودة البرلمانية. وبعبارة أخرى، أشارت الجبهة المتحدة إلى ضرورة العمل الأيديولوجي السياسي العميق والجاد بين الجماهير، غير الملوّثة بالطائفية، قبل أن يكون الاستيلاء على السلطة على جدول الأعمال.

في الوقت نفسه، تجاوزت إعادة التوجيه الإستراتيجي لدى غرامشي في السجن الضرورات الظرفية لمقاومة شبه الجزيرة للفاشية. كانت أوروبا الغربية ككل، وليس إيطاليا فقط، هي الأفق المكاني لفكره السياسي في هذه السنوات. وبالمثل، كانت حقبة ما بعد الحرب بأكملها بعد عام ١٩٢١، ليست مجرد ظلام أوائل الثلاثينيات، بل هي مرجعها الزمني. ولتحويل نطاق التغيير في المنظور السياسي الذي سعى إلى تنظيره، طوّر غرامشي مبدأ «حرب المواقع» سارية المفعول لعصر كامل ومنطقة كاملة من النضال الاجتماعي، وكان لفكرة «حرب المواقع» صدى أوسع بكثير من تكتيك الجبهة المتحدة الذي دعت إليه الأممية

الشيوعية ذات مرة. ومع ذلك، كانت هذه النقطة الانتقالية الحساسة في فكر غرامشي، حيث سعى إلى حل إستراتيجي بارع تعرّض للخطر.

لدى غرامشي سلف ذائع الصيت غير معروف له، كارل كاوتسكي الذي جادل عام ١٩١٠، في سجال شهير مع روزا لوكسمبورغ، أن الطبقة العاملة الألمانية في نضالها ضد الرأسمالية ينبغي لها أن تتبنى «إستراتيجية الاستنزاف *Ermattungsstrategie*»، وعارض صراحةً هذا المفهوم مع ما أسماه بـ «إستراتيجية الإطاحة *Niederwerfungsstrategie*». لم يصغْ كاوتسكي هذين المصطلحين، بل استعارهما من مصطلحات السجال الرئيسة في التاريخ العسكري الذي كان جارياً بين العلماء والجنود في فيلهلمين في ألمانيا. كان هانس ديلبروك، المؤرخ العسكري الأكثر أصالة في عصره، هو مبتكر التناقض بين إستراتيجية الاستنزاف وإستراتيجية الإطاحة، وقدّم ديلبروك لأول مرة نظريته عن نوعين من الحرب عام ١٨٨١، في محاضرة افتتاحية في جامعة برلين، قارن فيها بين حملات فريدريك الثاني ونابليون، الأولى أنموذجاً للإستراتيجية المطوّلة لخاصية الاستنزاف في الأنظمة الأوروبية القديمة، والثانية أنموذجاً أوّليّاً للإستراتيجية السريعة للإطاحة التي أطلقتها الجيوش الشعبية الجماعية في العصر الحديث.[١] حدث نزاع عنيف داخل الدوائر الأكاديمية البروسية على رواية ديلبروك عن الحروب الفريدريكية، إذ طوّر ديلبروك الإستراتيجيتين في سلسلة من الكتابات التي بلغت ذروتها في كتابه الضخم **تاريخ فن الحرب في سياق التاريخ السياسي**

---

(١) هانس ديلبروك، **(**صراع نابليون مع أوروبا القديمة Über den Kampf Napoleons mit dem alten Europa**)**، فيما بعد توسعت في **(**الاختلاف في إستراتيجية فريدريك ونابليون Über die Verschiedenheit der Strategie Friedrichs und Napoleons**)**، برلين 1881. كان الإلهام البعيد لنظرية ديلبروك هو ملاحظة التذييل في الكتاب ٨ من **(**كلاوزفيتز في الحرب Clausewitz's Vom Kriege ١٨٢٧**)**، حيث ناقش كلاوزفيتز حالة الحروب ذات «الهدف المحدود»، التي انحرفت مِن ثَمَّ عن مخططها العام لأن الهدف من الحرب هو «الإطاحة» بالعدو. انظر كلاوزفيتز، في الحرب، بون ١٩٥٢، ص ٨٨٢-٩٠٦.

Geschichte der Kriegskunst im Rahmen der politischen Geschichte، الذي شمل تطوّر النظرية والممارسة العسكرية بدءاً من العصور القديمة إلى القرن العشرين.[1] لقد دُرِست المجلدات المتتالية من هذا العمل بدقة في صفوف القيادة العليا الألمانية وتلك التابعة للديمقراطية الاشتراكية الألمانية على حد سواء، وخطّط ألفريد شليفن، رئيس هيئة الأركان العامة، لتدريباته الحربية بدقة ضد فئتي ديلبروك (إذ اختار في النهاية إستراتيجية الإطاحة، وليس الاستنزاف، في خطته ضد فرنسا). وأوصى فرانز ميرينغ بحماس قرّاء الطبقة العاملة، في مجلة (**دي نويه تسايت** *Die Neue Zeit* الألمانية)، قراءة تاريخ ديلبروك عام ١٩٠٨ كونه «أهم عمل أنتجته الكتابة التاريخية لألمانيا البرجوازية في القرن الجديد».[2] ركّز ميرينغ، في مقال له يزيد على مئة صفحة، على الصلاحية الدائمة للمعارضة بين إستراتيجيتي الاستنزاف والإطاحة في فن الحرب. واختتم حديثه بملاحظة أن ديلبروك قد كتب عملاً عن «البحث العلمي في مجال تكون فيه الحركة العمالية الحديثة هي أكثر من مجرد اهتمام علمي».[3]

كان كاوتسكي هو الذي اتخذ الخطوة التالية بضم مفاهيم ديلبروك العسكرية، دون تقدير، في سجالٍ سياسي عن المنظورين الإستراتيجيين للنضال البروليتاري ضد الرأسمالية. وكانت مناسبة مُدَاخلته مصيرية، لأنه تبنّى من أجل دحض مطالبة لوكسمبورغ الإضرابات الجماهيرية النضالية، خلال حملة الحزب

---

(١) ظهرت المجلدات الثلاثة الأولى في أعوام ١٩٠٠ و ١٩٠١ و ١٩٠٧ على التوالي. نُشر المجلد الرابع بعد الحرب، في عام ١٩٢٠. للاطلاع على "الإستراتيجيتين"، انظر على نحوٍ خاص المجلد.١، ص ١٢٣ -٧، والمجلد الرابع، ص ٣٣٣ - ٦٣. كتب أوتو هينتز أكثر الانتقادات فعالية لرواية ديلبروك عن الممارسة العسكرية لفريدريك الثاني.

(٢) انظر (تاريخ فن الحرب «Eine Geschichte der Kriegskunst» الآن في فرانز ميرينغ، (كتابات مجمعة Gesammelte Schriften)، المجلد ٨ برلين ١٩٦٧، مكرّس لكتاباته العسكرية بعنوان (تاريخ الحرب والمسألة العسكرية Kriegsgeschichte und Militärfrage)، ص. ١٣٥.

(٣) المرجع نفسه، الصفحات من ١٤٧ إلى ١٥٠، و ٢٠٠.

الاشتراكي الديمقراطي من أجل إضفاء الديمقراطية على النظام الانتخابي الإقطاعي البروسي الجديد، وعارض كاوتسكي ضرورة «حرب الاستنزاف» الأكثر صواباً من جانب البروليتاريا الألمانية ضد عدوها الطبقي، دون التعرض لمخاطر التي تنطوي عليها الإضرابات الجماهيرية. وكان تقديم النظريتين الإستراتيجيتين، الاستنزاف والإطاحة، هو السبب وراء الانشقاق داخل الماركسية الألمانية الأرثوذكسية قبل الحرب العالمية الأولى.[1]

إن التشابه الشكّلي بين «إستراتيجية الإطاحة وإستراتيجية الاستنزاف» و«حرب المناورة وحرب المواقع» هو أمر مذهل بالطبع.[2] ومع ذلك، فإن التشابهات الموضوعية بين المفاهيم المزدوجة في نصوص كاوتسكي وغرامشي أكثر من ذلك. وكي يدعم حجته بشأن تفوق إستراتيجية الاستنزاف على إستراتيجية الإطاحة، أثار كاوتسكي على وجه التحديد التناقضات التاريخية والجغرافية نفسها التي كان غرامشي يقدّمها في مناقشته لحرب المواقع وحرب

---

(١) اتخذ الجدل بين كاوتسكي ولوكسمبورغ شكل سلسلة من التبادلات المطولة في مجلة (دي نويه تسايت Die Neue Zeit) عام ١٩١٠. كانت هذه، بالترتيب: كاوتسكي، (ماذا الآن؟ Was nun ٨ نيسان، ص ٣٥-٤٠، ١٥ نيسان، ص٦٥-٨٠؛ لوكسمبورغ، (تلاشي أم صراع؟ Ermattung oder Kampf?)، ٢٧ أيار، ص ٢٥٧- ٦٦، ٣ تموز، ص ٢٩١-٣٠٥؛ كاوتسكي، (إستراتيجية جديدة Eine neue Strategie، 17 حزيران، ص ٣٦٤–٧٤، ٢٤ حزيران، ص ٤١٢–٢١؛ لوكسمبورغ، (النظرية والتطبيق Die Theorie und die Praxis)، 22 تموز، ص ٥٦٤- ٧٨، ٢٩ تموز، ص ٦٢٦- ٤٢ ؛ كاوتسكي، (بين بادن ولوكسمبورغ)، ٥ آب، ص ٦٥٢-٦٧؛ لوكسمبورغ، (للتصحيح Zur Richtigstellung)، ١٩ آب، ص ٧٥٦ - ٦٠؛ كاوتسكي، (كلمة أخيرة Schlusswort، ١٩ آب، ص ٧٦٠-٦٥. يجب تأكيد أن كاوتسكي لم ينسب مقولاته في أي مكان إلى ديلبروك، الذي استشهد به مرة واحدة فقط في الجدل بأكمله، في إشارة عابرة إلى التاريخ القديم. ومِن ثَمَّ، يبدو أن لوكسمبورغ ظلت غير مدركة لمصدر أفكار كاوتسكي حتى النهاية.

(٢) ساوى دلبروك صراحةً بين (إستراتيجية الاستنزاف Ermattungsstrategie) وحرب المواقع Stellungskrieg)، خلال الحرب العالمية الأولى. ودافع عن هذا الأخير للنضال الألماني في الغرب، على النقيض من شليفن.

المناورة. إنه تزامن لافت للنظر، وهكذا أثبت كاوتسكي أيضاً هيمنة «إستراتيجية الإطاحة» (غرامشي: «حرب المناورة») من ١٧٨٩ إلى ١٨٧٠، واستبدالها «بإستراتيجية الاستنزاف» (غرامشي: «حرب المواقع») منذ سقوط الكومونة: «عبر تزامن الظروف المواتية»، ونجاح الثوار في فرنسا في الأعوام ١٧٨٩ - ١٩٩٣ في إسقاط النظام المهيمن في هجوم جريء في بضع ضربات حاسمة، كانت إستراتيجية الإطاحة هذه الوحيدة المتاحة أمام الطبقة الثورية، في دولة بوليسية استبدادية استبعدت أي إمكانية لنشوء الأحزاب، أو ممارسة الجماهير الشعبية لأي تأثير دستوري على الحكومة. وكانت ستفشل أي إستراتيجية استنزاف لأن الحكومة، في مواجهة المعارضين الذين أرادوا الاتحاد من أجل مقاومة دائمة لها، بإمكانها دائماً قطع إمكانياتهم في التنظيم أو التنسيق، وكانت إستراتيجية الإطاحة هذه في أوج ازدهارها حين تأسس حزبنا في ألمانيا. وسبق نجاح غاريبالدي في إيطاليا والنضالات المتألقة للانتفاضة البولندية، التي هُزِمت في نهاية المطاف، مباشرةً تحريض لاسال وتأسيس الأممية، وتبعتها كومونة باريس بعد ذلك بوقت قصير. لكن الكومونة بالتحديد هي التي أظهرت أن أيام إستراتيجية الإطاحة قد ولَّت الآن، وتكيفت مع الظروف السياسية التي ميّزت العاصمة المهيمنة ونظام الاتصالات غير المناسب ما جعل من المستحيل حشد أعداد كبيرة من القوات بسرعة من الريف، إلى مستوى من التقنية في تخطيط الشوارع والتجهيزات العسكرية التي أعطت فرصاً كبيرة لقتال الشوارع. حينئذٍ وُضِعت أسس إستراتيجية جديدة للطبقة الثورية، التي عارضها إنجلز في نهاية المطاف بشدّة مع الإستراتيجية الثورية القديمة في مقدمته لكتاب **الصراع الطبقي في فرنسا** *The Class Struggles in France*، التي يمكن أن توصف أنها إستراتيجية استنزاف. لقد أكسبتنا هذه الإستراتيجية حتى الآن أكثر النجاحات إشراقاً، ومنحت البروليتاريا من عام إلى آخر قوة أكبر، ووضعتها أكثر من أي وقت مضى في قلب السياسة الأوروبية.[1]

---

(١) (ماذا الآن؟) ص. ٣٨. قارن نص غرامشي المذكور في الصفحات ٣٩-٤ أعلاه.

كان جوهر إستراتيجية الاستنزاف هذه الحملات الانتخابية المتتالية، التي يأمل كاوتسكي أنها قد تمنح الحزب الاشتراكي الديمقراطي أغلبية عددية في البرلمان العام المقبل. لقد أنكر كاوتسكي أن الإضرابات الجماهيرية العدوانية لها أي صلة بالظروف الحالية في ألمانيا، ومضى في طرح فكرة الفصل الجيوسياسي بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية. وكتب كاوتسكي أنه في روسيا القيصرية، لم يكن يوجد اقتراع عام، ولا حقوق قانونية في مجلس النوّاب، ولا حرية للصحافة، فعُزِلت عام ١٩٠٥ الحكومة في الداخل، وهُزِم الجيش في الخارج، وتمرّد الفلاحون عبر الأراضي الإمبراطورية الشاسعة وغير المنسّقة. ففي ظل هذه الظروف، كانت إستراتيجية الإطاحة لا تزال ممكنة، وبالنسبة للبروليتاريا الروسية، التي كانت تفتقر إلى الحقوق السياسية أو الاقتصادية الأولية، يمكن أن تطلق إضراباً عاماً ثورياً «غير متبلور وبدائياً»، موجهاً بلا مبالاة ضد الحكومة وأرباب العمل.[١] في هذه الحالة، واجهت «سياسة العنف» التي انتهجتها الطبقة العاملة الروسية هزيمة نهائية، غير أنّ إستراتيجيتها في الإطاحة كانت نتاجاً طبيعياً للتخلف التاريخي للمجتمع الروسي.

وتابع كاوتسكي أنّ «شروط الإضراب في أوروبا الغربية ولا سيَّما في ألمانيا»، تختلف تماماً عن تلك الموجودة في روسيا ما قبل الثورة والثورية.[٢] ففي أوروبا الغربية، كان العمال أكثر عدداً وأفضل تنظيماً، ولطالما امتلكوا الحريات المدنية، كما واجهوا عدواً طبقياً أقوى، مجهّزاً قبل كل شيء في ألمانيا بجيش منضبط وبيروقراطي. في الواقع، كانت بنية الدولة البروسية في هذه المرحلة هي الأقوى في أوروبا، وأصبحت الطبقة العاملة أيضاً أكثر انعزالاً عن الطبقات الأخرى مما كانت عليه في روسيا. ومن ثم فإن الإضرابات الجماهيرية الصاخبة مثل تلك التي حدثت خلال عام ١٩٠٥ في روسيا لم تكن مناسبة في الغرب، ولم تحدث

---

(١) (إستراتيجية جديدة Eine neue Strategie)، ص. ٣٦٩.

(٢) المرجع نفسه.

مظاهرات من هذا النوع في أوروبا الغربية بعد. كما أنه ليس من المحتمل أن يحدث ذلك، ليس بخلاف ذلك، بل بسبب نصف قرن من الحركة الاشتراكية والتنظيم الاجتماعي الديمقراطي والحرية السياسية.[1] في ظلِّ هذه الظروف، فإن إطلاق العنان للإضرابات الجماهيرية لتأمين إصلاح الامتياز البروسي، كما طالبت لوكسمبورغ، لن يؤدي إلّا إلى المساومة على فرص الحزب الاشتراكي الديمقراطي في انتخابات البرلمان المقبلة. ومن الناحية الشكلية، لم ينكر كاوتسكي أنه في «المعركة النهائية» للصراع الطبقي، سيكون الانتقال إلى إستراتيجية الإطاحة ضرورياً في الغرب أيضاً. لكن يجب أن يقتصر سلاح الإضراب الجماهيري فقط على هذه المشاركة الحاسمة، عندما يكون النصر أو الهزيمة مطلقين، وفي الوقت الحالي، «لا ينبغي خوض المناوشات الأولية بالمدفعية الثقيلة».[2] كان المسار الصحيح الوحيد في الغرب هو إستراتيجية الاستنزاف، مشيراً إلى إستراتيجية المُؤجّل فابيوس ماكسيموس في روما القديمة.[3]

استوعبت روزا لوكسمبورغ، التي لامها غرامشي على «تصوّفها» في نصه الرئيسي عن الشرق والغرب[4]، منطق تباين كاوتسكي بين المنطقتين على الفور. وكان الجدل بينهما بشأن هذه المسألة بالذات مناسبة لانفصالها السياسي عن كاوتسكي، قبل أربع سنوات من لينين، الذي لم يفهمها إلا عندما بدأت الحرب عام ١٩١٤. وشجبت لوكسمبورغ «النظرية الكاملة للإستراتيجيتين» و«التناقض الفظّ بين روسيا الثورية وأوروبا الغربية البرلمانية»،[5] كتبرير لرفض كاوتسكي للإضرابات

---

(١) المرجع نفسه، ص. ٣٧٠.

(٢) المرجع نفسه، ص. ٣٧٤.

(٣) (ماذا الآن؟) ص ٣٧-٨. كان كاوتسكي، بالطبع، على علم بوجود الجمعية الفابية، ولكن يبدو أنه نسي المصادفة الكاشفة للبطل الذي يحمل اسمه.

(٤) QC III، ص ١٦١٣-١٦١٤؛ SPN، ص.٢٣٣.

(٥) (النظرية والتطبيق Die Theorie und die Praxis)، ص. ٥٧٦.

الجماهيرية واستسلامه للانتخابات. وقد رفضت وصف كاوتسكي للثورة الروسية عام ١٩٠٥: «إن صورة إضراب العمال الروس الفوضوي **غير المتبلور والبدائي**... خيال مزهر».[١] لم يكن التخلف السياسي هو ما ميّز البروليتارية الروسية داخل الطبقة العاملة الأوروبية، بل الإضرابات الروسية والإضرابات الجماهيرية، هي التي أعطت شكلاً لإبداع جريء جداً مثل مجلس بطرسبرغ الشهير لمندوبي العمال للقيادة الموحدة للحركة بأكملها في الإمبراطورية الهائلة، **غير المتبلورة والبدائية** قليلاً إلى درجة أن يمكن وضعها بثبات، في الجرأة والقوة والتضامن والمثابرة والإنجازات المادية والأهداف التقدمية والنجاحات التنظيمية، إلى جانب أي حركة نقابية في «أوروبا الغربية».[٢]

رفضت روزا لوكسمبورغ تقييم كاوتسكي الحذر للدولة البروسية، وأجابت أنه خلط بين فظاظتها ووحشيتها والقوة السياسية، من أجل تبرير جُبنه تجاهها. فكان احتفاظ كاوتسكي المعلن باستخدام الإضراب الجماهيري من أجل احتمالية نهاية العالم الوحيدة لـ «المعركة النهائية» في المستقبل البعيد شرطاً رمزياً، صُمِّم لإعفاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي من أي التزام بالنضالات الجادة في الحاضر الملموس، ما يسمح له بالثبات على الانتهازية الأكثر دنيوية. لقد قادت غريزة لوكسمبورغ السياسية إلى عزل الانجراف النهائي لحجج كاوتسكي على نحوٍ صائب: «عملياً، يوجهنا الرفيق كاوتسكي بإصرار نحو انتخابات البرلمان القادمة، وهذه هي الركائز الأساسية لإستراتيجيته في الاستنزاف، ونتوقع الخلاص من انتخابات البرلمان، وبالتأكيد سوف يجلبون لنا نصراً ساحقاً، وسيخلقون وضعاً جديداً تماماً، وقد «يضعون في جيوبنا على الفور مفتاح هذا الوضع التاريخي الجسيم». باختصار، يوجد العديد من الأشخاص الطيبين لانتخابات البرلمان المقبلة، ما يجعلنا نفتقر إلى التفكير الإجرامي في أي إضراب جماهيري حين يكون

---

(١) المرجع نفسه، ص. ٥٧٢.

(٢) المرجع نفسه.

أمامنا مثل هذا النصر المؤكد والمضمون لنا عبر قسيمة التصويت».[1] لم يكن موقف لوكسمبورغ في هذه النقاشات يخلو من عيوب، فلم تقدّم إجابة مناسبة على توصيف كاوتسكي للدولة الروسية، على نقيض الطبقة العاملة الروسية، متجنّبة المسألة الحقيقية المتمثلة في اختلافها البنيوي عن الدول الغربية في ذلك الوقت، التي لم يكن كاوتسكي مخطئاً في تأكيدها. كما أنها لم تمتلك، هنا أو في أي مكان آخر، أي نظرية عميقة عن استيلاء البروليتاريا على السلطة، وإن تصوّرها للإضرابات الجماهيرية على أنها ممارسات مستمرّة في استقلالية الطبقة العاملة ويطمس نضالها التمزّق غير المتواصل لا محالة لأي انتفاضة ثورية ضد الدولة الرأسمالية نفسها، متجاوزة بالضرورة مستوى الإضراب.[2] ومع ذلك، كانت هذه القيود ثانوية لدى مقارنة رؤيتها بدقّة في ديناميكيات نظرية كاوتسكي، ويكون إدراكها لتطوّرها أكثر إثارة للإعجاب لدى مقارنة كياسة لينين تجاه كاوتسكي.

بما أن السجال داخل الديمقراطية الاجتماعية الألمانية كان له نتيجة مُعلنة داخل الديمقراطية الاجتماعية الروسية، كتب مارتوف مقالاً في صحيفة **دي نويه تسايت**، بعد بضعة أسابيع، بشأن «السجال البروسي والتجربة الروسية»،[3] ووافق مارتوف بحماس على أطروحات كاوتسكي الشاملة، وجادل أن روسيا في الواقع ليست مستثناة في أي حال من الأحوال من دروسها، ولا ينبغي السماح لـ روزا لوكسمبورغ باستغلال الثورة الروسية عام ١٩٠٥ كونها «الورقة الرابحة» ضد سياسة الحزب الاشتراكي الديمقراطي الرسمية في ألمانيا، ولا ينبغي أن يتنازل الاشتراكيون الغربيون عن روايتها لها، باسم امتياز الاستثناء الروسي. لقد كانت

---

(١) (التلاشي أم الصراع؟ Ermattung oder Kampf ص٢٩٤-٥.

(٢) لطالما أكدت لوكسمبورغ، بالطبع، على الحاجة إلى التمرد البروليتاري لتحقيق الاشتراكية، لكنها كانت تميل إلى دمجها في موجات واسعة ومتواصلة من نضال الطبقة العاملة، حيث اختفى عدم قابليتها للقياس.

(٣) يوليوس مارتوف، (المناقشة البروسية والتجربة الروسية Die preussische Diskussion und die russische Erfahrung)، مجلة Die Neue Zeit، ١٦ أيلول ١٩١٠، ص. ٩٠٧-٩١٩.

التجربة الروسية الآن مماثلة من جميع النواحي للتجربة الأوروبية ككل، إذ انتهى التضارب عام ١٩٠٥ بكارثة. وكان المزج بين الإضرابات الاقتصادية والسياسية، الذي تفاخرت به لوكسمبورغ، نقطة ضعف للبروليتاريا الروسية وليس نقطة قوة. فأدّت انتفاضة موسكو إلى نتيجة كارثية لدفع **مصطنع** للحركة نحو **صدام حاسم** مع الدولة، ولم تكن حصافة كاوتسكي معروفة في ذلك الوقت في روسيا، «إذ لم تخطر ببال أحد فكرة إستراتيجية الاستنزاف». أما الآن، بعد فشل التطرّف عام ١٩٠٥، فكانت مسؤولية الحركة العمالية الروسية هي تبني هذا التطرّف، ويجب على البروليتاريا أن تكافح، ليس من أجل النضال فحسب، بل من أجل الفوز.[١]

استدعى استخدام مارتوف السريع لأطروحات كاوتسكي لتبرير سياسات المناشفة في روسيا إلى رد البلشفي البولندي جوليان مارشليفسكي في صحيفة **دي نويه تسايت**، ويبدو أن ردّ مارشليفسكي قد استبقَ إجابة لينين نفسه، فقد تخلّى الأخير عن المشروع بعد أن قبل كاوتسكي مقالة سابقة عن الموضوع نفسه من الأول. ومع ذلك، كتب لينين إلى مارشليفسكي اقتراحات لإدراجها في إجابته على مارتوف، التي دُمِجت معظمها في النص المنشور، وكانت الوثيقتان ذات أهمية قصوى، بما أن الفكرة الأساسية لحجّة مارشليفسكي أن البلاشفة في روسيا، خلافاً لتحريفات مارتوف، لم ينحرف قطُّ عن منطق تعاليم كاوتسكي. وعلى النقيض من ذلك، كتب مارشليفسكي، «كانت توصيات لينين، إذا أردت، هي توصيات كاوتسكي نفسها في التطبيق الواجب لـ «إستراتيجية الإطاحة» و«إستراتيجية الاستنزاف» في الأوقات المناسبة لهما».[٢] والآن في ردّ الفعل القيصري الطويل بعد ثورة ١٩٠٥، حان الوقت المناسب لإستراتيجية الاستنزاف. ويجب على الديمقراطية الاجتماعية الروسية في الوقت الحاضر «تعلّم التحدث في اللغة الألمانية».

---

(١) المرجع نفسه، الصفحات ٩٠٧، ٩١٣، ٩١٩.

(٢) ج. كارسكي (مارشليوسكي)، (سوء فهم Ein Missverstandnis)، مجلة Die Neue Zeit، ٢٨ تشرين الأول ١٩١٠، ص.١٠٢.

في غضون ذلك، أيَّد لينين نفسه، في رسالته إلى مارشليفسكي، صحّة ادعاءات كاوتسكي عن التعنت النهائي في جداله مع لوكسمبورغ، وقد أكّدها بالفعل على نحوٍ قاطع، على الرغم من حنكة استيلاء مارتوف على حجج كاوتسكي لإثبات صحة المناشفة في روسيا. وناقشت روزا لوكسمبورغ مع كاوتسكي شأن ما إذا كانت اللحظة قد حانت في ألمانيا لاستخدام إستراتيجية الإطاحة، وصرّح كاوتسكي بوضوح وصراحة أنه اعتبر أن هذه اللحظة لا مفر منها وشيكة الحدوث ولكنها لم تأتِ بعد. ومن أجل إعلان كاوتسكي **منشفيا**، يحاول مارتوف بأقصى جهده، عبر دبلوماسية ضيقة الأفق وبائسة، تعميق الهوّة بين روزا لوكسمبورغ وكارل كاوتسكي، فهذه الأجهزة البائسة لا يمكن أن تنجح. وقد يجادل الديمقراطيون الاشتراكيون الثوريون بشأن توقيت إستراتيجية الإطاحة في ألمانيا، لكن ليس بشأن مدى ملاءمتها في روسيا عام ١٩٠٥."[١]

إن التباين لدى لوكسمبورغ مذهل، إذ أدركت لوكسمبورغ في الحال أن التأثير الحقيقي لحجج كاوتسكي كان اعتذاراً متطوراً للإصلاحية. وقد حظيت إداناتها الشديدة لها ببراءتها في نهاية الجدل بينهما. لأن توصيف لوكسمبورغ لنظرية كاوتسكي على أنها ما أسمته «لا شيء سوى البرلمانية *Nichtsalsparlimentarismus*»، أكّده كاوتسكي أخيراً في العديد من الكلمات في أحد ردوده الختامية، في صياغة تلخّص موقفه في تعبير كلاسيكي عما يمكن تسميته «بند الدفاع» الاشتراكي-الديموقراطي: «كلما كان دستور بلد ما أكثر ديمقراطية، قلَّ وجود شروط للإضراب الجماهيري، وقلّت ضرورته، ومِن ثَمَّ قلَّ حدوثه. وحين تمتلك البروليتاريا حقوقاً انتخابية كافية، لا يُتوقع الإضراب الجماهيري إلا كتدبير

---

(١) لينين، الأعمال المجمعة، المجلد. ٣٤، ص ٤٢٧-٨. كان مارتوف، بعبارة لينين الغاضبة، تعميق **(فاشل)** كاوتسكي، عبر إنكار إمكانية تطبيق إستراتيجية الإطاحة Niederwerfungsstrategie على عام ١٩٠٥ في روسيا **(ص٤٢٧)**. في الواقع، أظهرت تعليقات كاوتسكي على ما أسماه «سياسة العنف» للبروليتاريا الروسية في ١٩٠٥-١٩٦ نقصاً مقنعاً إلى حد ما في الحماس. لم تكن قراءة مارتوف لها بعيدة عن الواقع.

دفاعي، ووسيلة لحماية حقوق التصويت أو لبرلمان يتمتع بتمثيل ديمقراطي اجتماعي قوي، ضد حكومة ترفض الانصياع لإرادة ممثلي الشعب».[1]

لم يكن غرامشي، المنفصل عن العالم الخارجي في السجن في الثلاثينيات، على دراية بهذه السوابق في حين كان يكافح لصياغة مفاهيم لمقاومة تجدد المغامرة داخل الأممية الشيوعية. وفي هذا السياق، كان قادراً على إنتاج فكرة مماثلة رسمياً لمفهوم كاوتسكي (إستراتيجية الاستنزاف/ حرب المواقع) دون أن يرى مخاطرها. وكانت «حرب المواقع» التي أطلقها غرامشي، كما رأينا، بمنزلة ردّ على **حرب المناورة** التي شنّها تالهايمر ولوكاش، وفقاً لروح مؤتمر الأممية الشيوعية الذي أدانهما، كما اعتقد. لقد نوقشت بالفعل أخطاء نظرية **الأعمال الجزئية** *Teilaktion*، ومع ذلك، هل صححتها صيغة غرامشي تماماً؟ سنلاحظ أن ما فعله كان في الواقع قلب طريقتهم في طرح المشكلة، إذ تصبح الإستراتيجية الثورية في تفسير غرامشي حرب خنادق طويلة وجامدة بين معسكرين في مواقع ثابتة، حيث يحاول كل منهما تقويض الآخر ثقافياً وسياسياً. وكتب غرامشي أن «الحصار هو حصار متبادل، مكثّف وصعب ويتطلب صفات استثنائية من الصبر والإبداع».[2] لا شك في أن خطر المغامرة يختفي في هذا المنظور، بتأكيده الساحق على الولاء الأيديولوجي للجماهير كونها الهدف الجوهري للنضال، ولا يمكن كسبها إلا من خلال السعي وراء جبهة موحدة داخل الطبقة العاملة. إنما ماذا يحدث لمرحلة الانتفاضة نفسها جرَّاء اقتحام وتدمير بنية الدولة التي كانت لدى ماركس أو لينين لا تنفصل عن الثورة البروليتارية؟ لم يتخلَّ غرامشي قطُّ عن

---

(١) (بين بادن ولوكسمبورغ)، ص.٦٦٥. لا يوجد مكان هنا للخوض في تاريخ «بند الدفاع»، وهو الآن معيار في الوثائق الرسمية لورثة الأممية الثالثة. يكفي أن نقول إنه كان إرثاً مشتركاً للأحزاب الكلاسيكية للأممية الثانية. وقد خصص كل من بيبل وتوراتي وباور خطابات رئيسة لها، في المؤتمرات الحزبية الخاصة بالحزب الاشتراكي الديمقراطي، والحزب الاشتراكي الدولي، والحزب الديمقراطي الاشتراكي.

(٢) QC II، ص. ٨٠٢؛ SPN، ص.٢٣٩.

المبادئ الأساسية للماركسية الكلاسيكية بشأن الحاجة النهائية إلى الاستيلاء العنيف على سلطة الدولة، لكن صيغته الإستراتيجية للغرب فشلت في دمجها. وتصبح مجرد المواجهة بين «حرب المواقع» و«حرب المناورة» في أي إستراتيجية ماركسية في النهاية معارضة بين الإصلاحية والمغامرة.

لا بدّ أن يحدث اعتراض على الفور لمثل هذا الحكم. لماذا لا يقصد غرامشي أن تكون إستراتيجية «حرب المواقع» تحضيراً لـ «حرب المناورة» الختامية ضد العدو الطبقي؟ بعبارة أخرى، ألم يدافع في الواقع عن أطروحة نسبها لينين خطأً إلى كاوتسكي، وهي ضرورة «الانتقال من إستراتيجية الاستنزاف إلى إستراتيجية الإطاحة»، وهو انتقال **لا مفر منه** في فترة الأزمة السياسية حين تصل الثورة إلى ذروتها؟[1] وفي هذا المخطط، تتوافق حرب المواقع التي يشنّها غرامشي مع المرحلة التي يسعى فيها الحزب الثوري إلى كسب الجماهير أيديولوجياً (بالتراضي) لقضية الاشتراكية، قبل المرحلة التي ستقودها فيها سياسياً إلى ثورة نهائية (قسرية) ضد الدولة البرجوازية، عندئذٍ ستُمارَس «الهيمنة» بالفعل داخل المجتمع المدني، في تشكيل كتلة طبقية للمستغَلين، في حين تُؤكد **الديكتاتورية** ضد المستغِلين، في التدمير القسري لبنية الدولة الذي يؤمِّن حكمهم.

مثل هذا التفسير يتوافق مع المبادئ الكلاسيكية للمادية التاريخية. ومع ذلك، في الألفي صفحة جمعيها من **دفاتر السجن**، يوجد جملة واحدة فقط تبدو متطابقة معها، وحتى هي تبدو غير مباشرة وغامضة. وفي نهاية المقطع الطويل الذي يقارن بين الشرق والغرب الذي استشهدنا به كثيراً، صاغ غرامشي فكرة متأخرة، قمعها محرّرو كتاباته دون مبرر بعد الحرب. «وربما كانت إحدى المحاولات لبدء مراجعة الأساليب التكتيكية الحالية هي تلك التي أوجزها

---

(١) لينين، الأعمال المجمعة، المجلد. ١٦، ص.٣٨٣. تحتوي هذه المقالة على الرد الرسمي الذي صاغه لينين للنشر في مجلة Die Neue Zeit، رداً على استخدام مارتوف «لإستراتيجية الاستنزاف» لكاوتسكي، التي كتب خلالها رسالته إلى مارشليوسكي. ورفض كاوتسكي المقال ولم يطبع قط في ألمانيا.

تروتسكي في المؤتمر العالمي الرابع، عندما أجرى مقارنة بين الجبهتين الشرقية والغربية. فسقطت الجبهة الأولى في الحال، لكن بعد ذلك نشأت صراعات غير مسبوقة، أما في الجبهة الثانية، فتقع هذه الصراعات أوّلاً. ومِن ثَمَّ، نتج السؤال ما إذا كان المجتمع المدني سيقاوم قبل محاولة الاستيلاء على السلطة أو بعدها؟ وأين ستحدث هذه المحاولة، وما إلى ذلك. ومع ذلك، لقد لُخِّصت المسألة فقط في أسلوب أدبي رائع، خلا من التوجيهات العملية».[1]

في هذا المقطع وحده، يمكن العثور على مثال عابر للنظام النظري والزمني الصحيح الذي كان ينبغي نشر مفاهيم غرامشي فيه، لتحقيق إستراتيجية سياسية ثورية للرأسمالية المتقدمة. ففي الغرب، لا بدّ من التغلب على مقاومة «المجتمع المدني» بالتحديد قبل مقاومة الدولة، من خلال عمل الجبهة المتحدة، ومع ذلك فإن الانتصار في هذه الساحة يجب أن يتبعه ما يسمّيه غرامشي هنا مباشرة **الاعتداء** المسلح على الدولة. ولسوء الحظ، إن البصيرة الواردة في هذه الإشارة إلى مفكر آخر كانت عابرة، إذ تذهب أهمية صور غرامشي الخاصة به، في الواقع في «شكل أدبي لامع»، في نصوصه الإستراتيجية المركزية في الاتجاه المعاكس، حيث يعدّ الدولة مجرد «خندق خارجي»، والمجتمع المدني هو «النظام القوي للقلاع والتحصينات» الذي يكمن «خلفه». وبعبارة أخرى، يصبح المجتمع المدني للرأسمالية، الذي يوصف باستمرار على أنه مجال القبول، هو الحاجز النهائي أمام انتصار الحركة الاشتراكية. فحرب المواقع إذن هي صراع الطبقة العاملة المنظمة لكسب الهيمنة عليها، هيمنة تندمج بحكم التعريف الضمني في غلبة سياسية على التكوين الاجتماعي ككل. وكتب غرامشي: «في السياسة، حرب المواقع هي الهيمنة»، في حين «تحكم الهيمنة بالقبول المنظّم بصورة دائمة».[2]

---

(١) QC III، ص. ١٦١٦؛ SPN، ص. ٢٣٦. وينتمي إلى كوينتين هور الفضل في رؤيته لأول مرة لأهمية هذا المقطع، في تحريره للأقسام السياسية لمختارات من دفاتر السجن. كان غرامشي يشير إلى خطاب تروتسكي أمام المؤتمر العالمي الرابع للأممية الشيوعية عام ١٩٢٢.

(٢) QC II، ص. ٩٧٣. QC III، ص. ١٦٣٦؛ SPN، ص. ٨٠n.

وهكذا يتكرر الانزلاق النظري الذي لوحظ سابقاً مرة أخرى في فكر غرامشي الإستراتيجي، مع عواقب أكثر خطورة، لأنه في انعكاس مباشر لنظام لينين للمعركة، أحال غرامشي صراحة «حرب المناورة» إلى مجرد دور أولي أو ثانوي في الغرب، وشجّع «حرب المواقع» على أنها الدور الختامي والحاسم في الصراع بين العمل والرأسمالية. وبذلك، وقع أخيراً في شرك منطق مفاهيمه. وتنص الفقرة المدمِّرة على ما يلي: «تتطلب حرب المواقع تضحيات جسيمة من جماهير غفيرة. لذا فإن ضرورة تركّز الهيمنة بصورة غير مسبوقة، ومِن ثَمَّ ضرورة وجود حكومة أكثر **تدخلاً**، تتخذ موقف الهجوم السافر ضد المعارضين وتهيّئ بصورة دائمة الشروط اللازمة لضمان **استحالة** الانهيار الداخلي، مستخدمة الضوابط على اختلاف أنواعها، السياسية والإدارية وغيرها، ومعززة **مواقع** هيمنة الجماعة المسيطرة، وما إلى ذلك. وكل هذا يشير إلى أننا دخلنا مرحلة الذروة في الوضع السياسي التاريخي، لأن كسب «حرب المواقع الثابتة» في السياسة يعني كسبها نهائياً. وبعبارة أخرى، تستمر حرب المناورة في السياسة، طالما أنّ المسألة هي كسب مواقع غير حاسمة».[1]

إنّ أخطاء هذا النص لها أعراضها المشبوهة، مثل الادعاءات المقلقة بضرورة وجود قيادة أكثر استبدادية داخل صفوف الطبقة العاملة، قادرة على قمع المعارضة كلها. ولا يعدّ أمراً مطمئناً ارتباط إستراتيجية حرب المواقع بتوحيد مركزي للتعبير السياسي، في إطار إجلال للقسم الأسوأ من الأممية الشيوعية، وفي الواقع، لن تنتصر الثورة الاشتراكية في الغرب إلا من خلال توسع كبير، وليس مقيّداً، للديمقراطية البروليتارية، لأن تجربتها وحدها، في الأحزاب أو المجالس، قد تمكّن

---

(١) QC II، ص. ٨٠٢؛ SPN، ص. ٢٣٩. ساد الاعتقاد أحياناً أن هذا المقطع يشير إلى الحركة الفاشية وليس الشيوعية. يبدو أن دراسة متأنية لها تستبعد هذه الفرضية. إن «التضحيات الهائلة» التي قدمتها «الجماهير» هي إشارة لا لبس فيها إلى الطبقة العاملة. وبالمثل، لم يكن غرامشي يعتبر الفاشية منتصرة نهائياً في إيطاليا، وهو ما كان من شأنه أن يجعلها في السلطة، في سياق هذه الفقرة. على نحوٍ عام، من المحتمل أن يكون التركيز على السلطة المركزية الفائقة والانضباط هنا مرتبطاً بالدعوة **(المبهمة بخلاف ذلك)** لـ «القيادة الوحيدة» لفوش البروليتاري في النص الرئيسي عن الشرق والغرب: QC II، ص. ٨٦٦؛ SPN، ص. ٢٣٨.

الطبقة العاملة من تعلّم الحدود الحقيقية للديمقراطية البرجوازية، وتجهيزها تاريخياً لتتفوق عليها. ويعدّ استقرار الإستراتيجية الماركسية داخل الرأسمالية المتقدمة لتسوية حرب المواقع وروح القيادة لتحقيق التحرر النهائي للعمل هو ضمان هزيمتها. وحينما تَحين ساعة الحساب في الصراع الطبقي، تجتمع الحرية البروليتارية والتمرد معاً، وهذا الجمع بينهما تحديداً، هو ما قد يشكّل حرباً اجتماعية حقيقية للحركة قادرة على الإطاحة بالرأسمالية في أقوى معاقلها.

استعصى على غرامشي الحلّ السياسي لمستقبل الطبقة العاملة الغربية الذي سعى إليه في السجن في النهاية، وكان منظور حرب المواقع بمنزلة طريق مسدود. ويبدو في التحليل النهائي، أن وظيفة هذه الفكرة في فكر غرامشي كانت نوعاً من الاستعارة الأخلاقية، فقد مثّلت إحساساً بالتكيف الصبور مع فقدان أيّ أمل حاليّ في النصر في الغرب. وفي إحدى تلك المصادفات التي تعدُّ دليلاً في ذلك الوقت، أعاد المفكِّر الماركسي في أوروبا الغربية، الذي كان مصيره أقرب ما يكون إلى مصير غرامشي في الثلاثينيات، الفكرة نفسها في عمله المختلف تماماً. فأعرب والتر بنجامين، زميله الضحية للفاشية، عن تشاؤمه السياسي في شعار «إستراتيجية الاستنزاف *Ermattungstaktik*» الذي أحياه صديقه بريخت بعيد وفاته، غير المدرك لأي تاريخ سابق.[1] يخبرنا الكتاب الشعري لمفهوم بنيامين شيئاً عن الوضع العلمي لصيغة غرامشي، فلا يمكن تبرئة الإثم الذي يدين به كل ماركسي معاصر لغرامشي إلا إذا جرى التعامل مع كتاباته بجدّية النقد الحقيقي. ففي متاهة **الدفاتر**، ضلّ غرامشي طريقه، ويمكن استخلاص، تجاه هدفه الخاص، استنتاجات منهجية من عمله الذي يبتعد عن الاشتراكية الثورية.

---

(١) «Ermattungstaktik war's، was dir behagte**» (**«تكتيكات الاستنزاف هي ما استمتعت به»**):** والتر بنيامين، في برتولت بريخت **(**الأعمال المجمعة Gesammelte Werke، المجلد العاشر، فرانكفورت ١٩٦٧، ص. ٨٢٨. كان لدى بريخت أوهام قليلة في الفعالية العملية لمنظور صديقه**: (**Der Feind، der dich von deinem Büchern jagte / Lässt sich von unsereinem nicht ermatten" العدو الذي يطاردك من كتبك لن يستنفد أمثالنا**).**

هل من الضروري أن نضيف أن غرامشي كان هو نفسه برهاناً ضد أي نوع من الإصلاحية؟ لقد كانت الاستنتاجات البرلمانية لنظرية كاوتسكي الإستراتيجية غريبة تماماً عنه، إذ يتناثر عمله في أماكن أخرى مع تأكيدات على الحاجة الملحّة إلى الإطاحة الثورية بالدولة الرأسمالية. وليس علينا حتى أن ننظر إلى الوراء في تصريحاته التي لا تعدّ ولا تحصى قبل دخوله السجن ووضع رقابة عليه، فيوجد في الوثيقة التي يمكن اعتبارها الوصية السياسية الفعّالة لدى غرامشي، نصيحته المباشرة الأخيرة لمناضلي الطبقة العاملة الإيطالية التي سجّلها أتوس ليزا، وأصرَّ فيها على تحدي مبادئ الفترة الثالثة لضرورة وجود أهداف وسيطة شعبية في النضال ضد الفاشية، وقبل كل شيء، الجمعية التأسيسية، ولم يترك أدنى شك في التزامه بالأهداف النهائية، حين كان ماركس ولينين يفكران فيها، كنوع من التنظيم العسكري، المنتشر على نحوٍ واسع في كل فرع من أنظمة الدولة البرجوازية، وقادر على إصابته وتوجيه ضربات قوية إليه في لحظة النضال الحاسمة".[1]

لم يكتفِ غرامشي بتأكيد الحاجة إلى الثورة البروليتارية بالمصطلحات الكلاسيكية، وفعل ذلك الكثيرون لفظياً منذ ذلك الحين، لقد حارب وعانى من عذاب طويل من أجل ذلك، ليس في عمله فحسب بل في حياته غير المفهومة دون هذه الدعوة، فأدرك غرامشي جيداً ظروف كفاحه ضد المرض والعزلة والموت. وصاغ العبارات الأساسية كلها في **دفاتره** عن التمييز بين الشرق والغرب في صيغة تشبيه عسكري موسّع، مثل «المدفعية»، «الخنادق»، «القادة»، «المناورة»، «المواقع»، ويحذِّرنا الرجل نفسه على نحوٍ مقتضب من أي قراءة سهلة لمفرداته. و«لدى قول كل هذا، لا بدّ أن نتذكر المبدأ العام في المقارنات بين الفن العسكري والسياسة الذي يجب أن يؤخذ دائماً بقليل من عدم التصديق، وبعبارة أخرى كحافز للتفكير أو كمصطلحات في أسلوب السجال».[2]

---

(١) للحصول على نص تقرير أتوس ليزا، انظر الصفحات ١٥٦-٦٨ أدناه. في ذلك، يناقش غرامشي المشكلات العسكرية للثورة الإيطالية المستقبلية بدقة فنية وتنظيمية ملحوظة.

(٢) QC I، ص. ١٢٠؛ SPN، ص. ٢٣١.

أنتجت ظروف غرامشي في السجن تكوين نظرية مجزأة غير فردية، سمحت بطبيعتها بوجود التناقضات وعدم الاتساق فيها. ولا شيء يكشف هذا بوضوح أكثر من الإشارات إلى تروتسكي في النصوص الأساسية التي نوقشت في هذه الدراسة، إذ نجد فيها، أن مفهوم «الثورة الدائمة» هو الهدف الجوهري الدائم لانتقاد غرامشي، كونه تعبيراً مزعوماً عن «حرب المناورة». ومع ذلك، كان تروتسكي هو الذي قاد الهجوم مع لينين على النظرية المعمَّمة لـ «الهجوم الثوري» في المؤتمر الثالث للشيوعية الأممية، فكان تروتسكي، مرة أخرى مع لينين، هو المصمم الرئيس للجبهة المتحدة التي ساواها غرامشي بـ «حرب المواقع». أخيراً، كان تروتسكي، وليس لينين، هو من كتب الوثيقة التي كانت بمنزلة التنظير الكلاسيكي للجبهة المتحدة في العشرينيات.[1] وأصبح غموض غرامشي هنا شاملاً تقريباً، وصار الدليل السياسي على ذلك ملموساً للغاية. وفي ذروة الفترة الثالثة عام ١٩٣٢، طوّر غرامشي في سجن توري دي باري وتروتسكي في جزيرة برينكيبو مواقف متطابقة فعلياً بشأن الوضع السياسي في إيطاليا، في تناقضٍ تام مع الخط الرسمي للحزب الشيوعي الإيطالي وللشيوعية الأممية. ودعا السجين والمنفي على حدٍّ سواء إلى جبهة موحدة لمقاومة الطبقة العاملة للفاشية بما في ذلك الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية، بمنظور انتقالي يشمل إمكانية استعادة الديمقراطية البرجوازية في إيطاليا بعد سقوط الفاشية.[2] ولم يكن أيّ منهما على علم بالآخر، في تقاربهما في ليل السياسية في ذلك الوقت.

---

(١) «في الجبهة المتحدة»، في الخمس سنوات الأولى من الشيوعية الدولية، المجلد الثاني، نيويورك، ١٩٥٣، ص ٩١-١٠٤.

(٢) للاطلاع على آراء غرامشي، انظر باولو سبريانو، (تاريخ الحزب الشيوعي الإيطالي Storia del Partito Communista Italiano)، المجلد الثاني تورين ١٩٦٩، ص ٢٦٢–٧٤. توجد تحليلات تروتسكي للوضع الإيطالي في كتابات ليون تروتسكي ١٩٢٩ و ١٩٣٠ نيويورك ١٩٧٥؛ و١٩٣٠-١٩٣١، نيويورك ١٩٧٣. جُمِعت ونُوقشت في سيلفيو كورفيزيري، Trotskij e il Communismo Italiano، روما ١٩٦٩. ص٥٥.

ثمّة مفارقة أخرى في غموض غرامشي، أبعد من ذلك. في الواقع، كان تروتسكي قبل كل شيء هو الذي زوّد حركة الطبقة العاملة، شرقاً أو غرباً، بنقد علمي لأفكار «حرب المناورة» و«حرب المواقع» كليهما، في المجال الذي حصلوا فيه بالفعل على الإستراتيجية العسكرية المناسبة، لأن المذاهب السياسية التي ظهرت داخل الحركة الثورية في أوروبا الوسطى بين عامي ١٩٢٠-١٩٢١ كان لها نظير عسكري في روسيا، حيث لعب كل من فرونزه وتوخاتشيفسكي دور لوكاش وتالهايمر. إذ جادل في المناظرات العسكرية الكبرى في الاتحاد السوفياتي بعد الحرب الأهلية، فرونزه وتوخاتشيفسكي وجوزيف وآخرون أن جوهر الحرب الثورية هو الهجوم الدائم، أو حرب المناورة. وأعلن توخاتشيفسكي: «لسنا بحاجة إلى الاحتياطيات الإستراتيجية، المشكوك في فائدتها دائماً، على الإطلاق في حربنا. والآن لدينا سؤال واحد فقط: كيف نستخدم الأرقام لاكتساب أقصى قوة للضربة؟ توجد إجابة واحدة: أطلقوا سراح جميع القوات في الهجوم، ولا تحتفظوا بحربةٍ واحدة للاحتياط».[١] زعم فرونزه أن دروس الحرب الأهلية قد أظهرت أن أولوية الهجوم للإستراتيجية الثورية متزامنة مع الطبيعة الاجتماعية للبروليتاريا نفسها: «كانت تكتيكات الجيش الأحمر، وستظل مستلهمة بفاعلية من روح العمليات الهجومية الجريئة والفعالة. وينبع هذا من الطبيعة الطبقية لجيش العمال والفلاحين ويتزامن في الوقت نفسه مع مقتضيات الفن العسكري».[٢] وأصبحت حرب المواقع، التي كانت سمة الحرب العالمية الأولى والبرجوازية، من الآن فصاعداً مفارقة تاريخية. فكتب توخاتشيفسكي: «حرب المناورة هي الوسيلة الوحيدة لضمان النصر».[٣]

حارب تروتسكي، كما رأينا، ضد «نظرية الهجوم» بوصفها إستراتيجية داخل الأممية الشيوعية، وقد خاض الآن معركة مصاحبة ضدها كعقيدة عسكرية

---

(١) (حرب الطبقة Voina Klassov)، موسكو ١٩٢١، ص. ٥٥.

(٢) أطروحة مقدمة إلى المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي.

(٣) (حرب الطبقة Voina Klassov)، ص. ١٠٥.

داخل الجيش الأحمر. وردّاً على فرونزه وآخرين، أجرى تروتسكي المقارنة بنفسه: «لسوء الحظ، لا يوجد قليل من البسطاء للهجوم وسط عقائدنا الجديدة الذين يسعون، تحت راية النظرية العسكرية، إلى إدخال الميول نفسها «اليسارية» أحادية الجانب إلى تداولنا العسكري التي حققت ثمارها في المؤتمر العالمي الثالث للشيوعية الأممية تحت ستار نظرية الهجوم: ينبغي للحزب الشيوعي أن ينفذ سياسة الهجوم هذه طالما أننا موجودون في عصر ثوري. وتعدّ ترجمة عبارة «اليسارية» إلى لغة العقيدة العسكرية هو مضاعفة هذا الخطأ عدة مرات».[1]

كشف تروتسكي، في مواجهة هذه المفاهيم، عن مغالطة التعميم من تجربة الحرب الأهلية، حيث استخدم كلا الجانبين (وليس الجيش الأحمر فقط) حرب المناورة في المقام الأول، بسبب تخلّف التنظيم الاجتماعي والتقنية العسكرية للبلاد. «اسمحوا لي أن أشير إلى أننا لسنا من اخترع مبدأ حرب المناورة، كما أنّ أعداءنا استخدموه على نطاق واسع، نظراً لحقيقة أن أعداداً صغيرة نسبياً من القوات نُشِرت على مسافات شاسعة بسبب وسائل الاتصال البائسة».[2] لكن قبل كل شيء انتقد تروتسكي على الدوام أن أي نظرية إستراتيجية تحوّل حرب المناورة أو المواقع إلى مبدأ ثابت أو مطلق. وقد تجمع جميع الحروب بين حربي المواقع والمناورة، أو تستبعد أي إستراتيجية من جانب أو آخر أصبحت انتحارية. ومن الممكن أن نقول على وجه اليقين إنه حتى في إستراتيجيتنا الفائقة في حرب المناورة خلال الحرب الأهلية، كان عنصر الموضعية موجوداً، ولعب دوراً مهماً في حالات معينة.[3] لذلك، خلص تروتسكي إلى أن: «يدخل الدفاع والهجوم كلحظات متغيرة في القتال... ومن دون الهجوم، لا يمكن تحقيق النصر. إنما يكسب النصر من يهاجم حين يكون الهجوم ضرورياً وليس من يهاجم أولاً».[4]

---

(١) (كتابات عسكرية Military Writings)، نيويورك ١٩٦٩، ص. ٤٧.

(٢) المرجع نفسه، ص. ٢٥.

(٣) المرجع نفسه، ص. ٨٥.

(٤) المرجع نفسه، ص ٦٥، ٨٨.

وبمعنى آخر، كان لحربي المواقع والمناورة علاقة تكاملية بالضرورة في أي إستراتيجية عسكرية. ويعدّ استبعاد أحدهما دعوة للهزيمة والاستسلام.

بعد التخلص من المقارنات أو الاستقراءات المغلوطة سواء في الجيش الأحمر أم في الأممية الشيوعية، توقّع تروتسكي بعد ذلك أنه في صراع عسكري حقيقي بين الطبقات، وبعبارة أخرى، في حرب أهلية فعلية وليست مجازية، وستكون الاحتمالات المواقعية كلها في الغرب أكبر مما كانت عليه في الشرق. وأصبحت الحروب الداخلية جميعها بطبيعة الحال أكثر قدرة على المناورة، بسبب الانشقاق الذي أحدثته داخل الدولة والأمة، مقارنة بالحروب الخارجية بين الأمم. في هذا الصدد، فإن «القدرة على المناورة ليست خاصة بالجيش الثوري بل بالحرب الأهلية على هذا النحو».[1] «ومع ذلك، فإن التشابك التاريخي الأكبر للبُنى الاقتصادية والاجتماعية في الغرب المتقدم قد يجعل الحروب الأهلية المستقبلية فيها أكثر تمركزاً في طابعها من روسيا. أما في البلدان المتقدمة للغاية ومراكز المعيشة الضخمة فيها، مع كوادر الحرس الأبيض المعدّة مسبقاً، فقد تفترض الحرب الأهلية، وفي كثير من الحالات بلا شك، طابعاً أقل قدرة على حرب المناورة، وأكثر إحكاماً بكثير، أي أنها تقترب من حرب المواقع».[2] وفي اللحظات الأخيرة القليلة من حياة غرامشي، ابتُلِيت أوروبا بمثل هذا الصراع، وكان من المفترض أن تبرر الحرب الأهلية الإسبانية حكم تروتسكي على نحوٍ قاطع. أثبتت المعركة لصالح الجمهورية، التي قاتلت في مانزاناريس وإبرو، أنها محنة طويلة في الموقع، وخسرت في النهاية لأن الطبقة العاملة لم تستطع قطُّ

---

(١) المرجع نفسه، ص. ٥٤.

(٢) المرجع نفسه، الصفحات ٨٤-٥. كان تروتسكي حريصاً على المضي قدماً على الفور ليقول إن هذا لا يعني أن الصراع العسكري بين الطبقات في الغرب يمكن وصفه على الإطلاق بأنه مجرد «حرب مواقع». من أجل «عموماً، لا يمكن حتى الحديث عن نوع من الوضعية المطلقة، خاصة في الحرب الأهلية. السؤال هنا هو العلاقة المتبادلة بين عنصري القدرة على المناورة والموضوعية»: ص٨٥.

استعادة مبادرة حرب المناورة الضرورية للنصر. وإذا ثبت تحليل تروتسكي في إسبانيا، فذلك بسبب صلته بموضوعه، ولم تكن نظرية الحرب مجازية بل تقنية.

لم تمنح بالضرورة الدقة العسكرية لدى تروتسكي، نتاج تجربته في الحرب الأهلية الروسية، امتيازاً مكافئاً لإستراتيجيته السياسية، فكانت معرفته بألمانيا وإنكلترا وفرنسا أكبر في الواقع من معرفة غرامشي، وتفوقت كتاباته عن التكوينات الاجتماعية الرئيسة الثلاثة في أوروبا الغربية في فترة ما بين الحربين بصورةٍ متناسبة على تلك الموجودة في **دفاتر السجن**. إنها تحتوي بالفعل على النظرية المطوّرة الوحيدة لدولة رأسمالية حديثة في الماركسية الكلاسيكية، في نصوصه عن ألمانيا النازية. ومع ذلك، في حين أن القيادة التاريخية لتروتسكي للبنى الاجتماعية السياسية المحددة للرأسمالية في البلدان الوسطى لأوروبا الغربية لم تكن متساوية في وقته، لم يطرح قطُّ مسألة إستراتيجية التباين لجعل الثورة الاشتراكية فيها، غير المحددة في روسيا، بالاضطراب أو الوضوح نفسه كما طرحها غرامشي، وفي هذا الصدد الأساسي، كانت أسئلته أقل إثارة للقلق.

-٥-

التداعيات

لم تحلّ إجابات غرامشي مشكلاته، كما رأينا، ومع ذلك، فإن الدروس من السجال بين كاوتسكي ولوكسمبورغ، والتناقض بين لوكاش وغرامشي، يمكن أن تسفر في الوقت الراهن عن افتراضين بسيطين وملموسين كحدٍ أدنى. تعني صياغة الإستراتيجية البروليتارية في الرأسمالية الحضرية بصورة أساسية بوصفها حرب مناورة نسيان وحدة وفعالية الدولة البرجوازية وإثارة الطبقة العاملة ضدها في سلسلة من المغامرات المميتة. وتعني صياغة إستراتيجية بروليتارية على أنها حرب مواقع في الأساس نسيان الطابع المفاجئ والبركاني بالضرورة للأوضاع الثورية، التي لا يمكن بحكم طبيعة هذه التشكيلات الاجتماعية، أن تستقر فترة طويلة، ومِن ثَمَّ فهي تحتاج إلى سرعة وحركة هجومية لا ينبغي تفويتها إذا أتيحت الفرصة لفوزها بالسلطة، ويعتمد التمرد، كما أكّد ماركس وإنجلز دائماً، فنّ الجرأة.

في حالة غرامشي، ثمّة علاقة واضحة لأوجه القصور في صيغة **حرب المواقع** بغموض تحليله لسلطة الطبقة البرجوازية، إذ ساوى غرامشي «حرب المواقع» بـ «الهيمنة المدنية»، وسوف نذكرها. وهكذا، كما كان يميل استخدامه للهيمنة في كثير من الأحيان إلى الإيحاء أن بنية السلطة الرأسمالية في الغرب تعتمد أساساً على الثقافة والقبول، فإن فكرة حرب المواقع تميل إلى الإيحاء أن العمل الثوري للحزب الماركسي انبثق أساساً من التحوّل الأيديولوجي للطبقة العاملة، ومن هنا جاء ارتباطها بالجبهة المتحدة، التي كان هدفها كسب غالبية البروليتاريا الغربية إلى الأممية الثالثة. وفي كلتا الحالتين، يميل دور الإكراه، والقمع من قبل

الدولة البرجوازية، وتمرد الطبقة العاملة إلى التراجع. وهنا يتناسق ضعف إستراتيجية غرامشي مع تلك الخاصّة في علم الاجتماع.

ما هي الصلة المعاصرة لهذه النقاشات السابقة عن الإستراتيجية الماركسية؟ قد تشمل أي مناقشة حقيقية لمشكلات الحاضر أسئلة عدّة لا يوجد أي إشارة إليها هنا، بسبب القيود الحتمية التي فرضها البحث اللغوي. وقد حُذِفت هنا القضايا المركزية جميعها مثل الترابط بين النضالات الاقتصادية والسياسية في الحركة العمالية، وتحالفات الطبقة العاملة في مجتمعات ما بعد الفلاحين إلى حد كبير، والطبيعة المعاصرة للأزمات الرأسمالية، والعوامل المحفزة وأشكال القوة المزدوجة المحتملة، وتطوير مؤسسات الديمقراطية البروليتارية الأكثر تقدماً، أي الأوسع والأكثر حرية من أي سوابق قديمة. ومع ذلك، يمكن أن يؤدّي بمعزل عنها التداول لشأن هياكل الدولة البرجوازية والإستراتيجيات اللازمة للطبقة العاملة للإطاحة بها، إلى تجريد غير مسؤول، ما لم يُذكر دائماً هذه العناصر الأخرى الضرورية لأي نظرية ماركسية للثورة الاشتراكية في الغرب. وإذا قبلنا هذا القيد، فما الذي يمكن استخلاصه من التراث الذي أُعيد بناؤه في هذا المقال؟ ثمّة مساحة، ومناسبة، هنا لتعليقين فقط، يقتصران على موضوعات النقاش.

يشير منطق النظرية الماركسية إلى أنه من طبيعة الدولة البرجوازية أن يقوم جهاز القمع المسلح، في أي منافسة نهائية، بإزاحة الأجهزة الإيديولوجية للتمثيل البرلماني، لإعادة احتلال المكانة المهيمنة في بنية سلطة الطبقة الرأسمالية. وبنية الدولة القسرية هذه هي العائق النهائي للثورة العمالية، ولا يمكن تجاوزها إلا عن طريق الإكراه المضاد الوقائي. ففي القرن التاسع عشر، شكّلت التحصينات الرمز التقليدي لهذا الأخير. ومع ذلك، أشار لينين منذ فترة طويلة إلى أن هذه التحصينات غالباً ما كانت لها وظيفة أخلاقية وليست عسكرية، وكان الغرض منها تقليدياً التآخي مع الجنود كونهم سلاحاً ضدهم، لأنه في أي ثورة، ليست مهمة الطليعة البروليتارية، على حدِّ تعبير لينين، محاربة القوات فحسب بل المحاربة

معها. وشدّد على أن هذا لا يعني الإقناع اللفظي بالانضمام إلى معسكر البروليتاريا فحسب، بل يعني «النضال المادي» للجماهير لكسبهم إلى جانب الثورة.[1]

لا يمكن للانتفاضة أن تنجح إلا إذا انقسم أو انهار الجهاز القمعي للدولة نفسها، كما حدث في روسيا أو الصين أو كوبا. وبعبارة أخرى، يجب خرق «الاتفاقية» التوافقية التي تجمع قوى الإكراه. وتتكون جيوش أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان اليوم من مجندين أو متطوعين من الطبقات المستغلة، الذين لديهم قدرة محتملة على شلّ التعبئة المضادة للثورة في أزمة عامة. ومِن ثَمَّ، فإن الهدف الرئيس للنضال السياسي هو دائماً التصرّف مع المجندين بجرأة وعزم طبقيين، لكسر وحدة الجهاز القمعي للدولة، أي الانتفاضة البروليتارية هي دائماً عملية سياسية، هدفها الأساسي ليس إلحاق خسائر بالعدو، إنما حشد كل الجماهير المستغلّة معاً، سواء بثياب العمل أم بالزي الرسمي، من النساء والرجال على حدٍّ سواء، من أجل خلق قوة شعبية جديدة. ومع ذلك، فهي أيضاً عملية عسكرية بالضرورة. وبغض النظر عن مدى نجاح الطبقة العاملة في تقسيم الجهاز القسري للدولة (الجيش أو الشرطة)، وفصل قطاعات رئيسية عنه، وكسبهم إلى قضية الثورة، فلا يزال دائماً ثمّة جوهر غير قابل للاختزال في مكافحة القوى الثورية المدرّبة بطريقة خاصة والمتصلبة في وظائفها القمعية، التي لا يمكن تغييرها، ويمكن هزيمتها تماماً. انتقلت قوّات بتروغراد إلى اللجنة العسكرية الثورية، في حين ما زال يقاوم يونكرز والقوزاق في قصر الشتاء. وربما احتشدت المشاة والمدفعية من أجل قضية الاشتراكية في البرتغال، وبقيت قوات الكوماندوز والقوات الجوية على حالها لقمعها.

---

(١) «بالطبع، ما لم تتخذ الثورة طابعاً جماهيرياً، وتؤثر في الجيوش، فلن يكون ثمّة مجال للنضال الجاد. وغني عن البيان أنه يجب علينا العمل بين القوات، لكن ينبغي ألا نتخيل أنهم سيأتون إلى جانبنا بضربة واحدة، ونتيجة إقناع أو قناعاتهم الخاصة. أظهرت انتفاضة موسكو بوضوح كيف أن هذا الرأي مقولب وبلا حياة. وفي واقع الأمر، إن تذبذب القوات الذي لا مفرّ منه في كل حركة شعبية حقيقية، يؤدي إلى قتال حقيقي للقوات كلما اشتد النضال الثوري». لينين الأعمال المجمعة، المجلد الثاني، ص١٧٤.

حين تنهار مؤسسات القمع المحلية على نحوٍ مفاجئ أو جذري، فإن التدخل الخارجي للأجهزة العسكرية الأقوى من الخارج، التي تسيطر عليها دول برجوازية أكثر قوة، هو الذي ينشر، «التداول الأجنبي» للإكراه وتتحرك نحوه الرأسمالية المحلّية التي تفرُّ منه حين تنخفض تماماً احتياطاته الخاصة. ومن الأمثلة، من روسيا إلى إسبانيا، ومن كوبا إلى فيتنام، المعروفة للجميع. وتعدّ الازدواجية، الداخلية أو الدولية، للجهاز المسلح للعدو هي عنصر لا يتغير في كل ثورة، وقد استحوذ تروتسكي عليها بدقة: «ينبغي للعمال اتخاذ جميع الإجراءات مسبقاً لجذب الجنود إلى جانب الشعب عن طريق التحريض الأوّلي، إنما في الوقت نفسه، لا بدّ أن يتوقعوا أن الحكومة ستحافظ دائماً على عدد كافٍ من الجنود الذين يمكن الاعتماد عليهم أو شبه المعتمد عليهم للاستدعاء لأغراض قمع التمرد، ومِن ثَمَّ، في الملاذ الأخير، لا بدّ من حسم المسألة عن طريق نزاع مسلح.[1] وهكذا ينطبق تحديد الدولة الرأسمالية في النهاية عن طريق الإكراه على الجهاز القسري نفسه، ويمكن للنضال الأيديولوجي والسياسي أن يقوّض آلة عسكرية برجوازية في أزمة ثورية عبر غزو الرجال المجندين فيها بالتراضي. غير أنّه لا يمكن جرف النواة الصلبة للوحدات المهنية المضادة للثورة، مشاة البحرية، وقوات المظلات، وشرطة مكافحة الشغب أو قوات الدرك شبه العسكرية، إلا بالهجوم القسري للجماهير، الذي يعكس من البداية إلى النهاية أحكام الدولة الرأسمالية وترفضها في أحكام الثورة الاشتراكية.

إن مثل هذه الثورة لن تحدث إلا في الغرب حين ترجّح الجماهير تجربة الديمقراطية البروليتارية بطريقة ملموسة على الديمقراطية البرجوازية. والسبيل الوحيد لضمان انتصار الاشتراكية في هذه المجتمعات هو أن تمثّل الغالبية العظمى من السكان على نحوٍ لا جدال فيه مزيداً من الحرية، وليس أقل. فهو مخزون غير مستغلّ من الطاقات الشعبية من شأن أي بداية لديمقراطية عمالية حقيقية أن

---

(١) (أين تذهب بريطانيا؟ Where Is Britain Going)، لندن ١٩٧٣، ص.٨٧.

تطلق القوة المتفجرة القادرة على إنهاء حكم الرأسمالية. وينبغي أن يبدأ عرض الحرية الجديدة التي لا تتمتع بامتيازات قبل أن يُلغى النظام القديم هيكلياً بغزو الدولة. ويحدث هذا التداخل الضروري تحت اسم القوة المزدوجة، إذ تشكل طرائق ووسائل ظهورها، مع وجود حكومة عمالية في السلطة أو دونها، المشكلة الوسيطة الحاسمة لأي ثورة اشتراكية. لكن في الوقت الحالي، إن حركة الطبقة العاملة في معظم بلدان الغرب بعيدة بعض الشيء عن هذه العتبة. ومما لا شكَّ فيه أن غالبية السكان المستغَلين في كل تكوين اجتماعي رأسمالي رئيسي لا يزالون اليوم خاضعين بطريقة أو بأخرى للأيديولوجية الإصلاحية أو الرأسمالية. وهنا تكتسب الفكرة السياسية الأكثر ديمومة في مفكرات غرامشي معناها، لأن المهمة التي صممت الجبهة المتحدة تبرئتها لا تزال دون حلّ بعد خمسين عاماً. ولم تنجذب الجماهير في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان بعد إلى الاشتراكية الثورية. لذلك، فإن الإشكالية المركزية للجبهة المتحدة، النصيحة الإستراتيجية الأخيرة للينين لحركة الطبقة العاملة الغربية قبل وفاته، وأول همّ لدى غرامشي في السجن، لا تزال قائمة حتى اليوم. ولم تتجاوزها من الناحية التاريخية. وتبقى الحاجة الملحّة لكسب الطبقة العاملة قبل أن يكون هناك أي حديث عن الفوز بالسلطة، ووسائل تحقيق هذا الاستيلاء، ليس لمؤسسات الدولة، إنما لقناعات العمال، على الرغم من أنه لن يوجد في النهاية فصل بينهما، هي الأجندة الرئيسية لأي إستراتيجية اشتراكية حقيقية اليوم.

تمثل الخلافات الدولية التي وحدت وقسّمت لوكسمبورغ ولينين ولوكاش وغرامشي وبورديغا وتروتسكي بشأن هذه القضايا آخر سجال استراتيجي كبير في الحركة العمالية الأوروبية. ومنذ ذلك الحين، وُجِد القليل من التطوّر النظري المهم للمشكلات السياسية للإستراتيجية الثورية في الرأسمالية الحضرية التي كان لها اتصالات مباشرة مع الجماهير. ولم يُحل الخلاف البنيوي بين النظرية الماركسية الأصلية والمنظمات الرئيسية للطبقة العاملة في أوروبا تاريخياً. وتنذر ثورة أيار

وحزيران في فرنسا، والاضطراب في البرتغال، والاقتراب من الخاتمة في إسبانيا، بنهاية هذا الانشقاق الطويل، لكنها لم تنجزه. لذلك، لا تزال السجالات الكلاسيكية في كثير من النواحي هي الحدّ الأكثر تقدّماً للمرجعية التي نمتلكها اليوم، أي ليس من استرجاع الأحداث الإستراتيجية التي حدثت قبل أربعة أو خمسة عقود فقط. وعلى النقيض من ذلك، فإن إعادة تخصيصها هو خطوة نحو مناقشة ماركسية لديها أمل، متواضعة بالضرورة، في افتراض «الشكل الأوّلي» للنظرية الصحيحة اليوم. لقد تحدَّث ريجيس دوبريه، في فقرة شهيرة، عن الصعوبة المستمرة في أن نكون معاصرين لحاضرنا، ولم نكن بعد، في أوروبا على الأقل، معاصرين بما يكفي لماضينا.

الملحق
تقرير أتوس ليزا

ملاحظة تمهيدية

ألقى غرامشي، في خريف عام ١٩٣٠، سلسلة من الخطابات في باحة سجن توري دي باري حيث كان محتجزاً، إذ عبّر عن أفكاره السياسية مباشرة إلى زملائه السجناء دون الاضطرار إلى اللجوء إلى الشِّيفرات الحذرة والتلميحات الخاصة الموجودة في **دفاتره** المؤلفة تحت أعين الرقابة. ولدينا تقرير بما قاله، كَتَبه أتوس ليزا، أحد مستمعيه الذي اختلف معه بشدّة في ذلك الوقت، وكان معاصراً له تقريباً، إذ ولد أتوس ليزا عام ١٨٩٠، بعد ولادة غرامشي ببضعة أشهر في مدينة بيزا، وكان عاملاً في السكك الحديدية. وهو اشتراكي في الأصل، وبعد هروبه من الشرطة إلى فرنسا، انضم إلى الحزب الشيوعي عام ١٩٢٤، وعاد إلى إيطاليا وعمل في حركة سرية حتى اعتُقِل في أواخر عام ١٩٢٦، وحُكم عليه بالسجن تسع سنوات، وبعد أن قضى سنتين في أقسى معتقل في جزيرتي سانتو ستيفانو وبيانوسا، نُقل إلى توري بعد أسابيع قليلة من بدء غرامشي في إلقاء خطبه، وظلَّ فيه حتى خريف عام ١٩٣١، بعدئذٍ أُحِيل إلى سجن آخر في لاتسيو، وعاد إلى توري بعد عام. ومن ثمّ شمله العفو في تشرين الأول ١٩٣٢، ولدى إطلاق سراحه شقّ طريقه إلى باريس، حيث يوجد مقرّ القيادة المنفية للحزب الشيوعي الإيطالي.

وفي مقرّ القيادة كتب تقريراً في شباط ١٩٣٣ عن آراء السجين غرامشي السياسية، وشكره توليياتي على ذلك وقال له ألا يتحدّث عنها أبداً لأي شخص.

وخدم في فرنسا في منظمة المساعدة الحمراء *Red Aid*، المنظمة الشيوعية لدعم السجناء السياسيين، وعمل على إغاثة ضحايا الحرب الأهلية الإسبانية، قبل الانضمام إلى المقاومة في مقاطعة آلب ماريتيم الفرنسية في أثناء الحرب العالمية الثانية. وبعد التحرير، ساعد المنظمة العامة للتشغيل *CGT* في إنتاج جريدة للعمال الإيطاليين في فرنسا. وفي ذروة الحرب الباردة، طُرد من فرنسا عام ١٩٥١، وعاد إلى بيزا، وكان في أوائل الستينيات من عمره. ولكونه مناضلاً منضبطاً، لم يذكر قطُّ وجود التقرير لأي شخص، ولم يكن لديه أي فكرة عن مصيره.

بعد عقد من الزمن، توفي توليياتي في يالطا، وتبع نعشه في ٢٥ آب ١٩٦٤، في روما موكب جنائزي ضخم. وفي غضون بضعة أشهر، نُشر تقرير أتوس ليزا في مجلة ريناسيتا[١] *Rinascita* الأسبوعية الصادرة عن الحزب الشيوعي الإيطالي في ١٢ كانون الأول ١٩٦٤، بعد ثلاثين عاماً من كتابته. ظلّ مؤلفه صامتاً، وتُوُفِّيَ بعد ذلك بوقت قصير في نيسان ١٩٦٥. وبعد وفاته بمُدَّةٍ وجيزة، عثرت أرملته على مخطوطة مذكرات كان محتفظاً بها داخل صفحات موسوعة، لم يخبرها بها قط. لا بدّ أنّه قد أكملها في الأشهر الأخيرة من حياته، لأنها تضمنت نص تقريره عام ١٩٣٣، الذي لم يكن لديه نسخة منه منذ تسليمه إلى توليياتي، وملاحظة تشرح سبب حذفه للجمل الافتتاحية المستنسخة في مجلة ريناسيتا. وحُرِّرت المذكرات أخيراً عام ١٩٧٣، ونشرها الناجي الأخير من القيادة الشيوعية المولود في تسعينيات القرن التاسع عشر، أومبرتو تيراتشيني[٢]. والنص المطبوع أدناه هو الفصل الخامس من الكتاب، ويحتوي على تقرير ليزا عن محاضرات غرامشي في السجن، وفيه وصفه لأحوالهم التي تعرضوا لها في سجن توري دي باري.

(١) Rinascita **(الإيطالية:** Rebirth**) :** تعني النهضة، وهي مجلة سياسية وثقافية نُشرت في روما، إيطاليا بين عامي ١٩٤٤ وآذار ١٩٩١. وهي إحدى وسائل الإعلام التابعة للحزب الشيوعي الإيطالي. **(المترجمة).**

(٢) مذكرات أتوس ليزا: **(**من السجن المؤبد في سانتو ستيفانو إلى سجن توري دي باري الجنائي Dall'ergastolo di Santo Stefano alla Casa Penale di Turi di Bari**)**، ميلانو ١٩٧٣، مع مقدمة بقلم أومبرتو تيراتشيني.

ظل التقرير طي الكتمان لدى كتابته، ولم يُكشف عنه إلا بعد وفاة القائد الذي تأكد من بقائه كذلك، وبقي تقرير أتوس ليزا تقريراً صادماً حتى يومنا هذا. ويكمن سبب إخفاء تولياتي له عام ١٩٣٣ لما فيه ما أسماه غرامشي بـ **«الضربة المباشرة»** للخط الرسمي للحزب، أي دعوته إلى تأسيس جمعية لحشد جميع القوى المناهضة للفاشية في إيطاليا، كهدف انتقالي في التقدم نحو ثورة اشتراكية لأن الحزب الشيوعي لم يحظَ بعد بالدعم الكافي لقيادتها مباشرةً، وفي هذا الوقت، الذي كانت فيه قيادة الحزب الشيوعي الإيطالي تنشر أوهام الفترة الثالثة من الأممية الشيوعية، أصبحت الثورة وشيكة الحدوث وهي القوّة الوحيدة ضد الفاشية. وبعد عام ١٩٣٥، تحوّلت الأممية الشيوعية إلى إستراتيجية الجبهة الشعبية، لكن بما أنها فعلت ذلك دون أي إشارة إلى خطّها المتعصب السابق، ناهيك عن النقد الذاتي لها، فإن تقرير ليزا لا يزال يتعين منعه، لأنه يعدّ دليلاً دامغاً على خطأ الماضي، والمصير الذي تعامل به تولياتي في رفض غرامشي له.

ومع ذلك، في غضون عقد من صدوره بعد وفاة تولياتي، أصبح التقرير مصدر إحراج للحزب الشيوعي الإيطالي، ليس كونه انحرافاً عن **«اليمين»** في خطّ الحزب، بل كونه دليلاً محرجاً جداً إلى أيّ مدى كانت سياسات غرامشي مع الحزب إلى «اليسار» منها. والآن يعلنون عن طريق سلمي برلماني إلى مستقبل أفضل، أكثر غموضاً من أي وقت مضى، وتفسح الإشارات إلى الاشتراكية المجال للحديث ببساطة عن «ديمقراطية أكثر تقدماً»، لا يمكن تمييزها عن لغة الديمقراطية الاجتماعية التقليدية، ولم يكن لدى الحزب سبب أقلّ للرغبة في ذلك. أُغلق التقرير، لأنه أوضح أن غرامشي كان ملتزماً تماماً بالإطاحة الضارية بالدولة الرأسمالية، وحدّد نوع التنظيم العسكري الذي كان يجب أن ينشئه الحزب لهذا الغرض، وتعامل مع الهيمنة في القبول اللينيني الكلاسيكي للمصطلح على أنه مهمّة كسب الفلاحين والبرجوازية الصغيرة كحلفاء للطبقة العاملة في معركتها للقضاء على البرجوازية. سعى الحزب الشيوعي الإيطالي، على نقيض «التسوية التاريخية»، مع الديمقراطية المسيحية *DC*، الحزب الرائد للبرجوازية

الإيطالية، أن تكون مثل هذه المفاهيم لعنة على التحوّل الأخير. والآن، إمّا أن يتجاهلوا تقرير أتوس ليزا، كما لو أنه لم يكن موجوداً من قبل، وإما أَنْ يخضع لشروحات واضحة، وتقديمه على أنّه، إذا قُرِئَ بطريقة صحيحة، توقُّعٌ افتراضيٌّ للخط الحالي للحزب، أو يُقدّم في النهاية على أنه إطار عمل جاد غامض، ومثير للشكّ، يمثّل فهم بدائي لأفكار غرامشي التي هي أيضاً إلى حدٍّ ما تابعة لحاجة غرامشي إلى إغفال ذلك الانحدار للمستوى الفكري المتدني لدى زملائه السجناء.[1]

هذا التطهير للماضي، ظاهرياً، أي الفكرة الوحيدة الواردة في تقرير أتوس ليزا ليبقى التطهير حيّاً، هو في الأصل محتدم للغاية إذ لا يمكن معالجته في باريس. كان غرامشي قد دعا إلى جمعية تأسيسية عام ١٩٣٣، وأُنشِئت في عام ١٩٤٦، الجمعية التأسيسية بطريقة رسمية، التي كتبت الدستور الإيطالي الذي يسعى، سليل الحزب الديمقراطي المسيحي، والحزب الديمقراطي ماتيو رينزي، إلى تقليصه أيضاً، لكنّه فشل في التقليل من قيمته كونه متجذراً جداً. ومع ذلك، قد يسأل أحدهم، أليست الحقيقة الأعظم أن أفضل فكرة سياسية لدى غرامشي أُثبتت عبر التاريخ، في إنشاء ديمقراطية إيطالية في فترة ما بعد الحرب وكان حزبه أحد مؤسسيها الرئيسيين؟ والواقع أكثر مرارة، إذ لم يرَ غرامشي، كما أوضح للآخرين في السجن، الجمعية التأسيسية محطةً في طريقها إلى وجهة بعيدة عن أي شيء تصوره الحزب بعد الحرب. فقد اشترط على أنه ينبغي استبعاد كل من تعرضوا لخطر كبير من الفاشية من قوائم التصويت، وحتى الآن لم يحدث أي شيء كهذا، ولم يجرِ تطهير جدّي من أي نوع للمسؤولين الفاشيين في جهاز الدولة الإيطالي بعد عام ١٩٤٥، حين كان توليياتي وزيراً للعدل، كان كل حاكم تقريباً، ناهيك عن مرؤوسيه، قد خدموا موسوليني في منصبه، ومن بين هؤلاء المسؤولين

---

(١) وُضِّحها، بصورة متعاقبة، جياني فرانشيوني في (ورشة العمل الغرامشية L'officina gramsciana)، نابولي ١٩٨٤، يمكن العثور عليها في أماكن مختلفة من النص، انظر أعلاه الصفحات ٧-٨؛ أنجيلو روسي، (غرامشي من مشكك بالدين إلى أيقونة Gramsci da eretico a icona)، نابولي ٢٠١٠، ص ٩٥-١١٥؛ جوزيبي فاكا، (حياة أنطونيو غرامشي وأفكاره Vita e pensieri di Antonio Gramsci)، تورين ٢٠١٢ ص١٢٠-١٢٢ff، التي تظهر في كتاب (تاريخ الهيمنة the H-Word)، ص n581 .

كان القاضي العسكري نفسه، إنريكو ماسياس، الذي أرسل غرامشي إلى استشهاده في السجن. وترقَّى لخدمته النظام في تنظيم محاكمة غرامشي، إلى جانب محاكمة العديد من الشيوعيين الآخرين، وذهب ماسياس إلى آداء واجباته العسكرية في غزو موسوليني لإثيوبيا ثم الاستيلاء الفاشي على سلوفينيا، التي ضُمّت إلى إيطاليا في الحرب. ثمَّ ترأس عمليات الترحيل والقمع التي أكسبته أعلى إشادة من الجنرالات في قيادة الاحتلال الإيطالي، وطالبت سلوفينيا بتسليمه كمجرم حرب بعد عام ١٩٤٥. ولم تمسّ شعرة من رأسه في إيطاليا ما بعد الحرب. حتى إنه استُدعي للمساعدة في تنظيم معرض مناهض للفاشية في ميلانو، وعاش بقية أيامه حتى عام ١٩٧٣ في هدوء تام.[١] ولم يرفع الحزب الشيوعي الإيطالي في أي وقت إصبع الاتهام لفضحه أو تقديمه إلى العدالة. وفي قراءة وصف ليزا لما تحمّله غرامشي على يد هذا الشخص هو تذكير أن حزبه فضّل أن ينساه.

*** مذكِّرات**

حينما ازداد عدد السجناء السياسيين في سجن توري دي باري، أصبحت رغبتنا في إجراء بعض التقييم للوضع في إيطاليا وخط الحزب بشأنه أكثر إلحاحاً، وأيضاً لأن الوافدين الجدد في السجن جلبوا لنا أخباراً متناقضة عن ذلك. في البداية، لم يبدُ غرامشي حريصاً على التعبير عن نفسه، ليس لأنه لم يكن لديه أفكارٌ واضحة بشأن هذا الموضوع إنما بسبب الصعوبة الموضوعية في طرح موضوع معقد مثل هذا أمام جمهور كبير مثل جمهورنا داخل السجن. ولطرح ذلك يتطلب ساعات عدّة من الشرح، فخشيَ غرامشي أن يلفت ذلك انتباه سلطات السجن،

---

(١) تعود مزيَّة تسليط الضوء أخيراً على هذا التاريخ إلى روجيرو جياكوميني، الذي تتضمن دراسته الجيدة **(**القاضي والسجين Il giudice e il prigionero**)**، روما ٢٠١٤، الوصف الكامل والأفضل، من مجموعة متنوعة من الشهود، عن سنوات غرامشي ووجهات نظره في السجن. من أجل تصميمه على شطب الفاشيين من قوائم الجمعية التأسيسية، انظر شهادة إركول بياسينتيني في تشيزاري بيرماني، **(**غرامشي، المثقفون وثقافة البروليتارية Gramsci، gli intelletuali e la cultura proletaria**)**، ميلانو ٢٠٠٧.

ويعطيهم ذريعة لاتخاذ إجراءات تقييدية من شأنها أن تؤثّر في الجميع. ومع ذلك، بعد أن ابتكر بعض الإجراءات الوقائية لتجنب إثارة قلقهم، قرر غرامشي أخيراً معالجة الموضوع الذي كان قريباً جداً من قلبه. تحدّث غرامشي، مدة أسبوعين تقريباً، في فترة وجودنا في الفناء كل صباح، عن الوضع السياسي والاقتصادي في إيطاليا، وعلاقة القوى والظروف الدولية، بمثل هذه الحدّة والعمق إلى درجة أنه فاجأ حتى أولئك الذين سمعوه يتحدّث قبل اعتقاله.

حين بدأ غرامشي تقريره عن الوضع الإيطالي والدولي، حذّرنا من أن ما سيقوله لنا سيكون نوعاً من «الضربة المباشرة»، لأنه كان يتحدث عن «الجمعية التأسيسية».[1] في ذلك الوقت، إن صياغته المفاجئة ومعالجته التخطيطية لهذا الموضوع، بمعزل عن سلسلة من الأسئلة التي شعرت أنه لا يمكن تجاهلها دون تحويل مشكلة سياسية في الأساس إلى حجّة أكاديمية، أعطتني انطباعاً عن نوبة عرضية طُرِحت لتحريك مناقشاتنا اليومية. وأدركت لاحقاً أن غرامشي قد خطط لعبارة «الضربة المباشرة» متعمّداً تماماً، إذ عالج العديد من المشكلات السياسية قبل تقديمها وبعده بالروح نفسها، والمنطق نفسه، والهدف نفسه. في الواقع، أخبرنا أنه فكّر ملياً في مسألة الجمعية التأسيسية، التي أولى لها أهمية سياسية كبرى، لأنها، في رأيه، تحكم بالتكتيكات التي يجب على الحزب اتباعها.

سبقت المعارضة التي عبّر عنها بشأن هذه القضية حديثان حول «المثقفين والحزب» و«المشكلة العسكرية والحزب»، الذي سأحاول أن أورد أفكاره الأساسية لأنها صدمتني كونها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمفهومه للجمعية التأسيسة، أو في أي حال سمحت لي برؤية الخط العام لفكره. في **الأول**، جادل غرامشي أن المثقفين ضروريون تماماً للبروليتاريا، سواء في الفترات التاريخية حين تكون طبقة

---

(١) يتبع تقرير ليزا، حذف جملتين أوليتين أشار فيهما إلى أنه كان يكتب من ذاكرته بعد عامين من الحدث، لذلك لا يمكن أن يضمن تذكّره كل حجة في فكر غرامشي المعقد، لكنه قدّم وصفاً دقيقاً وموضوعياً لها كما كان في قوته.

في حدِّ ذاتها أو في تلك التي تكون فيها طبقة بحدِّ ذاتها. ومن دون المثقفين، لا يمكن للبروليتاريا أن تصل إلى السلطة، ولا أن تعزّز أو تطوّر سلطتها بعد الفوز بها. ولكن من الذي ينبغي وصفه مثقفاً، من بين هؤلاء، وعلى من يجب أن يركّز الحزب عمله؟ قال غرامشي إن مثقفي الطبقة العاملة هم العناصر التي تشكّل طليعة البروليتاريا أي الحزب. ولدعم هذه الفكرة، رسم غرامشي تشابهاً بين الحزب وفروع معينة من تنظيم الدولة البرجوازية، متخذاً مصانعه وقواته المسلحة أمثلةً. وفي كلاهما صنّف أولئك الذين يمارسون وظيفة تتجاوز مجرد تنفيذ المهام الجسدية كمثقفين أو شبه مثقفين. وفي المصانع، عدَّ المثقفين جميعاً، على سبيل المثال المهندسين أو المديرين، المسؤولين عن تنفيذ الخطط عموماً التي يضعها صاحب المؤسسة أو مجلس إدارتها. وصنّف أولئك المسؤولين عن الإشراف الفني أو الإداري على العمل، مثل المشرفين، والملاحظين، وقادة الفرق، والكتبة على مختلف المستويات، على أنهم شبه مثقفين. وعدَّ المفكرين في الجيش جميعاً من كبار الضباط الذين تكلّفهم هيئة الأركان بتجسيد الخطط التكتيكية أو الإستراتيجية، وشبه المثقفين جميعهم من صف الضباط والضباط الصغار، مسؤولين عن رؤية تنفيذ القوات على نحوٍ صحيح. فمن وجهة نظر غرامشي، إن تنظيم الحزب، بلجنته المركزية أعلاه والمنظمات المحيطية أدناه، اتبع الأنموذج نفسه.

لدى تعريف المثقفين بهذه الطريقة عبر أنشطة معينة، أراد غرامشي أن ينشئ تمييزاً حاسماً بين الفئات الاجتماعية المختلفة، من أجل فصل نوع المثقفين الذين قد يكونون ذوي فائدة للحزب عن المثقفين البرجوازيين. وهكذا، بعد تحليل غرامشي، ينبغي وصف مديري الشركات والمديرين التنفيذيين، والجنرالات، وقادة المدارس الفلسفية، إلخ، أنقى ممثلي البرجوازية.

في معرض مناقشة «المسألة العسكرية والحزب»، أوضح غرامشي أن الاستيلاء العنيف على السلطة يستلزم قيام الحزب بإنشاء منظمة من النوع

العسكري، تكون مزروعة على نطاق واسع في كل فرع من أجهزة الدولة البرجوازية، وقادرة على أذى وتوجيه ضربات قوية إليها في لحظة النضال الحاسمة. وكان لا بدّ من فهم مشكلة التنظيم العسكري، مع ذلك، كجزء من العمل الأشمل للحزب، لأن هذا النشاط المعين يفترض اعتماداً متبادلاً وثيقاً مع المجال الكامل لأفعاله العملية وتطوره الأيديولوجي. لم يُنظر للجانب التقني البحت للتنظيم العسكري بمعزل عن غيره، فأصبح اتجاهها السياسي حاسماً لقدرتها وفعاليتها. واحتاج المسؤولون عنها إلى صفات غير عادية، كانت من نواح كثيرة دالة على المستوى الأيديولوجي للحزب. قال غرامشي إن الشرط غير المشروط للثورة البروليتارية هو التحوّل في علاقات القوة المسلحة لصالح الطبقة العاملة. غير أنّه عبر علاقات القوة العسكرية، لا ينبغي فهم امتلاك الأسلحة أو الوحدات القتالية فحسب، بل لا بدّ من فهم قدرة الحزب على شلّ أعصاب جهاز الدولة البرجوازي. على سبيل المثال: يمكن للإضراب العام أن يحوّل علاقات القوة العسكرية لصالح الطبقة العاملة. ويعدّ الذكاء الدقيق لقوّة العدو أيضاً شرطاً لا غنى عنه لشنِّ حرب أهلية، وفي لمحة عامة عن الجيش الإيطالي، أدرج القوّات النظامية والقوات المتخصصة مثل الكارابينيري والميليشيات وشرطة الولاية والضباط المتقاعدين، وعلّق أهمية كبيرة على هذه الفئة الأخيرة كقوة عسكرية وسياسية. وبالنظر إلى التكوين الجغرافي لإيطاليا، من بين أهم الأسلحة الهجومية للعدو، لَحظ القطارات المدرعة. ومن خلال الجري على طول الساحل الأدرياتيكي أو الأيوني، يمكن أن يجمدوا ويزرعوا الرعب بين السكان، في أي مكان لم ينشئ فيه الحزب منظمة عسكرية قادرة إلى حدٍّ ما على شلِّ عمل هذه الأدوات القوية للعمل البرجوازي.

ذكرتُ أن غرامشي عرض وجهة نظره في موضوع «الجمعية التأسيسية» لأنّه أراد سماع أفكارنا عنها. كان لديّ انطباع، كما الرفاق الآخرين الذين سمعوا شرحه، أن غرامشي يعلّق أهمية كبيرة على ردنّا على حديثه. لم يتعب قطُّ من تكرار

أن الحزب عانى من التطرّف، وأنّ عمله في التثقيف السياسي بيننا يهدف إلى خلق نواة من الأشخاص قادرة على تقديم مساهمة أيديولوجية أكثر صحة في ذلك. وقال إنه في كثير من الأحيان في الحزب، ثمّة خوف من أي شيء لا ينتمي إلى كتاب تفسير العبارات الشائعة القديم المتطرّف. ويعتقد الناس أن الوصول إلى الثورة البروليتارية في مرحلة ما سهل المنال. وتعدّ كل حركة تكتيكية لا تتوافق مع الذاتية الحالمة تشويهاً لتكتيكات الثورة وإستراتيجيتها. لذلك غالباً ما يجري ثمّة حديث عن الثورة من دون أي فكرة دقيقة عما هو مطلوب لتحقيقها، أي الوسائل اللازمة لتحقيقها كغاية، أو كيفية تكييف هذه الوسائل مع المواقف التاريخية المختلفة. وثمّة ميل عام إلى إعلاء العبارات أكثر من العمل السياسي، أو الخلط بينهما، وهذا هو السبب في أن غرامشي وصف قضية الجمعية التأسيسية أنها **«الضربة المباشرة»**.

ركّز عرضه لهذا الموضوع على مفهومين: **أولاً**، تكتيكات كسب الحلفاء للبروليتاريا. **ثانياً**، تكتيكات الفوز بالسلطة، وقد طوّر هذه تقريباً على النحو التالي؛ ردّ الفعل الإيطالي، إذ حرَم البروليتاريا من حزبها، والتنظيمات الطبقية، والصحافة، وأي فرصة قانونية للاجتماعات والإضرابات، قد جردها من أكثر الوسائل التي لا غنى عنها للنضال من أجل تحقيق سريع نسبياً لهيمنتها كطبقة. لقد كانت إيطاليا في الأساس دولة زراعية تتميز بتفاوت كبير بين الشمال والجنوب في كل من الهياكل الاقتصادية والطبقات الاجتماعية داخل الطبقات العاملة. وكانت التنمية الصناعية في الجنوب متخلِّفة عن التطوّر في الشمال حتى مع زيادة مركزية الرأسمالية، لأسباب تاريخية، استمرّ الفلاحون في الخضوع الإيديولوجي إلى حدٍّ ما للعناصر البرجوازية الصغيرة، التي شكّلت أفضل تتابع للبرجوازية الزراعية لتضييق الخناق على الفلاحين، لذلك كانت مهمة البروليتاريا الإيطالية في كسب الطبقات المتحالفة دقيقة للغاية وصعبة، لكن دون الحصول على دعمها، لم يكن للبروليتاريا فرصة لبناء أي حركة ثورية جادة.

ونظراً للظروف التاريخية الخاصة التي أعاقت التطوّر السياسي للفلاحين وصغار البرجوازيين في إيطاليا، والإمكانيات المحدودة حالياً للحزب لتغيير تخلّفهم السياسي والتنظيمي على نحوٍ كبير، لم يكن من الصعب إدراك أن الحزب بحاجة إلى مسار عمل يتكشّف على مراحل، ويصبح مفهوماً، ويمكن أن تصل إليه هذه الطبقات الاجتماعية.

في الظروف الحالية للحياة الشعبية والنضال، لم يكن الفلاحون ولا سيما صغار البرجوازيين الريفيين غير قادرين على التماهي مع الحزب الشيوعي أو شعاراته وأهدافه النهائية. ولا يمكن لهذه الشرائح الاجتماعية أن تصل إلى صراع مباشر على السلطة إلا على مراحل: أي إذا قادها الحزب خطوة خطوة ليرى عدالة برنامجه وزيف الأحزاب السياسية الأخرى، التي لا يزال الفلاحون وصغار البرجوازيين يؤمنون بها. وسيكون من السهل اليوم إقناع فلاح جنوبي أنّه لا داعي للملكية، لكن من الصعب جداً أن يحل محله عامل، تماماً كما لا يعتقد أنه سيكون من الممكن أن يحل محل سيده. سيصدق بسهولة أي بورجوازي صغير أو ضابط صغير في الجيش محبط بسبب الظروف المعيشية غير المستقرة أو عدم الترقية، أن حظه سيتحسن في نظام جمهوري أكثر من نظام مجالس سوفييتي. وكانت الخطوة الأولى التي يجب أن تسترشد بها هذه الشرائح الاجتماعية هي التعبير عن نفسها في القضايا الدستورية والمؤسسية. وفي الوقت الحالي، إدراك كل عامل، حتى أكثر الفلاحين تخلّفاً في بازيليكاتا أو سردينيا، عدم جدوى النظام الملكي.

على هذه الأرضية، يمكن للحزب أن يتحد مع الأحزاب الأخرى التي تقاتل الفاشية في إيطاليا، إنما لا ينبغي أن يحاصرها. لقد كان هدف الحزب هو الاستيلاء السافر على السلطة وإقامة دكتاتورية البروليتاريا، وذلك بالتكيف التكتيكي مع وضعها التاريخي وتوازن القوى الطبقية في مراحل الصراع المتتالية. وعلى افتراض أن الحزب استطاع اجتياز هذه الأمور، فإن قدرته السياسية ستعتمد حينئذٍ على مرور يتجاوز مطالبه الوسيطة، مثل العديد من المراحل في الوصول إلى

الطبقات الاجتماعية التي كان عليه كسبها من أجل حدوث تحوّل في ميزان القوى. ومع ذلك، حتى لو تباطأ ضغط ردّ الفعل في إيطاليا في المستقبل القريب، فإن عمل الحزب سيظلّ يواجه صعوبات كبيرة. وفي أحسن الأحوال، لا يمكنها الاعتماد على أكثر من ستة آلاف عضو نشط، قُسّم ذلك على عدد المناطق في إيطاليا وحدود فعاليتها لتظهر مباشرة. في مثل هذه الظروف، لا يمكن الحديث عن احتلال القوة دون المرور بفترة انتقالية، مهما كانت مدتها محدودة نسبياً.

ثمة سيناريوهان لدى الثورة في إيطاليا، أحدهما أكثر احتمالاً من الآخر. ويعتقد غرامشي أن الاحتمال الأكبر سيشمل فترة انتقالية. ويجب أن تتصور تكتيكات الحزب ذلك دون خوف من الظهور بمظهر غير ثوري حقاً. يجب أن يجعل شعار الجمعية التأسيسية خاصاً به، ليس غايةً في حدِّ ذاته بل وسيلةً، قبل أن يتبنّاه أي حزب آخر مناهض للفاشية. ستعرض الجمعية إطاراً مؤسسياً لمثليها ليطرحوا المطالب الأكثر إلحاحاً للطبقة العاملة، ولتشويه كل مخطط للإصلاح السلمي، ولإظهار أن الحلّ الوحيد القابل للتطبيق في إيطاليا للطبقة العاملة الإيطالية يكمن في الثورة البروليتارية. هنا أحبَّ غرامشي أن يستذكر «جمعية شباب سردينيا» في تورينو عام ١٩١٩، عندما أدّى عمل الحزب الذي حُكم عليه جيداً وفي الوقت المناسب إلى حشد الفقراء ضد الأغنياء، وتسجيلهم في مجتمع سردينيا التعليمي الاشتراكي داخل غرفة النقابات العمالية. ونتيجةً مباشرة، وقف جنود من لواء ساساري في الجيش إلى جانب الطبقة العاملة في تورينو. فقال إن هذا يشبه إلى حدٍّ ما جمعية تأسيسية صغيرة. وأضاف أن المادة الأولى في البرنامج البلشفي للحكومة تضمّنت المطالبة بتشكيل جمعية تأسيسية، وللوصول إلى اتفاق مع الأحزاب المناهضة للفاشية من موقع الاستقلال السياسي والقوة المتفوقة، يجب على الحزب أن يطالب بالفكرة نفسها. وستقود هذه الطريقة تكتيكاتنا، دون القلق بشأن التسميات، إلى تحقيق الأهداف التي حدّدها الحزب لنفسه.

بعد خلافٍ معي، أضاف غرامشي، الذي لم يقل حتى الآن في أي وقت يمكن أن تتحقق فيه الجمعية التأسيسية، أنه يعتقد مع تدهور الظروف الاقتصادية في إيطاليا، سنشهد اندلاع اضطرابات شعبية متقطعة ومتكررة، وهذا التخمّر سيكون علامة على أن الجمعية التأسيسية أصبحت ممكنة في إيطاليا. لكن يجب على الحزب أن يبدأ في الدعوة إلى الجمعية على الفور. منذ أن افترض أن الظروف الموضوعية للثورة البروليتارية كانت موجودة في أوروبا لأكثر من خمسين عاماً، وضع تحليل الرفيق غرامشي جانباً أي تقييم لترابط الاقتصاد الإيطالي مع اقتصاد الدول الرأسمالية الأخرى، والنتائج المتأصّلة للأزمة الاقتصادية العالمية المتفاقمة، وراديكالية الطبقة العاملة وانهيار الدعم الاجتماعي لبعض الأحزاب الكاذبة (الاشتراكية الديمقراطية)، أو التأثير السياسي في شكل عام لتطور الاقتصاد السوفياتي. وقال إنه يجب علينا أن نكون سياسيين أكثر، وأكثر قدرة على التصرف سياسياً، وأقل خوفاً من ممارسة السياسة. توقّف عرضياً للنظر في شعار «حكومة العمال والفلاحين»، فقال إن هذا استُبدل تاريخياً، ويجب استبداله بـ «جمهورية مجالس سوفييتات العمال والفلاحين في إيطاليا». لم يطوّر غرامشي هذه الحجة، لكن بقدر ما أتذكر أن المعنى كان أن شعار «حكومة العمال والفلاحين» قد استولت عليه الأحزاب البروليتارية الزائفة والديمقراطية، ما يشير إلى حدوث تحوّل في قاعدتها الاجتماعية. لا أستطيع أن أقول ما إذا كان غرامشي يعني أن هذا التحوّل قد دفع هذه الأحزاب إلى اليسار، أو ببساطة إلى عبارات أكثر ديماغوجية.

بعد العرض الذي قدّمه غرامشي، دُعِينا للتعبير عن آرائنا بشأن الدعوة لتأسيس جمعية تأسيسية. قال كل منهم، في حدود قدراته، ما يعتقده، وبشكل عام اتفق الجميع تقريباً مع مواقف غرامشي. والمؤيدون هم الرفاق تولي، لاي، بياتشنتيني، سيريسا، سبادوني، لو ساردو وعدد قليل ممن لا أتذكر أسماءَهم بالضبط. أولئك الذين عارضوا كانوا سكوتشيا من روما وأنا. ومع ذلك، في

رغبة غرامشي الصريحة، تمت دعوة جميع الحاضرين في المناقشة لإعادة النظر في السؤال والعودة لقول رأيهم بعد أسبوعين. ولم يحدث هذا قطُّ لأن غرامشي، تحت تأثير المعلومات الكاذبة، اعتقد أن المناقشات بين الرفاق الموضوعة في أقسام منفصلة من السجن أصبحت طائفية.

في اجتماع قصير أعلن غرامشي أنه سيعلّق المحادثات الجارية بين الرفاق مدّة ستة أشهر بسبب نقص التثقيف السياسي. وهكذا ولدت مسألة «الجمعية التأسيسية» وماتت في توري دي باري، في حين ظلّت حيّة في ذهن الرفيق غرامشي، إلى درجة أنه تحدث إليَّ عنها في تشرين الأول ١٩٣٢ بالقناعة العميقة نفسها والحماس اللذين أظهرهما عام ١٩٣٠.

في اليوم التالي للمحادثات الذي قدّمها غرامشي، طلبت منه أن يوضح وجهة نظره عن الفاشية_ وما الظروف التاريخية التي يعتقد أنها أنتجت هذه الفاشية، وما هي الاهتمامات التي تمثلها وأين تكمن تركيبتها الاجتماعية. شعرت أن وجهات نظرنا بشأن الوضع الإيطالي لا يمكن أن تكون موضوعية دون فهم واضح لكل هذا. وافق غرامشي على اقتراحي، وفي اليوم التالي حدّد التاريخ الرجعي للفاشية سأحاول تلخيصه بإيجاز قدر الإمكان لتجنب تشويه أفكار غرامشي وسط التفاصيل.

هذا ما ناقشه:

الفاشية كما نراها في إيطاليا هي شكل خاص من أشكال الرجعية البرجوازية التي انبثقت عن ظروف تاريخية محددة للبرجوازية بصورةٍ عامة، ولبلدنا بصورةٍ خاصة. ولا يمكن فهم الفاشية الإيطالية بدقة دون وضعها في تاريخ الشعب الإيطالي، والهياكل الاقتصادية والسياسية في إيطاليا. وإذا أردنا تفسيراً أكثر أساساً للسمات الخاصّة لشكل ردّ الفعل المسمى الفاشية في إيطاليا، فعلينا أن نعود، على الأقل، إلى المصفوفات التاريخية للمراحل المتعاقبة في توحيد الدولة الإيطالية، وإلى التأثير الشائن للكنيسة في أعمال الديمقراطية والاشتراكية

الديمقراطية. إن الافتقار إلى أي وحدة سياسية للبرجوازية الإيطالية، المتجذرة في الهيكل الاقتصادي لبلدنا، الذي كان واضحاً خلال فترة النضال من أجل الاستقلال الإيطالي، يفسّر إلى حدٍّ كبير نشأة الفاشية وتطورها، التي اكتسبت وظيفة توحيد جميع القوى البرجوازية، ما إن كانت الظروف التاريخية جاهزة للقيام بذلك.

على خلاف ذلك، فإن غياب أي ثورة برجوازية ديمقراطية حقيقية في إيطاليا، التي خلّفت مجموعة كبيرة من المشكلات دون حل، وكان حلهّا سيعطي تماسكاً أكبر للبرجوازية الإيطالية، قد أدّى إلى زيادة حدّة الصراع الطبقي وتسريع تطوّر البروليتاريا. وإذا كانت البرجوازية الإيطالية، عبر مشاركتها في الحرب العالمية الأولى، تبدو كأنها تحقق وحدة لم تعرفها من قبل، فإن فترة ما بعد الحرب أعادت فتح التناقضات جميعها التي خففتها الحرب جزئياً، وأعادت إنتاج المشكلات القديمة جميع للمجتمع الإيطالي على نحوٍ متفاقم. وكانت هذه لحظة تاريخية حدّدها ما يمكن تسميته بالتوازي بين القوى التي تراوحت بعضها ضدّ بعضٍ. فمن ناحية، قاتلت القوى البرجوازية دون أي وحدة سياسية لفرض تكاليف الحرب على الطبقة العاملة، في حين قاتلت الطبقة العاملة بقيادة الحزب الاشتراكي من أجل الاستيلاء على السلطة دون أن تحقق هي نفسها أي وحدة طبقية. غير أنه في حين أن البروليتاريا الإيطالية، التي ضللها الحزب الاشتراكي، أضعفت إمكانياتها الثورية في تكتيكات لم تؤدِّ إلى الاستيلاء على السلطة، نجحت البرجوازية في إعادة تجميع قواها لمحاربة الطبقة العاملة.

كانت المرحلة الأولى للحركة الفاشية، التي بدأت بفرق عنيفة دفعها مالكو الأراضي في بعض المناطق الزراعية ولا سيما وادي بو، تعبيراً عن النضال البرجوازي ضد العمال عموماً، وعلى وجه الخصوص نضال البرجوازية الريفية ضد اتحاد العمال الزراعيين. اتبعت تكتيكات البرجوازية الإيطالية مسارين: أحدهما موجه ضد النقابات العمالية والآخر ضد الاتحاد الوطني للفلاحين. ومع

ذلك، بدأ سهم هجومها في الريف قبل أن ينقلب على المدن، ما عكس الاختناق التقليدي للمجتمع الريفي الإيطالي من قبل المدن. في البداية، جنّدوا العناصر النشطة في المنظمات الفاشية من رواسب المجتمع. وفي المرحلة الثانية، بعد أن قدّمت حكومة جيوليتي دعمها، جاؤوا من البرجوازية الصغيرة الريفية والحضرية، التي اعتقدت أن دورها قد حان لتحديد مستقبل إيطاليا. وتزامنت هذه اللحظة مع توسيع الأسس الاجتماعية للفاشية، وتراجع الزخم الثوري الذي ظهر في حركة احتلال المصانع. وعكست جميع التطورات اللاحقة في النضال السياسي في إيطاليا، عبر منظور الأعمال المضطربة والمتناقضة للحزب الفاشي، مراحل الصراع بين البروليتاريا والفعل وردّ الفعل للطبقات الاجتماعية التي تنشرها البرجوازية ضدها. انتقلت هذه العملية بشكل أو بآخر بالتوازي مع مركزية الرأسمالية في إيطاليا ما أدى إلى هيمنة الرأسمالية المالية، التي أصبحت سياسات الفاشية تابعة لها.

وهكذا أصبحت الفاشية في لحظة معينة شكلاً من أشكال التنظيم المطلوب للدفاع عن مصالح هذا القطاع من البرجوازية الإيطالية، وفي الوقت نفسه تعمل، إلى حدٍّ ما وبوسائل مختلفة، على تخفيف الاختلافات بين مصالح الطبقة ككل. وقد جرى تسهيل هذا الأداء عبر الطابع المناهض للديمقراطية في العديد من المؤسسات الإيطالية، بما في ذلك النظام القانوني الذي حال دون أي إمكانية للتحقق من القوة المفرطة للمجموعات الاقتصادية الأقوى، والبرلمان الخاضع للسلطات التقديرية للملك، هو نظام قضائي كان غير انتقائي، وما إلى ذلك.

إلى جانب هذه المركزية لقوى البرجوازية، أتى بخطا أبطأ بكثير، تطرّف الطبقة العاملة، وهي عملية أصبح الحزب الشيوعي وأيديولوجيته تعبيراً جزئياً عنها. وعلى الرغم من أن الفاشية فشلت تماماً في هدفها المتمثّل في حلّ الأزمة الاقتصادية، سمحت للبرجوازية الإيطالية بالتغلّب على الأزمة السياسية العميقة في سنوات ما بعد الحرب دون اضطرابات كثيرة، ما أدّى إلى تحقيق استقرار نسبي

لموقفها. وبالطبع كان هذا على حساب الطبقة العاملة، على الرغم من احتوائها حتى الآن، سوف تتعمق الأزمة الاقتصادية الإيطالية بالتأكيد، مع وجود عواقب واضحة بالفعل في الاضطرابات العمالية والفلاحية، وتزايد الاستياء الاقتصادي والسياسي. فقد كانت الشروط الموضوعية لاستيلاء البروليتاريا على السلطة موجودة بالفعل، لكنها لم تكن كافية. وافتقرت شرائح واسعة من الجماهير، ولاسيما الفلاحين، إلى النضج السياسي للعمال، ولم يُدمّر تأثير الأحزاب والفصائل الاشتراكية المزيفة، فقد واجه الحزب المشكلة الملحّة المتمثلة في تحقيق هيمنة البروليتاريا، التي من دونها كان من المستحيل الاستيلاء على السلطة. ولا بدّ من أن تكون مستعدة لأن تتخذ البرجوازية إجراءات متطرفة للدفاع عن نفسها، التي قد تصل في إيطاليا إلى حدِّ التنازل عن الأرض للفلاحين، وظلّت المشكلة الأكبر هي ارتباط القوى الطبقية. ومع الأخذ في الحسبان خصوصيات الحزب في بلدنا، يجب أن يهدف عمل الحزب إلى التغيير السريع في ميزان القوى لصالح الطبقة العاملة.

في تلخيص أفكار غرامشي، اعتمدتُ على دقة ذاكرتي، وأبعدت أي عنصر طائفي جانباً، وحاولتُ عدم إبطال آرائي الخاصة. ولا أستطيع أن أضمن لكم أنني أبلغتُ عن كل ما قاله لنا غرامشي قبل عامين ونصف. فيجب على من يقرأ النتائج الواردة في هذا التقرير، ويرغب في مناقشتها أن يضع ذلك في الحسبان.[1]

لم أسمع قط غرامشي يتحدث عن سياسات الحزب. وعندما سأله أحدهم عن ذلك، أجاب دون تردد: «أعتقد أن موقف الحزب صحيح»، ومع ذلك، فإن تحليله للوضع الإيطالي يشير إلى أنه لم يكن صحيحاً. لقد جعلنا ذلك غير مرتاحين، وتركنا في خيبة أمل عميقة بدلاً من حافز التفكير والمناقشة. لقد كان التناقض الواضح بين الخط السياسي الذي اتبعه الحزب والمسار الذي اقترحه

(١) هنا ينتهي تقرير ليزا المنشور في مجلة Rinascita.

غرامشي على أنه الطريقة الفعّالة الوحيدة لمحاربة الفاشية غير مقبول بالنسبة للبعض منّا، على الرغم من احترامنا وعاطفتنا تجاه غرامشي.

تدهورت جداً حالة لو ساردو الصحيّة، الذي أصيب بالتهاب الكلية في السجن.[1] ولدى إدراكه لحالته، طلب السماح له بالوفاة بين أقاربه، وأبلغته وزارة الداخلية، عبر سلطات السجن، أنه يمكن أن يفعل ذلك إذا خضع للنظام. لقد أدهش أولئك الذين أحبَّه منّا الازدراء الذي تعامل به هذا الرفيق ذو الخامسة والسبعين من عمره آنذاك، وكانوا سيغفرون له مثل هذا الفعل، لو عاش سنتين أخريين. اختار لو ساردو البقاء في السجن ومشاهدة نفسه يموت ببطء بدلاً من طلب الرأفة. اعتنى به لاي، الذي كان الأقرب إليه، مثل الابن المحبّ، لكن هذا لم يكن كافياً لشخص مريض مثل لو ساردو. ففي بعض الأحيان في ساعات عملنا في الفناء، كنت أناديه ليلعب معي لعبة الداما، على لوح كنا رسمناه على المقعد الحجري بقطعة من الطوب، وأتركه يفوز عمداً. لقد جعل هذا لو ساردو سعيداً جداً لأنه ظنّ أن قدراته العقلية لم تتضاءل، لكن الأمر لم يكن كذلك. في النهاية نُقل إلى المستشفى، حيث توفّي هذا المقاتل الشجاع، من الولاء الصامد للطبقة العاملة. أقام تولي نصباً تذكارياً له في باحة السجن حيث وقف غرامشي وبقيتنا وفاءً لهذا المقاتل، الأكبر بيننا، الذي تركنا إلى الأبد. وكان إرثه يمثّل بالمعارك التي خاضها بحماسة مثالية من أجل أرض صقلية النبيلة، والمثال الذي قدّمه في كيفية دعم فكرة ضحَّى بحياته من أجلها.

بعد مدَّةٍ وجيزة من مناقشاتنا للوضع السياسي الإيطالي، وصل برونو توسين إلى سجن توري دي باري. وحين دخول رفيق جديد إلى سجننا، يُرحَّب به دائماً كما لو أنّه رسول من العالم الخارجي يضيء بضعة أيام من حياة المحكومين عليهم قبله. لقد أردنا معرفة كثيراً من الأشياء وطرح أسئلة كثيرة، لكن قبل كل

---

(١) فرانشيسكو لو ساردو **(١٨٧١-١٩٣١):** مناضل اشتراكي من صقلية، أصبح أول نائب شيوعي للجزيرة في عام ١٩٢٤.

شيء أردنا أخباراً عما كان يحدث في إيطاليا، وعن عمل الحزب، وآفاق سقوط الفاشية. كان توسين موظفاً حزبياً، وعمل قبل اعتقاله مع كاميلا رافيرا في تورينو. لقد كان رفيقاً مدرّباً جيداً تابع دورة في المدرسة اللينينية، وعمل في القيادة الحزبية لسنوات. لذلك يمكنه أن يقدّم لنا معلومات سياسية واقتصادية مهمة، ويخبرنا إلى أي مدى يطبق العمّال سياسة الحزب، وما هي القوى التي هي تحت تصرفنا في البلاد، وكيف رأى الحزب مستقبل الفاشية.

لم تكن المعلومات التي قدّمها لنا توسين مختلفة عما كنا نعرفه بالفعل، لكن ما أذهلنا هو ادعاؤه أن الحزب توقع الثورة بحلول نهاية العام. لم نخفِ عدم إيماننا بهذا التوقع المبهج، وطلبنا منه أن يخبر غرامشي بما قاله لنا. وفي اليوم التالي، التقى غرامشي، الذي كنا قد حذرنا توسين منه بالفعل. لقد سألَ توسين متى وأين اعتُقل، وكم كانت مدة عقوبته، وأين كان نشطاً قبل اعتقاله. وحين أجاب توسين على هذه الأسئلة الأولية، أصبحت تعابير غرامشي أكثر انتباهاً وصرامةً تقريباً. ثم سأل فجأة، «كم عدد الرفاق النشطين في تورينو والمقاطعة في أثناء عملك فيها؟» فكّر توسين للحظة، ثم أجاب: «ربما مئة». وفي لحظة جدّية اعترى وجه غرامشي تعبير من الانكماش الجدّي، ودون مزيد من اللغط، سأل توسين، ممسكاً ذراعه في لفتة ودية، «هل تريد أن تصنع الثورة بهذا العدد من الشيوعيين؟» بدا توسين كأنه أصيب بصدمة كهربائية ولم يستطع الإجابة. لم يكن غرامشي من نوع الذين، بعد أن أعرب عن رأي صارم (إذ لم يكن في هذه الحالة يتعلق بتوسين فحسب)، يترك الرفيق مهاناً أو منزعجاً. فقد واصل التحدّث إلى توسين عن موضوعات مختلفة كما لو لم يحدث شيء. لكن التعبير على وجهه يشير إلى أنه لم يسترد هدوءه المعتاد.

أدى تحليل غرامشي للوضع الإيطالي والدولي إلى تقسيم الرفاق في سجن توري إلى معسكرين متعارضين، وأثار نقاشاً حادّاً وعاطفياً في زنازيننا وفي ساحة المناقشة. لم يكن غريباً أو غير طبيعي أن يجري الرفاق مناقشات سياسية، ولم يفاجئ ذلك حراس السجن. لكن غرامشي اتخذ وجهة نظر أخرى، إذ كان يخشى أن تؤدي

هذه المناقشات إلى انقسامات حقيقية بيننا. ولا بدّ أن بياتشنتيني وسيريسا شجعا هذا الخوف الذي لا أساس له تماماً عبر تشويه مناقشاتنا، التي كان هدفها أساساً توضيح المسائل التي أثارها غرامشي، التي لم يصل أي منا لآراء حاسمة بشأنها. وهكذا، ما إن كنا نستعد لتقديم بعض استنتاجاتنا إلى غرامشي، استدعانا وقال إنه علّق كل المناقشات الإضافية مدّة ستة أشهر لمنع ظهور الانشقاق بيننا. وخيب هذا الإعلان آمال كل من سمع غرامشي يتحدث، لأنه حرمنا من فرصة مواصلة النقاش الذي كان من شأنه أن يساعدنا في توضيح وجهات نظرنا بشأن بعض جوانب الخط الذي اعتقد غرامشي أن الحزب يجب أن يتابعه، وبالتأكيد لم يقلل من حدّة الاستياء الذي يختمر، ولا سيما بين السجناء الأصغر سناً لأسباب لم تكن سياسية دائماً. هل كان هذا هو السبب الحقيقي الذي دفع غرامشي إلى معاقبة مجموعتنا بحرمانها من فرصة مناقشة قضية قال إنه يريد معرفة آرائنا نحوها؟

من وجهة نظري، يكمن التفسير الأكثر ترجيحاً لقراره بسبب حالته الصحية، والقاعدة التي أعطاها لنفسه باتباع لوائح السجن حرفياً، لتجنب نقله إلى قسم آخر، أو إرساله إلى سجن آخر، وهو الأسوأ. قد يبدو هذا التخمين غير منطقي، لكنه ممكن تماماً نظراً لحالة غرامشي الصحية في ذلك الوقت. لقد أصبح أرَقُه شديداً، بل إنه غير قابل للشفاء، على الرغم من الجرعات القوية من المهدئات. أيقظه تفتيش زنزاناتنا في منتصف الليل، ولم يستطع النوم مرة أخرى طوال الليل. اتخذت سلطات السجن بعض الإجراءات لجعل عمليات التفتيش أقل ضوضاء، لكنّها لم تكن ذات فائدة تذكر. والحقيقة هي أن صحة غرامشي ساءت يوماً بعد يوم، وظهرت أولى العلامات على هذا التدهور حينما بدأ يسعل دماً على نحوٍ متكرر، ولم يكن للعلاجات المتاحة في السجن أن تحسّن شيئاً يذكر. كان من الضروري نقل غرامشي إلى مصحّة في بيئة داعمة للحصول على فرصة للتعافي. ولم يكن سجن توري مكاناً كهذا، على الرغم من أنه كان قادراً على الحصول على الأدوية التي جلبتها له أخت زوجته تاتيانا.

علاوة على ذلك، أدّى جلوسه إلى الطاولة ساعات عدّة حين فعل ذلك في أثناء النهار إلى تدهور حالته البدنية. في بعض الأحيان نصحناه بالراحة في أثناء النهار، لكنه لم يكن يستمع إلينا. أجابنا: إنني أعتبر نفسي في مكتب التحرير في مجلة (لوردين نوفو *L'Ordine Nuovo*)، وأنا بحاجة إلى كتابة مقال كل يوم. فمجموع الموضوعات التي عالجها تعكس هذا الرد، من وجهة نظري. لقد رغب غرامشي بالتأكيد في تقديم أو اقتراح حلول أصيلة للمشكلات الإيطالية، لمساعدة الحركة الإيطالية على المضي قدماً سياسياً على غرار الخطوط التي أشار إليها كثيراً. فكان نقاشه عن مشكلات الفوردية في الواقع ردّاً على المواقف التي تبناها الرفيق الموقر ريبولدي في توري دي باري، الذي قرّر بعد قراءة بعض كتب فورد أن الفوردية كانت بمنزلة الاشتراكية.[1] ليس ثمّة شك في أنه دفع غرامشي إلى تأليف ما كان سيقوله عن هذا الموضوع على الأرجح في مجلة **لوردين نوفو**. ويمكننا تخمين ما كان غرامشي يكتبه، ولماذا شعر بهذه الرغبة القوية في الكتابة، لكنه لم يقدم مزيداً من الشرح، ولم يخبر أحداً بما كان يكتبه بالفعل. لقد قال فقط إنه كان يكتب عن بينيديتو كروتشه، أو عن وظيفة المثقفين، أو الفاتيكان، لكن دون الدخول في المشكلات التي أراد معالجتها في أثناء القيام بذلك. هل اعتبر رفاقه غير مهيئين لمناقشتها، أم إنه صمت خوفاً من أن يتأثر عمله ببعض الحماقة التي قد تصل إلى آذان إدارة السجن؟ أعتقد أن الفرضية الثانية أقرب إلى الحقيقة.

من الناحية الموضوعية، لم يكن غرامشي يثق في أي رفيق. ولا يعني ذلك أنه يعتقد أن أي شخص قادر على إبلاغ السلطات بالمحتوى الفعلي لما كان يكتبه، الذي سعى في أي حال إلى تمويهه بعبارات مراوغة، التي عرفها القليل من الرفاق في البداية، بل لأن الجو في السجن يخلق مشاعر عدم ثقة منهجية تجاه كل شيء، ولا سيما في حالة غرامشي حين كانت حالته البدنية العامة وحالته الصحية

(١) إيزيو ريبولدي: نائب اشتراكي سابق في البرلمان الإيطالي، انضم للحزب الشيوعي وسُجن في العشرينيات؛ حصل على عفو عام ١٩٣٣، وطرد من الحزب الشيوعي الإيطالي.

غير مستقرة أبداً. شعر غرامشي بالحاجة المطلقة إلى البقاء في توري دي باري ولم يرغب في المخاطرة بالنقل إلى سجن آخر. لقد كان رئيس الحزب الشيوعي ويعرف مدى قوة المراقبة التي كان يخضع لها وعدد المخاطر التي يواجهها كل يوم، وبالنظر إلى هذه الطريقة، يمكننا فهم وتبرير تردّده تجاه الرجال وهذه الأمور.

أصبتُ بالحمى التي شخّصها الطبيبان في السجن بالتيفوئيد. ونظراً لأن السجناء السياسيين لم يتمكنوا من استخدام مستوصف السجن، فوجب على رفاق الزنزانة التي تشاركتها مع ريبولدي وبيرتيني أن يفعلا، على الرغم من أنها تفتقر إلى أبسط الوسائل لرعاية مريض درجة حرارته تصل إلى ٣٩ درجة مئوية. وبموافقة سلطات السجن، تناوب بيرتيني ولاي، اللذان أدين لهما كثيراً على عاطفتهما، والاعتناء بي ليلَ نهارَ، وتقديم الرعاية التي لم أكن لأتمتع بها بالتأكيد في مستوصف السجن.[1] ظللت مريضاً عدّة أشهر، وكانت حالتي تزداد سوءاً كل يوم. جادل بيرتيني الطبيب سيستيرنينو، الذي كان سكرتير الحزب الفاشي في توري دي باري، ويعبّر بانتظام عن دهشته لأنني لم أصب بالهذيان على الرغم من درجات الحرارة المرتفعة. ولم يكن لدى هذا الطبيب، الذي يتلعثم، معرفة طبية جيدة، وقد كان فاشياً طائفياً وضيعاً. وفي صباح أحد الأيام، كرّر استغرابه من عدم إصابتي بالهذيان، فقال: «لا يزال عقله سليماً». أجاب بيرتيني، «أكثر منك». تبع ذلك مشاجرة، وانتهى أمرنا في الحبس الانفرادي مرة أخرى. قلق الرفاق في توري على حالتي الصحية، وطلبوا من مديرية السجن نقلي إلى المستشفى، لكن عندما جاء الإذن من الوزارة، لم أعد في حالة ملائمة لنقلي. وأستطيع القول إن حالتي كانت حرجة لأنني ظللت أتلقى زيارات من كاهن الرعية المحلي، على

---

(١) ساندرو برتيني (١٨٩٦-١٩٩٠): اشتراكي أدى دوراً قيادياً في المقاومة، وأصبح نائباً وعضواً في مجلس الشيوخ عن الحزب الاشتراكي الدولي بعد الحرب، ثم رئيساً للجمهورية (١٩٧٨-١٩٨٥). جيوفاني لاي: شيوعي سردينيا، نشط في كالياري وعضو اللجنة المركزية بعد الحرب.

الرغم من أنني لم أطلبه ولم أشجعه، ومن رئيس الحراس الذي كان يأتي كل ليلة ليرى ما إذا كنت لا أزال على قيد الحياة. وقد أبلغت سلطات السجن عائلتي بالفعل بحالتي، لذلك أنهوا جميع الإجراءات الرسمية لانتقالي إلى الحياة الآخرة.

لم تتمكن عائلتي من القدوم من ليفورنو إلى سجن توري دي باري، لو لم يؤمّن بيرتيني المال لهم للقيام بالرحلة. وكُلِّف راهب، كان صديقاً لوالدة بيرتيني الذي يأتي كثيراً إلى توري لرؤيته وإبلاغه بأخبارها، وبهذه المهمة حصلت عائلتي على الوسائل اللازمة للمجيء ورؤيتي. وصلت أخواتي إلى توري برفقة أستاذ من جامعة باري أوصى به الأصدقاء الذين عاشوا هناك. وكانت هذه الزيارة التي قامت بها أخواتي هي التي ألغت رحلتي إلى العالم الآخر. وبحضور طبيبي السجن، ورئيس الحراس وأخواتي، تلقيت تشخيصاً سريعاً فاجأ الجميع، ولا سيما الطبيبين المسؤولين عني. سأل الأستاذ: «ما هو المرض الذي تعالجونه؟» تمتم الأطباء: «حمى التيفوئيد». أومأ الأستاذ بحسم وقال إن الرسم البياني إلى درجة الحرارة كان يجب أن يخبرهم أنني مصاب بالحمى المالطية. ودون مزيد من المناقشة، اقترح كيف ينبغي أن أتعالج، لا مزيد من الثلج (إذ استهلكت ١٨ كغ في اليوم) ولا الحقن الشرجية ولا نظام الحمية الغذائي. إذ يجب أن يطعموني على الفور، بدءاً بربع صفار بيضة يومياً وإعطائي مزيداً من الطعام تدريجياً. وفي حال وجود أي حديقة، يجب إخراجي لاستنشاق الهواء النقي. من الواضح أنّ الأستاذ العزيز، الذي نسيت اسمه، لم يُسجن قطُّ وإلّا كان سيفهم أن بعض الامتيازات لا تُمنح للسجناء.

تابع غرامشي تقدّم مرضي بالقلق والعاطفة نفسهما اللذين أظهرهما لي الرفاق الآخرون. وفي أحد الأيام أطلّ من النافذة الصغيرة في باب زنزانتي، ومدّ ذراعه إلى الداخل، ومرّر لي باقة صغيرة من الزهور كان قد زرعها وقطفها في ركن صغير من الفناء حيث كنا نمارس الرياضة. وسألني «كيف حالك؟» وبعد أن تمنى لي الشفاء العاجل عاد إلى زنزانته. كانت هذه لفتة غير عادية لرجل مثل

غرامشي، الذي لم يكن عاطفياً. غير أن السجن، بدلاً من أن يخنق أو يجفف المشاعر، شجعها على الظهور، ولا سيما تجاه الرفاق. إنه يجمع بين أولئك الذين حُرموا من حريتهم للدفاع عن الفكرة نفسها، والتصوّر نفسه عن العالم. ليس صحيحاً على الإطلاق أن الحاجة إلى الدفاع عن حياة المرء تنتج أشكالاً من الأنانية تقضي على التضامن، وهو ما تعزّزه بالفعل الحياة المشتركة في السجن. دام مرضي فترة طويلة في جميع العلاجات التي خضعت لها، وانخفضت الحمّى، لكنها لم تختفِ، لذا نُقِلت في النهاية إلى سجن آخر حيث يمكنني الاستفادة من تغير جذري في المناخ.

ترجم التقرير عن الإيطالية

إليانور كياري

فهرس

الصفحة

مقدمة ٥

١. التحوّل ٣١

٢. المتغيّرات ٥٩

٣. عدم التماثل ٨٣

٤. السّياقات ١٠٣

٥. التّداعيات ١٣٣

الملحق: تقرير أتوس ليزا ١٣٩

الفهرس ١٦٣

بيري أندرسون
(١٩٣٨-٠٠٠٠)

- مفكر ومؤرخ بريطاني وكاتب مقالات.
- أستاذ التاريخ وعلم الاجتماع في جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس.
- عضو في هيئة تحرير ينوليفت ريـڤيو (New Left Review).

*** من أعماله المؤلفة:**

- أنساب الدولة المطلقة، ١٩٧٤.
- السياسة الخارجية الأمريكية ومفكروها، ٢٠١٣.
- البرازيل، وبصرف النظر (١٩٦٤-٢٠١٩)، ٢٠١٩.

فاديا جادو العوام

- مدرّسة ومترجمة سورية حائزة إجازة في اللغة الإنكليزية وآدابها، جامعة دمشق.

*** من أعمالها المترجمة:**

- أيام الثلاثاء مع موري.
- الحلّ في الطبيعة.
- صبيّ في الشفق.
- الكون.

٢٠٢٥م

يُعَدُّ كتاب «تناقضات أنطونيو غرامشي» لمؤلفه بيري أندرسون تحليلاً صادماً للمفاهيم الإستراتيجية الأساسية في الفكر الماركسي العظيم لدى غرامشي، إذ كان هذا البحث موضوعاً لهجومٍ طويلٍ على مدى أربعة عقود، لأنه استطاع أن يفكك تشابك التناقضات في استخدام غرامشي المبتكر جداً لثنائيات مثل الشرق والغرب، والهيمنة والقيادة، والهيمنة والديكتاتورية، والدولة والمجتمع المدني، وحرب المواقع وحرب المناورة.

يُظهر الكتاب مدى عمق هذه المفاهيم في النقاشات الثورية في روسيا القيصرية وألمانيا الفيلهلمينية. حيث تداخلت نقاشات بليخانوف ولينين وكاوتسكي ولوكسمبورغ ولوكاش وتروتسكي مع بعض الأصداء المعاصرة لبريخت وبنيامين.

www.syrbook. gov.sy
E-mail: syrbook.dg@gmail.com
هاتف: ٣٣٢٩٨١٥ - ٣٣٢٩٨١٦
مطابع الهيئة العامة السورية للكتاب - ٢٠٢٥ م